حق العودة
Haq Al-Awda

العـــدد (٥٠)
السنة العاشرة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تشرين أول
٢٠١٢

القضايا القطرية والقومية في التحولات العربية

ملف العـدد:

فلسطين والتحولات العربية

ساهم في هذا العدد

منار مخول – الجليل
أحمد أبو غوش- رام الله
صلاح صلاح- لبنان
سامر راشد- موسكو
يوناثان مندل- المملكة المتحدة
رئبال الكردي – بيت لحم
آفي شلايم – المملكة المتحدة
المطران عطا الله حنا – القدس
ضياء أيوب – سوريا
غيل بولنيغ- الولايات المتحدة الأمريكية
محمد نور – سوريا
برنارد سابيلا- القدس
جنان عبده- حيفا
تيسير محيسن - غزة
جوزف انطونيوس- لبنان
حسام باسم غوشه- القدس
رنين جريس – حيفا

متظاهرون مصريون، القاهرة، ذكرى النكبة ٢٠١١ (المصدر: الشروق الإخبارية.كوم)

الافتتاحيـة

فلسطين والتحولات العربية

مع إدراكنا التام لحقيقة أن الإنسان العربي سيكون قادرا على تجسيد إسناده للقضية الفلسطينية ولحقوق شعبنا، كأحد أهم التعبيرات عن الانتماء القومي، فقط إذا امتلك هو نفسه حقوقه وحرياته، إلا أننا وبمستويات مختلفة كنا نتطلع إلى ما يجري في بعض أقطار الوطن العربي باهتمام بالغ وبآمال كبيرة. في تتبعنا للانتفاضات العربية المتلاحقة وحراك الشباب والقوى، كنا نبحث في المسيرات المليونية عن علم فلسطين، ونتفحص الكتابات بحثا عن الشعارات القومية، كالمطالبة برفع الحصار عن غزة، أو إلغاء كامب ديفيد وغيرها، ونصغي جيدا للهتافات منتشين بكل تصريح أو تلميح ذي صلة بنا. تطلعنا ذلك، لم يلغ حقيقة أخرى- ربما توارت قليلا في معمعان الأحداث، لكنها كانت موجودة في قرارة نفوسنا، ألا وهي إدراكنا بان الإنسان العربي لن يكون "قوميا" بالمعنى المرغوب قبل أن يحقق ذاته على المستوى الفردي (الشخصي) والمحلي والقطري. بمعنى أن تحقيق أمنه وأمانه الجسدي، وأمنه الاجتماعي- الاقتصادي وأمنه القومي بإطاره القطري قضايا ستحظى بالأولوية بحكم الضرورة وطبيعة الأشياء. فالإنسان العربي المتمتع بحقوقه وحرياته والتي من ضمنها - وليس أولها، حقه وحريته في المشاركة السياسية بمفهومها الواسع، والذي سيكون عندها "قوميا فاعلا" بالضرورة، سيلزمه قطع شوط طويل قبل أن تستعيد فلسطين مكانتها لديه في دائرة الفعل المؤثر.

رغم كل ما طرأ على الفعل الثوري- الشعبي من تحولات خلال أيام وشهور الثورة المستعرة أو بعد "الانتصار"، وما اعتراه من تشوهات، بعضها مسه في الجوهر، إلا أننا راقبنا باهتمام الحملات الانتخابية للبرلمانات الناشئة أو الرئاسة القادمة. كنا نبحث عن فلسطين القضية وحقوق شعبنا في البرامج المتزاحمة. وعلى اختلاف تلك البرامج، كنا نعتقد أن أضعفها سيكون أفضل مليون مرة مما كان قبل التغيير، على الأقل لو من باب الحرص على الظهور بمظهر مختلف عن الحكم السابق. بلغ الأمر بنا أن نبرر بعض التصريحات غير المبشرة خيرا، أو الملتوية، أو الضبابية، الصادرة من هنا أو هناك، عن هذا أو عن ذاك، ومع كل القلق، رأينا فيها ضرورة تكتيكية، أو حاجة دبلوماسية لتجنب التدخل الأجنبي الخارجي، أو أنها جزء من سياسة درء الفتن، أو سحب البساط من تحت أقدام الثورة المضادة، أو أنها مجرد كلمات عابرة في دعاية انتخابية تستلزم توجيه كل الأصوات إلى الصندوق.

جاءت أحزاب، وتشكلت برلمانات، واقسم رؤوسا، وبقيت قضية فلسطين على حالها، إن لم نقل تراجعت مكانتها، ولو على المستوى الإعلامي وحده. فالمتتبع، يرى أن شعارات وممارسات سلطة المعارضة سابقا الحاكمة حاليا ليست هي ذاتها السابقة او المتوقعة. فالانحدار يكاد يكون أسرع بدرجات إذا ما قورن مع محطات الانحدار في مسار الأنظمة المسقطة.

لم تتكسر أحلامنا ولا آمالنا، ولكنها انكمشت. صرنا نبحث عن الفرق ما بين ما كان وما يجري. ماذا يعني استمرار إغلاق المعابر وتدمير الإنفاق؟ ماذا يعني عدم مراجعة "كامب ديفيد"، بل والانـدلاق برخاصة في التوكيد على حفظ العهود في التعامل مع الاتفاقيات المبرمة؟ ماذا يعني التزلف للغرب في كل محفل ومناسبة؟ ماذا يعني الانخراط في مشروع تدمير سورية؟ ماذا يعني الانخراط في تطبيع العلاقات علنا ومن تحت الطاولة؟ وغيرها الكثير من التساؤلات.

ملف هذا العدد يناقش ما سمي بالربيع العربي، او الثورات/ الانتفاضات العربية بالتركيز على دور الشباب وموقع فلسطين – او لنقل القضية القومية المركزية. بعض المقالات تتناول جدلية العلاقة ما بين القومي والقطري، وأخرى تسلط الضوء على ما انتهت إليه الحراكات الشبابية من حصاد، وفوز الإسلاميين بحصة الأسد. ولعله من اللافت هنا، أن مختلف القراءات الواردة في مقالات العدد تتفق على أهمية التغيير/ التغيرات المنجزة أو الحراك الحاصل، ولكنها بالمجمل لا زالت ما بين متشائم ومتحفظ لا تتلمس التطوير أو التطور في كل ذلك؛ بل وأكثر من ذلك لا زالت تنظر بقلق شديد إلى حجم التدخلات الأجنبية وتأثيرها في تحديد مسارات المنطقة وسياسات القوى "الجديدة" المعارضة سابقا والحاكمة حاليا.

هيئة تحرير جريدة حق العودة

رسالة الثورات العربية لفلسطين

بقلم: د. منار مخول*

إحدى اللافتات في شوارع مدينة الخليل، أيلول ٢٠١٢ (المصدر: مركز بديل)

لا يمكن أن تكون هناك "ثورة فلسطينية" ما لم تشمل جميع الفلسطينيين ضمن خطاب سياسي بديل، حسبه توخي حل عادل لقضية الحقوق الفلسطينية، إذ يجب أن نُشمل جميعاً - في الخطاب والحل، وفي اتّخاذ القرار، كما في رسم معالم هذا الحل.

يتذكّر الأمريكيون، كلّما تواردت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ إلى الذكر، أين كانوا وماذا فعلوا حين سمعوا أوّلاً عن الهجوم الطائر على الولايات المتّحدة، تعبيراً عن وقعِهِ الدراميّ على ذاكرتهم الجماعيّة. في الحقيقة كثيرنا يشاركهم هذه الذاكرة لهول أحداث ذالك اليوم. لا أظنني أخطئ إن قلت أن للعرب ذاكرة جماعية مشابهة بقوّتها، ليس بفعل هول الحدث، إنّما بسبب سعادته. أتذكّر جيّداً أنّي كُنت أتأوّه وجعاً على كرسيّ طبيب الأسنان، محاولاً يائساً أن أشاهد مباشرةً نهاية عهد حسني مبارك في مصر على الجزيرة الفضائية عبر ما اقتني من تقنية هاتفية نقالة. كان خَلْع مبارك، وزين العابدين من قبلهِ، كقلع الوَرَم من أفواهنا جميعاً، وبداية زمن جديد طال انتظارنا له. فاتحة أمل لجميع العرب. "ما عدا الفلسطينيين".

لم أظنُّ يوماً أن "الربيع العربي" سيشمل الفلسطينيين، مثلما أمل البعض من زملائي وأبناء شعبي. كان أملهم مبنيّ على ظنّهم، الخاطئ في نظري، أن رياح التغيير ستهب في كلّ الاتجاهات. لم يَثُر العرب لكي يغيّروا فحسب، إنما ثاروا ليحدثوا نقلةً نوعيةً، جوهرية، في طبيعة أنظمة سياسية سلبتهم حقوقهم. ثارت الشعوب العربية ضد أنظمة سياسية هضمت حقّها في إتّخاذ القرار السّياسي في دُوَلهم، في تقرير مصيرهم ودورهم بين الشعوب. لقد كانوا، وما زال أكثرهم، أسرى أنظمتهم في بيوتهم - سجونهم.

أما المظاهرات الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية خلال الصيف الفائت، فلم تعبّر عن ثورة حقيقية، هذا أنّها لم تستهدف بشكل مباشر النظام السياسي الجائر الذي يسلب الفلسطينيين حقوقهم: اتفاقية أوسلو كمنظومة سياسية التي تُمَأسِس تفكيك وتهجير الشعب الفلسطيني. لم يثر الفلسطينيون حتى الآن ضد النظام السياسي-الأيديولوجي الذي يمنعهم من تقرير مصيرهم: نظام الفصل العنصري الصهيوني. وكذلك المظاهرات ضد غلاء المعيشة في الضفة الغربية كانت ثورة جزء من الشعب "المفصول" ضد أحد أعراض هذا النظام، بدون مشاركة باقي "الفصائل". وهنا "فصائل" لا تعني الانقسام القائم بين فتح وحماس، إنّما تشير إلى باقي أجزاء الشعب الفلسطيني: اللاجئين وذوي المواطنة الإسرائيلية.

نجحت، ما تعرف بـ "عملية السلام" في فرض خطاب يحدد القضية الفلسطينية في حدود ١٩٦٧ أو شظايا منها، مُقصياً بذلك أغلبية الفلسطينيين الساحقة: اللاجئين والفلسطينيين من مواطني إسرائيل. تجزئة الفلسطينيين أدّت أيضا إلى تفكيك الخطاب الفلسطيني إلى خطابات محليّة تطالب بحقوق محليّة. هكذا تحوّل النضال الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ إلى نضال ضد غلاء أسعار الوقود والدجاج. هكذا تمخّض الحراك السياسي في "الداخل"، لعقود طويلة، بخطاب يطالب بالمساواة - قابلاً ضمنياً، بقبول شروط المواطنة الإسرائيلية، مبنى الفصل الأيديولوجي-السياسي. وهكذا أيضاً انشغل اللاجئون في صراعات محليّة، في الدّول المضيفة، بعيدة عن تحقيق مبدأ حقهم بالعودة كجزء لا يتجزأ من أي حل سياسي في فلسطين.

ليس الهدف في هذا التعقيب إلقاء اللّوم ضد جهة ما، أو فصيل-جغرافي فلسطيني آخر. إنما كانت لخيارات الشعب الفلسطيني خلفيات تاريخية وسياسية خاصّة يتوجّب علينا فهم حيثياتها في نطاق البحث التاريخي للقضية. ومن هنا نصرح بأن عملنا في "بديل" يركز بشكل خاص على رصد ودراسة معالم النكبة المستمرة من منطلق قانوني-حقوقي شامل. بناءً عليه؛ فإن النكبة لم تنته مع تهجير أغلبية الفلسطينيين في ١٩٤٨، إنّما تستمر بها إسرائيل منذ ذلك الحين مستخدمة آليات مختلفة. تستمر مساعي إسرائيل الصهيونية إلى تفريغ فلسطين منّا إلى يومنا هذا، على امتداد الخط من الجليل إلى النقب، من القدس إلى الضفة الغربية، وقطاع غزّة. هذه هي قضيتنا، وفيها يجب أن نركّز جهودنا.

نمرّ في حقبة مفصلية من حاضر الشرق الأوسط، والرسالة الأساسية التي ترسلها لنا الشعوب العربية هي أن المشاكل لا بدّ أن تُحلّ من جذورها. لذلك لن يدوم أي حلّ سياسي إن لم يشملنا جميعاً، وإن لم نكن كلّنا جميعاً جزءاً فعّالاً في رسم معالمه. يرى البعض في هذا "حُلماً غير عملي، أو براغماتي، في الظروف السياسية الراهنة". بيد أن هذا الطرح لا يخلو من بعض الصحّة، لكنه يتجاهل أيضاً أن البراغماتية هذه، المفروضة على الخطاب الفلسطيني، تَدفن، لا محالة، حقوق الأكثرية التي لا صوت لها في تقرير مصير نفسها. يحقّ لنا، كما لجميع الشعوب، أن نقرر مصيرنا بناءً على حقوقنا. وهناك الكثير من المؤشّرات التي تدعو للتفاؤل.

يعبّر الكثيرون من الفلسطينيين، العرب والأجانب، الذين أعرفهم في داخل وخارج فلسطين التاريخية عن آراء مشابهة، وعن وعيّ متراكم بعدم إمكانية إيجاد حلّ عادل لقضيتنا من خلال الخطاب السياسي القائم. يدعم هذه "العيّنة" من الآراء مسحٌ أوسع لتوجهات الشباب الفلسطيني السياسية في إسرائيل، الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، الأردن، لبنان، وسوريا. تُظهر ورقة العمل، التي يعمل بديل على نشرها قريباً، أن الشباب الفلسطيني الذي يعيش في ظروف سياسية واجتماعية مختلفة يصل إلى استنتاجات مماثلة إلى حد كبير بكل ما يتعلّق برؤياهم الشاملة لحل القضية الفلسطينية. إن ما يجمع ويوحّد الفلسطينيين في كل مكان هي النكبة والاغتراب، وإن معالجة هاتين لم يَعُد ممكناً أن يكون "محليّاً" - إنّما فلسطينياً باتساع معناه الشامل.

لا يمكن للثورة الفلسطينية أن تكون مشابهةً بشكلها للثورات العربية. ونحن بالطبع لا نريد التقليد وحسب. إذا كان لا بدّ من أن تكون هناك ثورة فلسطينية، فعليها أن تشابه الثورات العربية بمضمونها - ذلك الهادف لإحداث تغيير جوهريّ في نظام سياسي يمنعهم من تقرير مصيرهم. لذلك فإن ثورة فلسطينية نوعيّة تبدأ بتبنّي رؤية شاملة مبنيّة على هدف تحقيق حقوق الفلسطينيين، جميع الفلسطينيين. أما الآليات الثورية لهذه الثورة، فقرارها العملي ملك من يتحركون باتجاه إحقاق الحقوق.

* د.منار مخول: حائز على درجة الدكتوراة في الادب الفلسطيني داخل الخط الخضر من جامعة كامبريدج، منسق التشبيك والمناصرة في مركز بديل.

باتجاه عقارب الساعة: الربيع العربي في كل من مصر، تونس، اليمن، سوريا (المصدر: الأيام)

الربيع العربي: البوصلة والآمال

بقلم: أحمد أبو غوش*

لدى استطلاع ساحة "الحلم العربي"، يمكن كنتيجة لهذا الاستطلاع تلخيص آمال الجماهير العربية مجتمعة ومنفصلة ومتمفصلة، في تحقيق واقع عربي ديموقراطي؛ يتمتع بالقدرة على توفير فرص تنمية أوسع للأفراد والمجتمعات العربية، وامتلاك إمكانات الإرادة والفعل باتجاه التحرر من السيطرة الخارجية، والقضاء على حالة التبعية في الأقطار العربية، وتحرير فلسطين. لربما يذهب البعض في آماله إلى أبعد مما سلف، أي باتجاه إعادة بناء الأمة العربية القادرة القوية التي تعزز وتمكن الأفراد والأمة العربية من التعاطي الواعي مع حيزهم الملائم بين الأمم الناهضة والقوية.

لكن من أبرز الاعتقادات التي تطالع المتتبع لتطورات ما صار يعرف بـ "الربيع العربي"، تكمن في الرأي القائل بأن مجرد إزاحة الأنظمة التابعة والفاسدة والمتخلفة عن السلطة إنجاز. فذلك، وفقاً لاعتقاد أصحاب هذا الرأي، يفتح آفاقا أوسع أمام مجتمعات الأقطار العربية والأمة العربية جمعاء باتجاه التقدم والوحدة والتحرر. ويعتقد البعض الآخر، أن مجرد إقامة نظام ديمقراطي في الأقطار العربية، "بشرطية ثباته" هو خطوة مهمة نحو الأمام. إلا أن ذلك يتطلب إحداث تطور بنيوي مهم في المجتمعات العربية، لأن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات سياسية. فالديمقراطية في ظل التخلف الاجتماعي تعزز بالضرورة نظاما سياسيا متخلفا. والخطر الأكبر على العملية الديموقراطية في هكذا واقع هو تعزيز القديم عبر ترسيخ الجهوية والجغرافية المحلية والقبلية والعشائرية. حيث معايير التصويت والترشح والانتخابات هنا محكومة بالبنى الجزئية المتخلفة التي تعيد إنتاج هويتها في العلاقة الديمقراطية للحفاظ على المصالح والرموز والقيادات المجتمعية ذاتها، على الرغم من تغيير الوجوه. وسنلاحظ هنا استبدالات شكلية فقط. فإبن الإقطاعي صار أكاديميا أو صناعيا أو تاجرا، ولكنه ظل ممثلا للعشيرة أو القبيلة أو الناحية أو الطائفة. ورؤيته السياسية، وإن كانت أوسع نسبياً، إلا أنها محصورة بالمصالح الأضيق ذات الأفق الأكثر ضيقا.

كذلك من المهم الملاحظة الحذرة لما تخلفه حيثيات التخلف من تشويه للمنهج الديمقراطي وسلبها العديد من إيجابياتها بالرغم من بقائها شكلا مهما لاختيار النظام السياسي. ويكفي أن نذكر هنا أن غالبية الدول الأفريقية التي خطت لنفسها نظاما سياسيا ديمقراطيا في القرن الماضي ما انفكت تعاني من نزاعات مسلحة وحروبا أهلية على أرضها. وهذا منبعه من أن الديمقراطية عززت الهويات الجزئية بدلا من خلق حالة تناغم بين مكونات المجتمع استناداً إلى أرضية المواطنة والانتماء المتناغم أمام الحقوق والمسؤوليات.

أما من الزاوية التنموية؛ فالديمقراطية على علاقة طردية مع التنمية- كما أثبتت العديد من التجارب والدراسات، إلا أنها في ظل التخلف الاقتصادي والاجتماعي قد تعيد إنتاج التخلف وترسخه. فالديمقراطية مرتبطة بسياسات اقتصادية لها علاقة بالحريات وأهمها الحرية التجارية التي تعزز، لو طبقت بمفاهيم دول المركز، النهب المتعاظم للدول الأكثر تخلفا، مع أنها تغير أنماط حياة الأفراد والمجتمعات، وشكل الإنتاج. فالتنمية بالنسبة لدول المركز هي تطوير القدرة على الاستهلاك، وهي في ظل التبادل غير المتكافئ تعزز التخلف بأساليب حديثة، بمعنى أنها تعيد إنتاجه. إن بقاء دول المحيط مستهلكة أكثر مما هي منتجة،

أو تعزيز قدراتها الإنتاجية التابعة أو المرتبطة باقتصاد دول المركز ينمي القدرة على الاستهلاك ويعزز التبعية ويجدد التنمية شكليا في الأقطار التابعة، ويعيق بالتالي التنمية من أجل التحرر، ويضيف ضغوطا اقتصادية تدعم التخلف السياسي وتعيد إنتاجه، وهذا يرسخ التبعية بصورتها الشاملة. والتبعية كفيلة بإعادة إنتاج التخلف والمراوحة في دائرة العجز.

ومما يحبط الآمال بالربيع العربي، إفرازاته الدالة في الأقطار العربية. ففي مصر وتونس نجح تنظيم الإخوان المسلمين في الوصول إلى السلطة ديمقراطيا. ويتضح كل يوم أن هذا التنظيم، وفي كلا القطرين يعزز تضييق الحريات، في مهارة من قبله في "غض البصر" عن أن الحريات هي شرط أساسي لديمقراطية ناجحة وفاعلة، ومن ضمنها حرية الاعتقاد الديني. فالحرية "هي قدرة الشخص على فعل ما يريد، مع عدم استطاعة الآخرين من حرمانه من ذلك، حتى لو أرادوا". وذلك يحتاج إلى تنمية القدرات والتمكن منها، وهذا يتوفر في نظام سياسي يوفر شروط الديمقراطية ويحافظ عليها من خلال نظام قيمي ثقافي مجتمعي يرسخها. هذا أن الثابت يقول بحرية الإنتخاب والترشح وتشكيل التجمعات والأطر السياسية، وحرية الصحافة والاعتقاد والتعبير وضمانها قانونيا وإزالة العوائق التي قد تحول دونها رغم وجود القوانين المؤكدة عليها، كشرط أساسي لقيام الديموقراطية. فحرية التعبير، مثلا، وإن كانت مكفولة بالقانون، قد تتعطل في مجتمع متخلف بسبب عائق الرأي الجمعي المتشكل فيه.

إن أخطر ما يواجه القطرين، مصر وتونس، هو أن تكون الانتخابات السياسية التي جرت فيهما هي الأخيرة، فهذا سيؤدي إلى قيام حرب أهلية تعصف بمجتمعهما واقتصادهما عهودا إلى الخلف، أو أنه سيعزز سيطرة تنظيم الأخوان المسلمين والسلفيين سلطويا وثقافيا بحيث يؤدي ذلك إلى وأد الديمقراطية. والتخوف هنا ليس ناجما عن نجاح القوى الإسلامية في الوصول إلى السلطة، وإنما عن إعطاء الدولة هوية دينية. فالدولة المدنية شرط أساسي لقيام ديمقراطية حقيقية، بل إنها الحيز الأوحد القادر على احتضانها كأداة لتنظيم المجتمع، فهي التي تكفل لمعتنقي الديانات المختلفة والعقائد الأخرى حرية الاعتقاد والعبادة. والدولة المصبوغة بدين محدد تمارس - بغض النظر عن النوايا- اضطهادا دينيا وأشكالا أخرى من الاضطهاد ناجمة عنه، بغض النظر عن نوايا المتواجدين في السلطة.

وبصرف النظر عن ديمقراطية أو لا ديمقراطية الأنظمة التي تشكلت كنتيجة للربيع العربي، إلا أن الناس في الأرض العربية تواقون لنظام سياسي ديمقراطي. الخوف الأكبر من هذه الأنظمة، وبعد كل التضحيات التي قدمت لتمكينها من الوصول إلى السلطة، في أنها لن تحقق الطموح في تنمية حقيقية لجماهيرها. ففي تونس ومصر كان النظامان السابقان مرتبطين بالمركز، ويتبعان سياسات تنموية تسمح باندماج القطرين في اقتصاد معولم، وخاضع ومستنزف، والثورة قامت ضدهما لأن اقتصاد القطرين عانى من نزف وإفقار لقوى اجتماعية واسعة بسبب النهب المزدوج الداخلي والخارجي. أما بعد الثورة؛ فتبدو الأنظمة الجديدة عاجزة عن إرجاع الأموال المهربة، وعن التعافي بسبب أزمة الثورة. ولأنه ليس سهلا الوصول بالحد الأدنى إلى المستوى الحياتي السابق على الثورة، لا تحسينه، فإن الإحساس بأزمة الثورة سيظل موجودا إلى عدة سنوات، حتى في ظل محاولات جادة للتنمية. ويبدو أن النظامين الجديدين عاجزان عن فك الارتباط مع المركز الإمبريالي، بل هما بأمس الحاجة للمساعدة المقدمة لهما منه. لذلك، ما زلنا نسمع لغة تسعى إلى طمأنة المركز بأنه لا جديد سياسيا في مواقفهما وخاصة بإتجاه إسرائيل. ويبدو أن هذه الأنظمة فاقدة حتى لإرادة الشجب الذي كان يبرع في تزيينه النظامان السابقان في القطرين قبل الربيع العربي.

أما في ليبيا، فنجد أن النظام الجديد غير قادر على إخضاع ليبيا لنظام سلطة مركزي، والخشية من الانقسام والحرب الأهلية عظيمة. والأخطر أن هذا البلد الغني بالبترول يعاد اقتسام موارده من قبل الدول التي ساعدت في تغيير النظام فيه. بل هنالك إشارات واضحة لتغلغل صهيوني في هذا القطر.

أما في اليمن، فالتغيير فيه لم يسفر حتى الآن عن تغير الوضع السابق للثورة، بل بقي على حاله تقريبا، بل وازداد تعمق الانقسام القبلي فيه، وزاد الفقر إلى درجة أصبح فيها القطر اليمني من أفقر ثلاث دول في العالم.

وفي سوريا، وبغض النظر عن دكتاتورية النظام السوري، أصبح واضحا لكل مراقب أن الجبهة الأوروبية التركية العربية الأمريكية

أحد المتظاهرين في ميدان التحرير يحمل لافتة كتب عليها "أكره مبارك وأكره إسرائيل"، حزيران ٢٠١١ (المصدر: الجزيرةنت)

الداعمة " للثورة" ليست معنية بنظام ديموقراطي، أو إصلاح، وأن هذه الجبهة الشاسعة لا تهدف في دعمها للتغيير في هذا القطر، بقدر تدميره، لا تغيير النظام السياسي فيه. وإذا نجحت أهدافها في سوريا، سنشاهد قطرا مدمرا، نزف دما وخسائر اقتصادية إلى درجة الفقر المدقع. والنتائج الحتمية هناك لما يسمى "الثورة السورية" هي تعزيز الطائفية والانقسام، وتدمير مقدرات الشعب السوري وتعميم الفوضى العارمة. فتغيير النظام وانتصار "الثورة" سيؤدي إلى حرب أهلية، مع كل ما يترتب على ذلك من تدمير وتخريب وإفقار. المهم بالنسبة لجبهة داعمي "الثورة" في سوريا عربا وغربيين أو شرقيين خلق فاصل جغرافي بين إيران وحزب الله في لبنان، هذا بالإضافة للأهداف الخاصة لكل من الدول الداعمة. أما إذا صمد النظام، فالتخريب والتدمير الذي حدث في سوريا يضمن بقاءه ضعيفا، واستنزافه سيظل مستمرا، مما يضمن بقاءه خارج معادلة المواجهة عمليا لفترة طويلة.

بالاعتماد على ما سبق، يمكن القول أن النتائج المباشرة "للربيع العربي" لن تكون على مستوى طموح الجماهير العربية والفلسطينية، فهي على المدى المنظور مخيبة للآمال لأنها لم تخلق أنظمة ديمقراطية، وان أنجزت انتخابات نزيهة، وساهمت في تقسيم وتجزيء الأقطار المجزأة. أما على المستوى التنموي، والوضع الاقتصادي للجماهير الأكثر فقرا في هذه الأقطار، فسيزداد الوضع سوءا، وهذا سيردع نقل عدوى" الثورة" إلى جماهير أقطار عربية أخرى. فالأقطار العربية التي لم تشهد ثورات غنية وموالية للغرب، وجماهيرها لا تعاني من أزمات اقتصادية حقيقية، أو أن معاناتها أو من يعاني منها أقل، مع وجود تفاوت هائل بين سكان هذه الأقطار من حيث الدخل. لذلك، لا أمل من أن يكون الربيع العربي شاملا، والحمد لله، لأن التغيير بأسلوب الهبات الجماهيرية يصلح لتحسين وإصلاح ظروف محددة، لا القيام بثورة تتعاطى مع جذور التناقضات. فالتغيير الثوري يتطلب وجود عامل ذاتي منظم له رؤية واستراتيجيات وبرامج وآليات نضال تحقق أهداف الجماهير بأقل الخسائر.

وواذا جاز حساب التغيير بنسب، فالحقيقة أن ربع التغيير أو نصفه أسوأ من اللا تغيير، ومكلف أكثر. والتغيير بدون رؤية، وهي لا تتوفر بدون عامل ذاتي منظم وفاعل، يمسي تغيير أعمى وأهوج، ويعيد على الأغلب، إنتاج الواقع السابق. فالتبعية في ظل "نظام ديمقراطي" ليست أفضل من التبعية في ظل نظام دكتاتوري، إلا من وجوه لا تحدث في الوضع العام فرقا جوهريا. و"الديمقراطية" لن تحدث فرقا في الأقطار الصغيرة الضعيفة العاجزة بنيوياً عن خلق تنمية مستقلة. لذلك، فإن التخلف والفقر، والتبعية، والعجز ستظل سمات بارزة في الأقطار العربية ما لم تتأطر الجماهير، سواء على مستوى قطري، أو قومي، في أطر سياسية تمثل مصالحها وتقودها نحو تغيير جذري مستمر لصالح أهدافها بعيدة الأمد، وهي التحرر والتنمية المستقلة، والديمقراطية البنيوية وبناء القدرة للأمة. والوحدة هي التي ترفع سقف التطور العربي وتجعل الآمال ممكنة التحقيق.

الطرح السابق لا يعني بأننا نراكم الدعوات ضد التغيير نحو الأفضل في أي من الأقطار العربية، ولكنه دعوة ضد الوهم بال "ثورة" أو ال"ربيع". فأي حراك إلى الأمام أفضل من الواقع الساكن أو القائم، إلا أن التغيير والثورة يتطلبان نضجا أكثر من مجرد رفض الواقع، إذ يتطلب معرفة إلى أين نحن ذاهبون وبأية وسيلة، فالتغيير ليس بالضرورة تطورا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل تغيير أو نفي الأنظمة القائمة مقبول بأي ثمن؟ وإذا كانت المسألة مجرد عملية إصلاح، السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من الأفضل إصلاح مستمر بعدد أقل من الضحايا والخسائر أم التغيير بأي ثمن وغير المعروف بأي اتجاه ولصالح من؟

البوصلة نحو فلسطين أوضح ما تكون في ظل عقيدة قومية، فالقطرية تضعفها، والعولمة والعالمية تشتتها، والطائفية وكل الهويات الجزئية تحرفها وتدمرها. وفي ظل الواقع العربي في هذه المرحلة، مرحلة تجزيء المجزأ، أو التوجه نحو العالمية والعولمة بالقفز عن التطور القومي، ستعيش فلسطين حالة أسوأ من حالة المراوحات القطرية التي شهدتها خلال العقود الأربعة الماضية. فإذا كانت إفرازات الربيع العربي، على الأقل، على المدى المنظور، تعزز دور الأخوان المسلمين، والأمة بالنسبة لهم هي الجماعة المتفقة على دين، ودور التيارات الديمقراطية المعولمة او المتعولمة التي قبلتها الغرب لا أمتها، فإن فلسطين كجزء مسلوب في قلب أمة مجزأة، واحتلالها يعيق وحدة الأمة العربية، لن تحظى بالاهتمام المركزي المأمول. والبوصلة في هكذا واقع ستتجاذبها حقول مغناطيسية متنافرة ومتعددة، وستختلف الاتجاهات والتوجهات من ظرف إلى آخر.

بيد أن الصورة حسب اعتقادي على المدى الأبعد ليست مظلمة كليا، فتشكيل تيار أو إطار وطني قومي ديمقراطي في مصر ممكن، وبقدر تعزيز قدرته بالتأطير والتنظيم والتثقيف، والنضال اليومي، يتعزز نجاحه. فإذا نجح هذا التيار المتجدد في الوصول إلى السلطة وقيادتها وتبنى مفاهيم التحرر، وتنمية التحرر بتعزيز الاستقلال وتوفير فرصه، والنضال من أجل الوحدة العربية، يضيء الطريق ويحول الربيع العربي إلى ربيع مزهر ومثمر.

---

* أحمد أبو غوش: كاتب فلسطيني وباحث في قضايا الهوية والمواطنة والقومية.

رؤية الحركة القومية وقواها الفاعلة تجاه القضية الفلسطينية في مرحلة الستينيات

بقلم: صلاح صلاح*

مراحل النضال في تاريخ الشعوب متتابعة ومتداخلة في ذات الوقت، فلا يمكن القطع بين مرحلة وأخرى. فرؤية الحركة القومية وعملها تجاه القضية الفلسطينية في مرحلة الستينيات لم يكن معزولا عن مرحلة الخمسينيات -على سبيل المثال- حيث كان الهجوم على أشده، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها بطرح مشاريع تستهدف تحقيق أمرين: الأول تكريس وجود إسرائيل كإحدى دول المنطقة والاعتراف بها والصلح معها من قبل الدول العربية، والثاني تقليص جوهر الصراع مع إسرائيل إلى اعتباره مشكلة لاجئين وبمعالجتها ينتهي الصراع. لتحقيق هذين الأمرين طرحت مشاريع الأحلاف (كحلف بغداد)، ومشاريع تحويل مجرى نهر الأردن وتقاسم مياهه بين العرب وإسرائيل وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة على ضفافها تستوعب أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، إضافة لمشاريع أخرى والترويج لها مبكراً، منذ أوائل الخمسينيات، لحل مشكلة اللاجئين كتلك التي عرفت بأسماء الداعين لها (كلاب، دالاس، إيدن، هموشولد). وفي نفس السياق، ولنفس الأهداف تتابعت المشاريع بأسماء وعناوين مختلفة في مرحلة الستينيات؛ من المبعوث الأميركي جونسون إلى رئيسه جونستون تدعو إلى الاعتراف المتبادل بين الأنظمة العربية وإسرائيل و"حل عادل؟! لمشكلة اللاجئين"، إلى تصريحات الرئيس التونسي حبيب بورقيبة بحل قضية فلسطين خطوة خطوة "خذ وطالب".

تكثفت المشاريع وزادت خطورتها بعد النكسة في حرب حزيران ١٩٦٧؛ فدخلت قوى جديدة أوسع تأثيراً على الوضع العربي، مثل المبادرة التي طرحها جوزف تيتو بعد جولته على مصر وسوريا والعراق، وبيان الدول الأربع (بريطانيا، فرنسا، أميركا، الإتحاد السوفيتي)، مشروع "حكماء أفريقيا"، مشروع روجرز، مشروع الملك حسين الذي ادعى أن الرئيس عبد الناصر يوافق عليه، والخ. بصرف النظر عن تفاصيل كل منها، لكنها جميعها تنطلق من قرار ٢٤٢ وتؤكد على الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود آمنة، و"حل عادل؟! لمشكلة اللاجئين"، متجاهلة قرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و٢٣٧ و١٨١ وبدون الإشارة الواضحة إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

بات من الواضح أن كل هذه المشاريع أصبحت لاحقاً هي المدخل للمفاوضات التي انطلقت في السبعينيات وأدت إلى كامب ديفيد ووادي عربة وصولاً إلى أوسلو. وفرضت المعادلة التي أطلقها الرئيس المصري السادات "٩٩٪ من أوراق اللعبة في منطقة الشرق الأوسط بيد أميركا". وغيّبت بالكامل أي ذكر لقرارات جامعة الدولة العربية "لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض".

في المقابل، وبغض النظر عما انتهت إليه الأمور، فهناك سياق آخر أخذ في التكون من خلال المواجهة مع المشاريع التي طرحت؛ تمثل في الحالة التي جسدها الرئيس عبد الناصر في مصر عبر عقد الخمسينيات، من خلال انتصارات مكنته من تحشيد أوسع قطاعات الشعب العربي وأحزابه القومية، منها: إجلاء القوات البريطانية، وتأميم قناة السويس، والتصدي الشجاع للعدوان الثلاثي (بمشاركة إسرائيل) على مصر، وإعلان قيام الوحدة بين مصر وسوريا كإنجاز تاريخي يستجيب لآمال وأماني الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. هذا مع حسبان خطبه الحماسية والتعبوية التي كانت فلسطين أحد محاورها الثابتة. وهنا أسمح لنفسي، استناداً إلى تجربتي وإلى الوقائع التي يمكن أن يعود إليها أي باحث، أن أشير إلى أنه ترافق مع تلك الفترة التي قامت فيها الثورة في مصر كردة فعل على نكبة ١٩٤٨، كما أعلن قادتها، تشكيل حركة القوميين العرب بنفس الخلفية، فجعلت قضية فلسطين والوحدة العربية على رأس أولوياتها. وعبّرت عن ذلك في رفضها الحاسم ومقاومتها الميدانية وبكل الوسائل المتاحة للمشاريع التي استهدفت قضية اللاجئين، وانتصرت. كذلك فعلت في التصدي لمشاريع الأحلاف وتحويل مياه نهر الأردن. وأخذت موقفاً مميزاً في دعمها بقوة للوحدة العربية وإدانتها للانفصال لاحقاً.

من هنا بدأ التلاقي مبكراً مع عبد الناصر باعتباره مركز استقطاب لمرحلة نهوض عربي تتوجه إليه كل الأنظار في الشارع العربي بما في ذلك الفلسطيني، لتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وأخذت العلاقات طابعاً ذا دلالات مهمة، بشكل خاص على الصعيد الفلسطيني. أبرزها:

- فتح معسكر أنشاص لاستقبال مجموعات من شباب الحركة في عام ١٩٥٦ وكذلك عام ٦٧ للتدريب؛ ففي الأولى (٥٦) للقيام بعمليات تطال مصالح الدول المشاركة في العدوان على مصر، وفي الثانية (٦٧) لدعم التوجه الذي أقره إقليم فلسطين في الحركة عام ٦٤ للبدء في الإعداد للعمل العسكري، والقيام بعمليات عسكرية لا تؤدي إلى توريط نظام عبد الناصر في معركة مبكرة "فوق الصفر وتحت التوريط".
- بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ٥٨، وقع النظام الوحدوي تحت ضغط هائل من الجماهير العربية التي تحتشد لاستقبال "الريّس" في المناسبات المتعددة، وإلحاح الوفود الفلسطينية والعربية التي يستقبلها التي كانت تطالبه بالتسليح والتدريب لتحرير فلسطين. فبادر في عام ٥٩ بالطلب من جامعة الدول العربية بحث فكرة قيام كيان فلسطيني. ولتعزيز هذا الطلب فقد دعت الجمهورية العربية المتحدة إلى اجتماع يعقد في القاهرة يحضره ممثلون عن حركة القوميين العرب والهيئة العربية العليا وشخصيات فلسطينية لتشكيل لجنة تحضيرية تقوم بالإعداد إلى إقامة "الكيان الخاص لأبناء فلسطين". لكن الوضع العربي، كما يبدو، لم يكن ناضجاً لتقبل هذه الخطوة، ودخل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم على الخط فأعلن، بالاتفاق مع الهيئة العربية العليا، تشكيل "جيش فلسطين". أضف إلى ذلك أن الجمهورية العربية المتحدة، وكما أعلن الرئيس عبد الناصر، لم تكن بعد قد بلورت "خطة لتحرير فلسطين". والهيئة العربية من جهتها لم تكن متحمسة لفكره الكيان الفلسطيني، لأنها تعتبر نفسها هي هذا الكيان (هذا هو السبب الأساسي في معارضتها قيام منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً).

يتضح من خلال اجتماع القاهرة، أن الجمهورية المتحدة، حركة القومين العرب، والهيئة العربية العليا هي القوى الفاعلة باتجاه فلسطين في تلك الفترة. بعد فشل الاجتماع اعتبرت الحركة نفسها معنية في محاولة تحديد رؤية إستراتيجية لتحرير فلسطين، فكلفت عام ٦٠ عدداً من أعضائها المؤهلين لذلك بإعداد أبحاث ودراسات تبلورت في محصلتها خطة؛ تعتمد بالأساس على التزاوج بين الدور الرسمي الذي تقوم به دولة الوحدة بحسم المعركة مع العدو، والدور الشعبي الذي يقوم به من خلال تنظيم فلسطيني؛ يُعد المقاتلين ويدربهم ويسلحهم، ويساهم بتوعية الجماهير وتنظيمهما، ويهتم بالتعبئة والإعلام الخ.

وتتضمن الخطة قراءة تفصيلية للواقع العربي الرسمي والدولي وتقديرات موقف كل دولة، والتفاؤل بالرهان على الاستجابة الواسعة من الفلسطينيين وأبناء الشعب العربي. فتحرير فلسطين، بموجب هذه الخطة، مرتبط بدولة الوحدة، كلما توسعت لتشمل دولاً أخرى كالعراق والأردن ستكون أقدر على خوض معركة الحسم التي يكون قد بدأها التنظيم الفلسطيني بعملياته الفدائية. بعد الانفصال عام ٦١ تكشفت معطيات جديدة كانت تختفي تحت ستار مخادع ومضلل أهمها وأكثرها مساً في الموضوع الفلسطيني، وولدت متغيرات جذرية على الصعيدين القومي والوطني:

- العجز العربي أمام اتخاذ إسرائيل خطوات عملية في تحويل مجرى نهر الأردن.
- كشف الأنظمة الرجعية العربية عن تحالفها مع الاستعمار في التآمر على الوحدة وضرب المد القومي الملتف حول عبد الناصر، الذي شكل مركز دعم من ناحية وجذب من ناحية أخرى لثورات منتصرة ضد الملكية في العراق واليمن الشمالي وهزمت الاحتلال البريطاني في اليمن الجنوبي والاستعمار الفرنسي في الجزائر.
- في هذه الأجواء تمكن الرئيس عبد الناصر من تمرير قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ رغم معارضة بعض الدول العربية خاصة السعودية والأردن. في حين كان يجري تداول الحديث عن تشكيل تنظيمات فلسطينية سرية تعد نفسها لممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، متأثرة بانتصار الثورات في الجزائر وكوبا وصمودها في فيتنام.

وهنا يمكن القول أن "الميثاق القومي" للمنظمة الذي استبدل لاحقاً بإسم "الميثاق الوطني" طرح لأول مره خطة لتحرير فلسطين تقرها جامعة الدول العربية. في مقابلها طرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مبادرته "الخطوة خطوة" التي فسرت أوساط واسعة سكوت الأنظمة الملكية في السعودية والأردن والمغرب عنها بمثابة تأييد لها، وهي خطة هذه الأنظمة للقضية الفلسطينية.

قوبل إنشاء م.ت.ف بترحاب استثنائي في الأوساط الفلسطينية على جميع المستويات؛حيث أصبح لهم مرجعية وكيان يعبر عن آمالهم وطموحاتهم. ولهم "جيش تحرير فلسطين" يوفر لهم التسليح والتدريب، لتعبيد طريق العودة بالتضحيات والشهداء. لم يمنع هذا أن تطرح بعض القوى تحفظاتها وملاحظاتها النقدية حول طريقة تشكيل المنظمة ارتباطا بقرار من الجامعة العربية وحول أسلوب اختيار أعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بما يعكس النزعة الفردية عند الشقيري.

هذا لا يمنع الحرص على هذه التجربة والعمل على تطويرها من داخلها، على هذه الأرضية ولتعزيز وضع م.ت.ف على الصعيد الفلسطيني، ولمعالجة الملاحظات النقدية، وبالتنسيق بين القيادة الفلسطينية لحركة القوميين العرب والشقيري فقد عقدت اجتماعات متعاقبة حضرها ممثلون عن المنظمة، الحركة، حزب البعث (بعد الصراعات داخل الحزب في سوريا إقتصر الحضور على مجموعة الريماوي) جبهة تحرير فلسطين، طريق العودة. حضر الاجتماع الأول ممثل عن الحزب الشيوعي من الأردن تحدث عن ترحيبهم بالمبادرة لتوحيد العمل الثوري الفلسطيني وتغيب عن باقي الاجتماعات. أما حركة فتح فقد تغيبت منذ البداية عن كل الاجتماعات.

شكل المشاركون في الاجتماعات "اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد"، تمكنت من وضع صيغة متكاملة حول العنوانين اللذين تركز عليهما النقاش، وهما: مبادئ العمل الثوري الفلسطيني، والصيغة التنظيمية للعمل الموحد. حيث تم إقرارهما في اجتماع عقد في بيروت، منتصف كانون الثاني، بدعوة من رئيس المنظمة السيد أحمد الشقيري. كما تم الاتفاق أن تعقد اجتماعات دوريـة، مرة كل شهرين، بين قيادة هذا الإطار وقيادة المنظمة "للتنسيق والتفاعل والمحاسبة".

وقد أثبتت هذه الصيغة أهميتها في دورة المجلس الوطني الثالثة المنعقدة في غزه حيث تمكنوا بتنسيقهم المسبق من تمرير كثير من القرارات والتوصيات وإيصال عدد من ممثلي التنظيمات المشاركة في لجنة العمل الموحد إلى عضوية اللجنة التنفيذية. لكن هذه التجربة الأولى التي حملت مؤشرات إيجابية ومشجعة للعمل الموحد، تعطلت مباشرة بعد هذه الدورة بسبب الميول الانتهازية التي برزت عند بعض أعضائها أمام أول اختبار.

هزيمة أو ما سمي "نكسة" حرب حزيران ٦٧، التي أعقبت تعطيل اجتماعات القمة العربية، وضعت المنطقة العربية أمام مرحلة جديدة تفتح آفاقاً في اتجاهات متعددة ومتناقضة في شأن القضية الفلسطينية؛ أسقطت كلياً "إمكانية" وجود إستراتيجية عربية واحدة تستهدف تحرير فلسطين، واستعاضت عنها، بشعارات أطلقها مؤتمر القمة العربية المنعقد في السودان "لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض" كرد فعل خجول على النكسة. لم يكن لها أي قيمة عملية على الأرض. ونظام عبد الناصر الذي تجرع الهزيمة، وعاش بعدها لسنوات حرب استنزاف دموية ومرهقة، أضطر للخروج منها بقبول مبادرة روجرز. وأصبح همه الأساسي "إزالة آثار العدوان". وبهذا تحول الميثاق إلى إستراتيجية للحركة الوطنية الفلسطينية ولم يعد إستراتيجية قومية.

على كل فإن النكسة التي أصابت أنظمة "الطوق" بشكل خاص، أتاحت للمجموعات الفدائية التي كانت تعمل سراً إلى الظهور علناً، ووضع اليد على قياده م.ت.ف وعلى الأخص منها حركة فتح. هكذا تغلبت النزعة القطرية على الحركة الوطنية الفلسطينية، ونسجت علاقات إستخدامية مع الأحزاب والقوى القومية على صعيد محلي في كل بلد من ناحية وضمن الإطار الجامع الذي تشكل بمبادرة من م.ت.ف باسم "الجبهة العربية المشاركة" من ناحية ثانية.

هذا الوضع الفلسطيني الذي لم ينجح بوضع أسس ثابتة وصادقة تحفظ وحدة وتماسك العمل الجبهوي في إطار م.ت.ف، وغلب عليها هيمنة التنظيم الواحد (فتح)، وممارساتها المتذبذبة التي تميل إلى مراعاة الأنظمة ومسايرتها والاستجابة لضغوطاتها، ما أدخلها، مرغمة أو مختارة، في لعبة الصراعات والتناقضات والحسابات السياسية للدول؛ فمنهم من سل سيفه للتخلص من المنظمة (الأردن، لبنان) ومنهم من عمل على احتوائها أو تدجينها (سوريا، العراق)، ومنهم من بذل جهوداً غير مسبوقة في فن الخداع والتضليل لجرها إلى مستنقع الحلول السياسية ومشاريع التسوية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية. واستطاعت هذه أن تحقق نجاحها الباهر بتوريط القيادة المتنفذة في المنظمة بالمفاوضات المتعاقبة والمتنقلة من مدريد إلى أوسلو وما بينهما وتقديم التنازلات المتدرجة التي أدت إلى التخلي عن إستراتيجية التحرير والعودة لإقامة دولة مستقلة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، والقبول بحكم ذاتي على جزء يتناقص يومياً بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، على رأسه "سلطتان لا تتمتع أي منهما بالسلطة".

فقدت فلسطين بعدها القومي، كما أن الحركة القومية الوحدوية التي كانت تشكل حاضنة للقضية الفلسطينية لم تعد موجودة إلا بالشعارات وفي ذهن ما تبقى من مناضلين. أما خلاصة القول؛ فنحن بحاجة إلى حركة نهوض قومي ووطني جديدة. لعل الحراك الشعبي العربي "الربيع العربي" يشكل مدخلاً لها ويجد صداه على الصعيد الفلسطيني خاصة في أوساط الشباب.

---

* صلاح صلاح: عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس لجنة اللاجئين فيه.

المنظور الإسرائيلي لمستقبل الصراع مع الفلسطينيين على ضوء "الثورات العربية"

بقلم: د. سامر راشد*

صور لأفراد كتائب الجيش السوري الحر. (المصدر: sYRrEVnEWS.COM)

رغم أنّ ملفات الصراع العربي- الإسرائيلي لم تتصدر قائمة أولويات الثورات العربية في مرحلتها الأولى، إلا أنّ كل التحليلات والقراءات تنطلق، على نحو أو آخر، من أنّ إسرائيل ستكون في نهاية المطاف هي الخاسر الأكبر من ثورات "الربيع العربي"، تليها الولايات المتحدة الأميركية. وثمة اعتقاد راجح بأنّ الثورات العربية جعلت إسرائيل على الصعيد الإقليمي تدرك تماماً أنّ "الربيع العربي" سيؤسس لنظام عربي جديد متماسك وقوي، وسيقلب معادلة القوة الإسرائيلية، وسيضعف مفاعيل تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، لاسيما أنّ الثورات العربية أحدثت خلخلة في نماذج القيم والعلاقات السياسية السائدة بما سيؤثر في صياغة جيوسياسية جديدة في المستقبل.

ولم تشهد دولة إسرائيل منذ قيامها اضطراباً وعدم وضوح لما يحيط بها مثلما هي اليوم، وحسب كبار خبرائها الإستراتيجيين، فإنّ إسرائيل لا تصحو من صدمة حتى تتلقاها أخرى، بفعل الانهيار المتسارع لأنظمة عرفت خباياها.

وبالمقابل، إنّ إعادة تشكيل القوى الفاعلة في المنطقة سينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية بكل مكوناتها، مع التأكيد هنا، مرّة أخرى، أنّه ربما لا تظهر هذه التأثيرات بشكل قريب ومباشر، لكنها سيكون لها انعكاسات مهمة في المدى البعيد، أو ربما المتوسط. حيث أنّ أيّ تطور ديمقراطي حقيقي هو ليس في مصلحة إسرائيل في القادم من الأيام، لأن الشعوب العربية ترفضها إستراتيجياً.

وتؤكد معظم القراءات لمستقبل الثورات العربية أنّ الحركات الإسلامية والوطنية، التي أوصلتها صناديق الاقتراع إلى سدة الحكم عبر انتخابات نزيهة أجريت في عدد من الدول العربية، ستتعامل مع القضية الفلسطينية على مرحلتين: الأولى هي المرحلة الانتقالية والثانية هي مرحلة ما بعد الاستقرار، حيث ستنصرف تلك القوى بادئ الأمر إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يراعي مصالح الشعوب العربية على المستوى الداخلي القُطري في المرحلة الحالية (كأولوية دون إهمال القضية الفلسطينية). إلا أنّ القضية الفلسطينية ستنال جلّ اهتمام تلك الحركات بعد ترتيب البيت الداخلي وتأمين سبل العيش الكريم لمواطنيها الذين أوصلوها إلى سدة الحكم.[١]

وهنا تبرز إشكالية الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، إذ كانت آلة الدعاية الصهيونية تقوم على فرضية أنّ مشكلة إسرائيل مع الدول العربية هي في طبيعة النظم الديكتاتورية في هذه الدول، غير أنّ الثورات الشعبية العربية المعاصرة جعلت إسرائيل أكثر قلقاً من احتمالات دمقرطة العالم العربي، وتبيّن لها أنّ أنسب الأوضاع لها هي في استمرار النظم الديكتاتورية، كما أنّ اتساع قاعدة الديمقراطية العربية سيفقد إسرائيل الزعم بأنها (الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط).

ويؤكد ما سبق المفكر الفرنسي آلان جريش بالقول: "هناك فكرة واضحة جداً، وهي أنه لو كانت هناك ديمقراطية، فسيكون موقف العرب أقوى ضد إسرائيل، ليس بمعنى الحرب، وإنما الصراع. ما فعله مبارك في السنوات العشر الماضية لخدمة إسرائيل لم يكن أحد يفعله، وهذا كان ضد الغالبية الكاسحة من الشعب المصري، وإسرائيل تخاف من هذا".[٢]

ويعود الخوف الإسرائيلي من الثورات العربية بشكل رئيسي إلى إدراك تغير وزن الشارع العربي في القرار السياسي الرسمي العربي. فقد كان هذا القرار يتشكّل بفعل عوامل عديدة أقلها أهمية هو رد الفعل الشعبي أو موقف الرأي العام العربي. غير أنّ الثورات الأخيرة جعلت موقف الشارع أكثر وزناً في حسابات الأنظمة، وترافق مع ذلك قلق الحكام العرب من تخلي أميركا عنهم على غرار التخلي عن بن علي ومبارك، الأمر الذي سيجعل هؤلاء الحكام أكثر استجابة لتطلعات شعوبهم، وكما يقول المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف: إنّ سلام إسرائيل كان مع "أشخاص حكام" وليس مع الشعوب. ولما كانت إسرائيل تدرك أنّ موقف الرأي العام العربي أبعد كثيراً عن التطابق مع رأي الأنظمة، فقد بدأت تتحسس الآثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية- الإسرائيلية، بل احتمالات تراجعها، أي أنّ وتيرة التطبيع ستتراجع، كما أنّ أي علاقة مع إسرائيل ستكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور.[٣]

وبحسب المحلل الإسرائيلي "ألوف بن" ترى النخب السياسية والفكرية الإسرائيلية أنّ منطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية قد تتجه إلى أحد السيناريوهات الأربعة التالية:

- السيناريو الأول: نجاح الثورات والانتفاضات الشعبية في تحقيق تغييرات جذرية في المنطقة العربية، تـؤدي إلى صعود قوى وطنية وإسلامية للقيادة، وبشكل يؤدي إلى قيام مشروع عربي إسلامي نهضوي جديد، يوفر فضاءً إستراتيجياً للعمل المقاوم، ويؤدي إلى تغيير في موازين القوى في المنطقة.
- السيناريو الثاني: نجاح جزئي للثورات والانتفاضات، يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، دون أنْ ينشغل بعملية الصراع مع إسرائيل، أو أن يسعى إلى تغيير موازين القوى في المنطقة، أو السماح لقوى المقاومة بالنمو لدرجة قد تجرّه للمواجهة العسكرية مع إسرائيل.
- السيناريو الثالث: فشل الثورات في تحقيق أهدافها، وعـودة الأنظمة الفاسدة المستبدة لإنتاج نفسها من جديد بأثواب مختلفة.
- السيناريو الرابع: حدوث آثار عكسية لا تؤدي فقط إلى فشل الثورات في تحقيق أهدافها، وإنما إلى نجاح القوى المضادة للثورة.[٤]

إلا أن هنالك شبه إجماع في أوساط النخب الإسرائيلية على أنّ "الربيع العربي" يمثّل نقطة تحول إستراتيجية تتطلب تغييراً في العقيدة الأمنية لإسرائيل، مع التحذير من أنّ السيناريو الأول يمتلك مقومات موضوعية تمكّنه من شق طريقه.

وفي هذا السياق يتحفظ كثير من المحللين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين على دراسات إستراتيجية إسرائيلية تقلل من أهمية الثورات العربية من ناحية التحول الديمقراطي الحقيقي، ومن حيث تأثيراتها على إسرائيل. مثال هذا الشكل من التحفظات التي أبديت على ما انتهى إليه جنرال الاحتياط غيورا آيلاند في دراسته المعنونة ب -" قلاقل الشرق الأوسط وأمن إسرائيل"،[٥] بالزعم أنّ التغيير في مصر كان أقل بكثير مما كان متوقعاً، وبأنه في ما عدا الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك لم يحدث الكثير، وترجيح أنْ تشّكل الأحوال الاقتصادية مشكلة جوهرية أمام النظام الحاكم اليوم والذي سيليه في مصر. وينطلق آيلاند في حكمه هذا من الاعتقاد بأنّ الاقتصاد المصري مرهون بأربعة قطاعات ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإسرائيل، وهي بالإضافة إلى السياحة وتصدير الغاز، مداخيل قناة السويس والدعم الاقتصادي والعسكري من الولايات المتحدة. وتأسيساً على ذلك يؤكد آيلاند بأنه "لن تطرأ تغييرات جوهرية على العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل رغم التغيير التكتيكي المتمثل في اتساع عمليات تهريب السلاح والإرهاب". ويذهب آيلاند إلى أبعد من ذلك في تبيان تبعات تغيير في الأردن، ويقول: "إنّ ثورة ديمقراطية هناك ستدفع الأغلبية الفلسطينية للحكم، وتغيير طبيعة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع مقترحات جديدة لتسويته".

ويتوقع آيلاند في تلخيصه أنْ "تفرز الأحداث العربية إمكانيات جديدة كإضعاف النفوذ الإيراني في سورية ولبنان، وتدعيم الائتلاف المناهض لإيـران في دول الخليج. وعلى المدى البعيد فإنّ التحول الديمقراطي سيساعد إسرائيل أنْ تُقبل كدولة متساوية الحقوق في المنطقة، وفي إطار ذلك تسوية الصراع المتواصل مع سورية والفلسطينيين. ويمكن لإسرائيل أنْ تستفيد من الوضع الناشئ، ومن تراجع قوة مصر وسورية لصالح تركيا والسعودية، من أجل تحسين علاقاتها مع الأخيرتين".

- ويردّ الكاتب الإسرائيلي، والمعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، عكيفا إلدار على استنتاجات غيورا آيلاند، من زاوية أنها تستخف بقوة الثورات العربية وتبعاتها المحتملة على إسرائيل. حيث يؤكد إلدار أنّ "إسرائيل ستتأثر سلباً بالثورات العربية بفعل سيطرة الحركات الإسلامية عليها كونها الأكثر تنظيماً بين الفعاليات السياسية المشاركة بعملية التحول". ويرى أنّ "ما يجري في العالم العربي اليوم يبعد احتمالات التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل التي أضاعت ولا تزال سلسلة فرص لإنهاء الصراع في العقود الأخيرة".[٦]
- ولا يثار التحفظ على مزاعم الجنرال آيلند من قبل النخب الليبرالية الإسرائيلية فقط، بل تتقاطع تلك التحفظات مع تحفظات مماثلة تبديها النخب السياسية اليمينية الإسرائيلية. ففي تصريح له حول الثورات العربية قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سلفان شالوم: "إنّ الثورات العربية القائمة في المنطقة العربية كانت بمنزلة كارثة على إسرائيل، لاسيما بعد تنحي قادة كبار موالين للغرب ولإسرائيل مثل الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونظيره التونسي زين العابدين بن علي". وأوضح شالوم أنّ "الربيع العربي أتى بقيادة عكس ذلك".[٧]
- وبدوره حذّر وزير الجبهة الداخلية الإسرائيلية الجنرال إيال أيزنبرغ، خلال يوم دراسي خاص عقده "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، من أنّ "ما يسمى الربيع العربي يمكن أنْ يتحول إلى شتاء إسلامي متطرف، الأمر الذي من شأنه أنْ يزيد احتمال انـدلاع حرب شاملة تكون مقرونة باستعمال أسلحة الدمار الشامل...".[٨]
- وحول التأثيرات المباشرة للثورات والحركات الشعبية العربية، يتحدث طيف واسع من الأمنيين والاستراتيجيين الإسرائيليين عن أنّ ما يسمونه بالاضطرابات الإقليمية سيكون لها انعكاس بالغ على عمليات بناء القوة في الجيش الإسرائيلي، وبالتالي يتطلب من الجيش الإسرائيلي أنْ يكون أكثر مرونة، وجاهزية لمواجهة كافة الاحتمالات، ابتداءً من الحرب الكلاسيكية، مـروراً بالمواجهات مع المقاومة وحرب العصابات، وانتهاءً بمواجهة ما يطلقون عليه بـ(زعزعة شرعية وجود الدولة العبرية عبر التظاهرات على الحدود).[٩]

ووفقاً لدراسة نشرها "مركز بيغن -السادات للدراسات الإستراتيجية" وأعدها مدير المركز البروفيسور "إفرايم إنبار" أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، تحت عنوان "الثورات العربية ٢٠١١ والأمن القومي الإسرائيلي"، خلقت الثورات العربية، وضعاً أمنياً هو الأكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل منذ نهاية الحرب الباردة. وأضاف البروفسور إنبار في تقريره

"الجو الأمني في إسرائيل هو الأسوأ الآن مما كانت عليه في أي وقت مضى من العقدين الماضيين، فماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟ ليس كثيراً. فلدينا القليل من النفوذ بعد التطورات في منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً طموحات قليلة للانخراط في الهندسة السياسية، كل ما يمكننا القيام به هو الدفاع عن أنفسنا بشكل أفضل...".

- وللخروج من الأزمة، يؤكد إنبار بأنه "يجب على إسرائيل أن تزيد من الاستثمارات العسكرية بشكل كبير، وقبل كل شيء، الحفاظ على علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. فإسرائيل ليس لديها خيار سوى مواصلة تعزيز شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تظل الولايات المتحدة القوة المهنية عالمياً لفترة طويلة وانخفاض قوتها في الشرق الأوسط، على الأرجح بشكل مؤقت...".

كما ويحدّد إنبار في تقريره عدداً من الاتجاهات العريضة لتأثيرات الثورات العربية في المستقبل المنظور يمكن تلخيصها في نقطتين رئيسيتين:

- النقطة الأولى: "تراجع نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وضعف الدول المتحالفة مع الغرب في المنطقة، فضلاً عن تضاؤل قوة العرب لصالح غير العرب، تركيا وإيران".
- النقطة الثانية: "المشهد الإقليمي الجديد يحمل معه مخاطر لا تعدُّ ولا تحصى لإسرائيل تتجلى في مزيد من عدم اليقين حول سلوك قادة الدول المجاورة تجاه إسرائيل. زيادة الأنشطة الإرهابية. انخفاض قوة الردع الإسرائيلية والعزلة الإقليمية المتنامية. التهديدات المتصاعدة في شرق البحر المتوسط. استمرار التحدي النووي الإيراني".

وفي ختام تقريره يقدّم إنبار توصيات لصناع القرار في السياسة الإسرائيلي في التعامل مع هذه التغييرات، وتشمل: "زيادة نفقات الدفاع. زيادة حجم الجيش النظامي. زيادة الاستثمار في مجال الدفاع الصاروخي، وقوة سلاح البحرية، والبحث والتطوير...".[١٠]

لكن توصيات البروفسور إنبار في تقريره، حسب ما يراها خبراء إسرائيليون، لا تؤشر إلى حلول، إنما تؤشر إلى المعضلة التي ستواجهها إسرائيل في التعاطي مع تأثيرات الثورات العربية، فزيادة نفقات الأمن بشكل كبير تُفجِّر مخاوف من أن يسهم ذلك في تقليص معدلات النمو وبروز مظاهر الركود الاقتصادي، مما سيجد ترجمته في تراجع إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي بشكل كبير. وهذا يعني زيادة كبيرة في الحيز الذي تشغله موازنة الأمن في الموازنة العامة للدولة وإجمالي الناتج المحلي، أي إنّ إسرائيل، وفقاً لهذه التوقعات، مهددة بالعودة إلى نفس الظروف التي مرّت فيها بعد حرب عام ١٩٧٣، مع كل ما يعنيه هذا من استحالة النمو إلى ركود، واستفحال التضخم.[١١]

وبذلك، إنّ الوفاء بمتطلبات زيادة الموازنة الأمنية على المدى المتوسط والبعيد تبعاً لزيادة النفقات الأمنية بشكل كبير، سيفضي إلى خلل في الاقتصاد الإسرائيلي يتجلى في: "زيادة كبيرة على حصة موازنة الأمن من كل من الميزانية العامة وإجمال الناتج المحلي. تطبيق سياسة اقتصادية تقشفية وتقليص الاستثمار الحكومي في مجال الخدمات المدنية. فرض ضرائب جديدة وتقليص مخصصات الضمان الاجتماعي. توسيع قاعدة القوى البشرية في الجيش وتعاظم العبء على قوات الاحتياط سيصيب المرافق الاقتصادية بالشلل. تراجع معدلات النمو وتعاظم مظاهر الركود الاقتصادي، وازدياد معدلات البطالة. تراجع إجمالي الناتج المحلي". وهو ما سيؤدي إلى أنّ مظاهر الأزمة الاقتصادية المتوقعة ستعمل على تراجع إسرائيل كبيئة جاذبة للهجرة اليهودية والاستثمار، وقد تزيد من معدلات الهجرة العكسية.[١٢]

وفي الشق السياسي من تأثيرات الثورات العربية، أكد عدد من الخبراء والسياسيين الإسرائيليين، أنّ الثورات العربية، وخاصة الثورة المصرية، تمثّل ضائقة إستراتيجية لإسرائيل، ستؤدي إلى تداعيات سياسية خطيرة تؤثر في الواقع الإسرائيلي بشكل مباشر. ومن هذه التداعيات حسب التصريحات والدراسات الصادرة من تل أبيب:

- ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة، بعد أن خسرت حليفها الأهم بعد انهيار حكم مبارك.
- القلق من نتائج الصراع بين "القوى الديمقراطية وقوى الإسلام الراديكالي" على قيادة مصر ما بعد الثورة، حسب قول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أبدى تخوفه من حسم هذا الصراع لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم في القاهرة.
- فقدان الدور الإقليمي الذي كان يلعبه الرئيس مبارك باعتباره "أحد أكبر أصدقاء إسرائيل"، وخسارة التوازنات الدقيقة التي كان يقودها في منطقة الشرق الأوسط، وكانت تصب في النهاية في مصلحة إسرائيل، حسب رأي وزير الأمن الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعازر.
- تضييق الهامش الذي كانت تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات بنشوء حكومات مختلفة في بعض الدول العربية، يكون للرأي العام الشعبي دور أكبر في تشكيل سياساتها، كما يرى المستشار السابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي، دانييل ليفي، الباحث في شؤون الشرق الأوسط في معهد "نيو أميركا فاونديشن".
- الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي، وهو ما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم إيران وتركيا ومصر.
- القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، حيث أكد

ثوار مسلحون في اليمن (المصدر: الجزيرة نت)

عدد من المسؤولين الإسرائيليين، أنّ الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو أهم من الديمقراطية بالنسبة لإسرائيل.

- الخوف من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، على غرار الانتفاضة الأولى، في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، ولكن مع اكتساب زخم جديد من الثورات العربية، ومع مواكبة إعلامية كبيرة توفرها الفضائيات التي لم تكن موجودة إبّان سنوات الانتفاضة الأولى.[١٣]

ويعتبر العديد من الخبراء الإستراتيجيين الإسرائيليين أنّ التحديات الأساسية أمام إسرائيل بعد الثورات العربية، توضع ضمن مستويين:

الأول يتعلق بمصر مباشرة، والثاني يتعلق بالنتائج العامة على مستوى الشرق الأوسط، حيث أنه (إذا قام في مصر نظام ديمقراطي معتدل، فإنّ الوضع الجديد يضع إسرائيل في مواجهة مشاكل صعبة، وأبسط طريقة للتعبير عن ذلك هو استبدال اليقين بالشك أو بعدم اليقين). ولعل أبرز معضلة تواجه النظام الجديد حفاظه على معاهدة السلام، فماذا إن جاء الأسوأ، وهو إذا خرقت مصر المعاهدة فسوف يكون من الصعب على إسرائيل أن تقنع أميركا بالتدخل، ولا يمكن لإسرائيل أن ترد دون التسبب في صدام. ولكن يبدو -وفقاً لوجهة النظر السابقة- أن سياقات الأمور متجهة إلى إبقاء الأمور على ما هي عليه، على الأقل في الفترة القليلة المقبلة؛ فالحزب الإسلامي الذي شكله الإخوان (الحرية والعدالة) وفاز في الانتخابات البرلمانية قد أشار إلى احترامه الاتفاقات الدولية الموقعة.

وبالنسبة للمستوى الثاني، ستقوض الانتفاضات الاستقرار في الدول التي لا تعادي إسرائيل أكثر من دول أخرى، مثل الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية، ويقدّم أنصار هذه الرؤية نظرة متشائمة ليس فيها بصيص من الأمل، حيث ينبهون إلى أنّ انهيار حكم مبارك وضع إسرائيل في ضائقة إستراتيجية بعد أن صارت بدون أصدقاء في الشرق الأوسط، فقد انهار التحالف مع تركيا في العام ٢٠١٠، والآن ستجد إسرائيل صعوبة في الاعتماد على مصر، فالعزلة المتعاظمة في المنطقة، وضعف أميركا الظاهر، سيجبران إسرائيل على البحث عن حلفاء جدد.[١٤]

ويرى عوديد عيران، رئيس "معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي" أنه منذ التوقيع على معاهدة "كامب ديفيد" عام ١٩٧٩، وحتى اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير في ميدان التحرير في الخامس والعشرين من يناير الماضي لم تطرح أي علامات استفهام حول مدى التزام مصر المعاهدة على الإطلاق. ويشير عيران إلى إنّ النظام المصري فاجأ إسرائيل عندما صمدت معاهدة "كامب ديفيد"، في الوقت الذي قامت إسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي عام ١٩٨١ وغزت لبنان عام ١٩٨٢، وفي خضم الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٨، وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، وكذلك حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، وحرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بل إنّ مصر بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك إسرائيل، حرصت على تهدئة الأطراف العربية عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية أعصاب العالم العربي. ولا يستبعد عيران تخلي مصر عن اتفاقية "كامب ديفيد"، مستنداً في حكمه هذا إلى نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد "the Pew Research Center"، التي أظهرت أنّ ٥٤٪ من المصريين يرون وجوب إلغاء معاهدة "كامب ديفيد"، مقابل ٣٦٪ رأوا وجوب الحفاظ عليها.

ويذهب دان إلدار، الذي تولى في السابق مناصب قيادية في جهاز "الموساد" ويعمل حالياً محاضراً لدراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، إلى ما ذهب إليه عيران. مشيرا في نقاشهُ إلى إنّ غياب نظام الرئيس مبارك سيسمح بالتعبير عن "عداوة إسرائيل الراسخة عميقاً في الوعي الجمعي للمصرين". وهو لا يستبعد أن يؤدي اندماج الإسلاميين في الحياة السياسية المصرية إلى تحالفهم مع قادة الجيش، متوقعاً أن يسهم مثل هذا التحالف في التعجيل بوضع حدٍّ لمعاهدة "كامب ديفيد".

أما المستشرق إلكساندر بلي فيرى أنّ نظام الحكم القادم في مصر لن يلجأ إلى إلغاء معاهدة "كامب ديفيد"، حتى لا يخسر الشرعية الدولية، لكنه في المقابل سيعمل على إضعافها على نحو تقع المسؤولية فيه عن إلغائها على إسرائيل، وهو يدعي أنّ اندلاع الثورات العربية ينذر بكارثة ستحلّ بالتجارة الخارجية الإسرائيلية عبر التحذير من إمكانية إغلاق الممرات البحرية أمام التجارة الخارجية لإسرائيل.[١٥]

ويُوصّف المستشرق "يوسي فيرتر" الحراك الجاري بالمنطقة على أنه "تسونامي" عربي يضع إسرائيل في بيئة غير مستقرة، ويدعو لمراقبة الوضع بأعين واعية، ولتجهيز القوات والترتيبات الأمنية تحسباً لخرق المعاهدات، أو لحدوث تغيير في السلطة في الجانب العربي.

بينما يؤكد الباحث الدبلوماسي الإسرائيلي "إيتمار لافين" أنّ التحولات الجارية تتطلب من الدولة العبرية قدراً كبيراً من "التأهب التكتيكي والاستراتيجي" على صعد مختلفة. بينما يرى البروفسوران "افرايم ياعر وتمار هيرمان" أنّه مع صعود القوى الإسلامية للحكم في مصر، سيبقى اتفاق السلام قائماً، ولن يلغى رسمياً، لكن العلاقات سوف تُضَعضع، وينشأ وضع "اللاسلم واللاحرب".[١٦]

كما يُشكل تعثر عملية "التسوية" عاملاً محفِّزاً لنزع الشرعية عن إسرائيل في الفضاء الغربي في حال استمرار حالة "الثوران" في المنطقة، والذي قد يكون عاملاً مساعداً في تزايد حالة العزلة على إسرائيل. ولعل محاولات إسرائيل الدفع باتجاه استئناف عملية "التسوية" في العاصمة الأردنية (عمان)، مطلع العام ٢٠١٢، هو أحد الخيارات المطروحة للالتفاف أو التخفيف من الآثار السلبية والتداعيات العديدة على عليها، وتخشى النخب السياسية الإسرائيلية من أن يُنظر إلى إسرائيل على أنها عامل مزعزع للاستقرار في المنطقة بسبب عدم التوصل إلى "تسوية" مع السلطة الفلسطينية، وهذا ما عبّرت عنه تسيبي ليفني من خلال كلمة ألقتها في مؤتمر هرتسليا العام ٢٠١١. وبغياب عملية التسوية تزيد بشكل ملحوظ حدّة "الحرب الناعمة" ضد المؤسسة الإسرائيلية في الساحة الدولية، من أجل نزع الشرعية عن السياسة العسكرية والدبلوماسية الإسرائيلية، أو ما يسمى في الخطاب السياسي الإسرائيلي (حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ووجودها).[١٧]

وربما تكون الإشارة الأقوى على المأزق الإسرائيلي هي تلك التي أصدرها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في افتتاح مؤتمر "هرتسليا للمناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، ٢٠١٢/١/٣١، إذ عبر بيرس عن تشاؤمه من الوضع الدولي لإسرائيل معتبراً أن "العالم بصورته المعروفة آخذ في الاختفاء، فيما صورته الجديدة لا تزال غير واضحة"، مشيراً إلى أنّ "أطراً دولية ضعفت، حكومات فقدت قوتها، والقومية إلى تراجع، فيما العالمية تهرول إلى الأمام". ولفت بيريز في كلمته إلى أنّ "هناك اقتصاديات راسخة تنهار فجأة من دون أي تفسير أو حل واضح"، وأضاف: "لقد عدت للتو من مؤتمر دافوس، وهذه هي المرة الأولى التي كان في المؤتمر علامات استفهام أكثر مما كان هناك علامات تعجّب".

ونبّه بيريز إلى أنّ "إسرائيل من الناحية السياسية غارقة في عالم قديم، عالم الأمس"، في سياق تطرقه إلى موقعها ضمن التغييرات العالمية، أكد بيريز أنّ "لا أحد يعلم كيف ستنتهي الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي"، مشيراً إلى أنّ "قوى إسلامية متطرفة في كل من مصر وتونس قد صعدت إلى الحكم وعززت قوتها".

يتضح مما تقدّم، إنّ الاتجاه السائد في تحليلات الإسرائيليين يشدّد على أنّ الثورات العربية تنذر بتغيير البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، وهو ما يوجب عليها الإقلاع عن الأحكام السابقة، التي كان فيها الفكر السياسي الإسرائيلي أسير صورة رسمها للحراكات الشعبية العربية السابقة، وقدرة الأنظمة العربية في الغالب على كبحها، دون إدراك عمق التراكمات المتمثلة في التغيرات التي أصابت المجتمع العربي خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى الآن.

وعلى حدّ وصف المفكر الفرنسي آلان جريش، إنّ الدرس الذي يجب أن تتعلمه إسرائيل من الثورات العربية هو أنه "لا يمكن العودة للوراء مهما حدث، ومهما واجهت هذه الثورات من مصاعب. لأن التجربة أثبتت أنّ الشعوب هي صاحبة القرار في النهاية، وأنّ المستقبل في يد الشعوب، وهو الدرس الذي تعلمناه من الثورة العربية".[١٨] وهذا يعني أنّ إسرائيل ملزمة بتغيّر سياساتها على نحو جذري، حيث لم يعد من الممكن الاستمرار في السياسات السابقة، والتي باتت الأكثر تطرفاً في السنوات العشر الأخيرة، فالأحزاب أكثر يمينية، وكذلك المجتمع نفسه، وقواعد نتنياهو لحل الصراع العربي-الإسرائيلي معناها حرب للأبد...

---

* د.سامر راشد: خبير في العلاقات الدبلوماسية الدولية، ومختص في شؤون العلاقات الروسية بالشرق الأوسط، مقيم في موسكو.

١ أنظر وقائع ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، "أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية ومستقبلها"، الرابط: www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/.../mesc-12-25.html

٢ أنظر مجلة السياسة الدولية-الأهرام، آلان جريش يحلل تأثيرات الثورات العربية في إسرائيل، الرابط: www.siyassa.org.eg/.../6/.../-/

٣ أنظر تقرير وليد عبد الحي، "إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة" مركز الزيتونة للدراسات، الرابط: www.alzaytouna.net/permalink/5608.html

٤ صحيفة هآرتس ٢٠١١/٣/٢٥.

٥ دراسة صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

٦ أنظر صحيفة الخليج الإماراتية، تقرير وديع عواودة-حيفا، ٢٠١٢/٢/٢٧.

٧ أنظر وكالة الشرق الأوسط الإخبارية، الرابط: Wed, ٢٨-٠٩-٢٠١١ - ٧:

٨ صحيفة يديعوت، ٢٠٠١/٩/٧.

٩ أنظر مقالة عبد الرحمن فرحانة، "إسرائيل والربيع العربي: التقديرات والمواقف"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١/١٢/٢٨.

١٠ المرجع موقع عكا أون لاين، الرابط: www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=14286

١١ المرجع السابق.

١٢ للمزيد أنظر مقالة صالح النعامي، نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية، الرابط: www.naamy.net/view.php?id=1104

١٣ المرجع تقرير فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى، مركز الزيتونة للدراسات، الرابط: www.alzaytouna.net/permalink/5608.html

١٤ أنظر مقالة "الموقف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية"، موقع الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/٢٣.

١٥ أنظر مقالة صالح النعامي "نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية".

١٦ المرجع هيثم مقالة محمد أبو الغزلان، إسرائيل في ظل التحولات والمخاطر الإستراتيجية، صحيفة الأهرام، ٢٠١١/١٢/٢.

١٧ المرجع السابق.

١٨ المرجع أنظر مجلة السياسة الدولية-الأهرام، آلان جريش يحلل تأثيرات الثورات العربية في إسرائيل.

حيٌّ ولكن بلا حراك

إسرائيل في مواجهة الربيع العربي، وربيع الفلسطينيين

بقلم: يوناثان مندل*

لقاء ما بين الرئيس المصري السابق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ٢٠٠٩ (المصدر: الأيام)

لقد مر ما يدنو من السنتين منذ انطلاق الشرارة الأولى للانتفاضات العربية، والتي بزغت في تونس وانتقلت بدروها الى بلدان عديدة أخرى في الشرق الأوسط. وإذا ما تم النظر لهذا المدى الزماني، أي فترة "الأقل من عامين"، يغلب الاحتمال والظن أنها فترة مبكرة جداً للتوصل إلى استنتاجات قاطعة وتحليلات ومقارنات شاملة. إن جملة الأحداث المأساوية التي وقعت في خضم هذه الأحداث، والأبعاد التاريخية لها، إضافة الى تكنولوجيا الطباعة الحديثة التي نتمتع بها اليوم، أسفرت جميعها عن هذا الكم الهائل من الكتب والمنشورات المترامية حول الأحداث التي تتشكل والتي أطلق عليها "الربيع العربي".

خلال تصفحي لما نشر حول الربيع العربي، وجدت ثلاثة كتب صدرت عن دور نشر أكاديمية باللغة الانجليزية، كل كتاب منها يتناول زاوية مختلفة عن الربيع العربي، ويعبر عن مشهد مغاير تماماً للكتب الأخرى. وقد جاءت صورة أحد المتظاهرين اثناء وقوفه في مواجهة مجموعة من الجنود المسلحين، كغلاف لكتاب "لين نويهد" و"اليكس وارن" بعنوان "معركة الربيع العربي: الثورة والثورة المضادة وصناعة العصر الجديد"، وهو من طباعة جامعة ييل ٢٠١٢. بينما أظهر غلاف كتاب "طارق رمضان" الصادر عن مطبعة جامعة اوكسفورد ٢٠١٢ والمعنون ب" الإسلام والصحوة العربية" صورة تبين احد الشبان المتظاهرين ملوحاً بالعلم المصري. اما غلاف كتاب "روجر اوين" فيحمل صورة نادرة جدا ومستحيلة التكرار يظهر فيها كل من العقيد معمر القذافي والرئيس بشار الأسد مبتسمين وواثقين بنفسيهما. وللمفارقة، فقد جاء عنوان الكتاب: "صعود وسقوط نظام الرئاسة العربي: رؤساء للأبد"، وهو من إصدار مطبعة جامعة هارفرد ٢٠١٢. وليس من المصادفة أن الناشرين الثلاثة اختاروا صورا تصف التغيرات العاصفة بالشرق الأوسط، والتي تصف على المستوى ذاته صعود الفرد أو تحركه في وجه فساد الدولة واستبدادها. أي بمعنى إظهار جيل الشباب الداعي للتغيير في بلاده، وسقوط نظام "رؤساء للأبد" في عدد من البلدان العربية.

في إطار مغاير إلى أقصى المستويات، نجد أن هناك منشورا إسرائيليا يتيم، بمعنى وحيد، كان قد خصص لموضوع "الربيع العربي"، والذي صدر عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل ابيب ٢٠١٢، ليحمل عنوان: "عام واحد على الربيع العربي: الآثار العالمية والإقليمية". غلاف هذا الكتاب يبرز صورة لأمرأة عربية ترتدي النقاب الأسود وهو يغطي وجهها، ويمكن فقط رؤية عينيها المغطاتين بنظارة شمسية. أما باقي صورة الغلاف فتظهر ملصقا معلقا على صدر هذه المرأه، ويحمل نص مفاده: "نعم نستطيع تغيير مصر". بجانب العبارة الموجودة على الملصق توجد جملة " شهداء ٢٥ يناير". ولدى النظر لهذه الصورة فإنها بدايةً توحي بأن الانتفاضات العربية أو أحداث "الربيع العربي" ما هي إلا ثورة إسلامية متطرفة، والذين يقفون ورائها هم أناس غير مرئيين ومخيفين. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تشير، بشكل أو بآخر، إلى أن مجمل التغيرات في هذا الشرق ترتبط بشكل عضوي بالشهداء والإسلام والتأويل الديني أكثر من أي شيء آخر. كما وتكرس هذه الصورة الفوتوغرافية حقيقة أن هذا الكتاب من إصدار مؤسسة همها الأساسي أمن إسرائيل "القومي"، وليس مصادفةً أن يأتي الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان "لمحة عامة: عام واحد على الثورة العربية" وهو للكاتب "عاموس يادلين"، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي، وهذا يشير إلى ان الربيع العربي في إسرائيل يعني أحد الفروع المكثفة للدراسات "الأمنية" الإسرائيلية، وانه رديف لتهديدات حقيقية بحسب وجهة نظر الأمن الإسرائيلي.

كما انه لا ينبغي على المرء أن يدلي بحكمه على كتاب ما من صورة الغلاف، لما في هذا الشكل من تغييب للتوازن النقدي الحقيقي. وبالعودة إلى الكتاب الإسرائيلي حول الربيع العربي، نجد انه يكرس خطاب الاستعلاء الإسرائيلي، والذي كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أحد أبرز عرافيه. اذ ينص على ان إسرائيل تعتبر واحة متحضرة وسط محيط مقفر من الغوغاء التي تعم الشرق البربري. يذهب هذا الخطاب إلى أبعد من ذلك، فيرى أن هذه التغيرات الناشئة في المنطقة من حول إسرائيل، لا تذهب سوى باتجاه المساس بالمصالح الإسرائيلية وأمنها المستقبلي. ولم يتأخر هذا التوجه في الطفو على السطح، إذ كان حاضرا ضمن حيثيات الخطاب اليومي في إسرائيل منذ صبيحة ٢٦ يناير، أي بعد يوم واحد على انتفاض الجماهير في وجه حكم حسني مبارك. وكانت صحيفة معاريف اليومية قد عنونت أحد مانشيتات الصفحة الأولى في ذلك اليوم بعنوان "الثقة بمبارك"، في إشارة إلى أن المسؤولين الإسرائيليين متفائلون جدا ومؤمنون بان نظام مبارك سيتغلب على هذه الهبة. وبعد أن تغلبت مصر على أربعة عقود من التسلط وحكم الفرد الواحد، ونظمت انتخابات ديمقراطية، كانت هناك أصوات إسرائيلية تشكك في هذا الحراك كما كان في السابق. وكانت الصحيفة الإسرائيلية اليومية الأكثر شعبية "يديعوت احرونوت"، قد نشرت عنوان صفحتها الأولى في ٢٥ حزيران، أي بعيد انتخاب الرئيس مرسي بيوم واحد، تحت عنوان: "طاعون الظلام". أما الباحث البارز "جاي بخور"، رئيس شعبة الشرق الأوسط في مركز هرتسيليا، فقد أكمل التصور المشار إليه في العنوان أعلاه بالقول: "لأولئك الذين سعدوا بقدوم الربيع العربي في بدايته :استعدوا الآن واستيقظوا لاستقبال الشتاء الإسلامي".

والشيء المثير للاهتمام حول هذه العناوين، والصحف والكتب،

وحتى المجتمع الإسرائيلي ككل، هو أنها لم تنظر إلى العلاقات الإسرائيلية مع نظام مبارك على أنها كانت جيدة أو دافئة أو حتى واعدة؛ بل اكتفت بوصفها على أنها شكل من أشكال "السلام البارد" جاء ما بين فترات من الحرب واللا-حرب في العلاقة. وبالفعل كما نعلم؛ فان القاهرة لم تكن هي الوجهة السياحية للإسرائيليين، هذا مع ملاحظة أنه لا وجود لأي شكل من أشكال السياحة المصرية في إسرائيل، ويمكن التأكيد على أن العلاقة كانت اقرب للحرب الباردة منها إلى السلام البارد. وبالنسبة لإسرائيل فقد كان أهم ما في الصورة "الباردة" للعلاقة أنها تحت السيطرة الكلية لإسرائيل، وهو ما أصبح لاحقا جزءا من الوضع الراهن وجزءا غير منفصل من شريط الحياة. وعلى هذا النحو، بقيت إسرائيل تعتبر أن أي تغير في مصر- سواء كان جيدا او سيئا- هو تهديد للعلاقة أي تهديد لها وبالتالي فان أي تغيير على ما هو قائم سيئ.

الا أن ما سبق من توصيف لا يعني بالضرورة أن إسرائيل والإسرائيليين يتناغمون ضمن صوت خطابي واحد موحد. حيث أن هناك تعددا واضحا في وجهات النظر وتعددا في منطلقات التعاطي مع حركة حيثيات الواقع. ولكن لا يجب نسيان أن الخطاب المركزي، أو خطاب المؤسسة الصهيونية المهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، يقوم بدور النظارات التي ينظر من خلالها المجتمع الإسرائيلي اليهودي لفهم موقعه في الشرق الأوسط وموقع الشرق الأوسط في ذاته الإسرائيلية. وهذا ما يتيحه الخطاب من تعرية للتفضيل الإسرائيلي للانغلاق في المنظور والسعي لاستدامة "الوضع البارد القائم" في وجه أي تغيير محتمل.

يبقى أحد التفسيرات المرجحة لهذه القبضة الإسرائيلية المشددة باتجاه عدم تغيير خوفها، قائما في حقيقة وجود ستة ملايين يهودي إسرائيلي ينطقون بالعبرية ويعيشون في إسرائيل. بينما هناك من حولهم ثلاثمائة مليون عربي ناطقين بالعربية ويدينون في غالبهم بالإسلام. ومن الشرعي الافتراض بان عقلية "الحصار/الانغلاق" هذه قد صيغت مرارا وتكررا. حيث كان لإحداث مثل "بار تل وعنتيبي" دورا مركزيا في بناء حالة من الوعي الجمعي القائل بان ما يجري اليوم هو موجة جديدة من الاضطهاد لليهود. أو بعبارة أخرى: إن العداء العربي للصهيونية هو عبارة عن حالة استمرارية للعداء الأوروبي القديم؛ أي اللاسامية الاوروبية. ومن المهم الاعتراف بان هذا الشعور المستمر، بشقيه الواعي واللاواعي، هو عبارة عن شعور مركب من الخوف، يسهم في شل إسرائيل على مستوى المؤسسة الرسمية وكذلك الفردية عن تفضيل أي تغيير في الوضع القائم، والذي بات شبه مألوف إلى حد ما.

وهذا المنظار المتخوف إنما يرى في الصراع القائم حاليا حالة من الصعوبة والسوء اقرب لأن تكون متفجرات خطيرة. لكنها لا زالت خاضعة للتحكم فيها، وعليه فان إسرائيل وكشكل من أشكال العمل الاستراتيجي باتجاه البقاء، نجدها تبذل جهودا هائلة من أجل الحفاظ على حالة الجمود في الصراع. هذا أنها ترى في التقدم خطوة نحو الأمام، مثل إنهاء الاحتلال على سبيل التمثيل لا الحصر، تعبر عن قمة المخاطر المحدقة بها. ولا يقل الوضع خطورة وفقا لهذا المنظور إذا ما تراجعت إسرائيل خطوة واحدة للوراء كذلك. وما يتبدى للعيان؛ أن حالة "اللاحرب واللاسلم" تعبر عن صيغة رائجة ومقبولة إسرائيليا كون البقاء على قيد الحياة يحكم حيزا لا يستهان بمداه في الوعي واللاوعي الإسرائيليين.

وربما كان الطابع العسكري لكل ما هو إسرائيلي، هو العلة الكامنة ما وراء كون حالة "اللاحرب واللاسلم" مفصلاً تكامليا في الحيز الاجتماعي والثقافي الإسرائيلي. كما أنه لعب دورا مركزيا في استدامة الصراع، والمراكمة اليومية للعنف وتفاقم الخوف كأبرز الحالات الشعورية في أداء الجهاز العصبي الإسرائيلي. وفقاً للمنطلق ذاته، فان أي تغيير في أحد الحيثيات سيجر ما هو أسوأ، وعليه يمسي الحفاظ على الوضع الراهن من المهمات العزيزة على القلب الإسرائيلي. بحسب رئيس أركان الحرب الإسرائيلي السابق غابي اشكنازي، فان "الاستقرار بالنسبة لإسرائيل أفضل من الديمقراطية". في تعقيبه على تصريحه السالف يقول اشكنازي: "ان بقاء إسرائيل في هذا المستوى من الصراع مع جيرانها اللاديمقراطيين، هو أفضل بكثير من وعود الديمقراطية التي يلف الغموض مستقبل ما يمكن أن تحققه". هذا ما من شأنه أن يمد يد العون نحو فهم أفضل لشكوك الإسرائيلي في مواجهتها ل "الربيع العربي".

لنأخذ سوريا كمثال آخر. منذ عام ١٩٦٧ أتيحت عدة فرص أمام إسرائيل للانسحاب من أرض هضبة الجولان المحتلة مقابل معاهدة سلام مع سوريا. لكن على الرغم من ذلك، كان هناك شكل ما من العلاقة "المستقرة" مع سوريا. من ناحية لم يكن هناك حالة حرب مع سوريا، التي لا تفرض تهديداً استراتيجيا على إسرائيل. لكن من جهة أخرى قامت إسرائيل بضم الجولان وتطوير استيطان مواطنيها في الجزء المحتل من الهضبة. لذلك يرى العقل الإسرائيلي أن جملة الخيارات المتاحة تشكل خطرا على إسرائيل. سواء كانت هذه الخيارات هي خيارات عدوان على سورية أو عدوان سوري على إسرائيل أو حتى الانسحاب من الجولان كجزء من اتفاق سلام. من هنا، كان القرار الاستراتيجي الدائم في إسرائيل يذهب باتجاه الحفاظ على حالة اللاسلم واللاحرب القائمة ضمن الوضع الراهن. لذلك لا يتم النظر بتفاؤل إلى الحراك ضد وجود بشار الأسد أو بقائه وإجراء إصلاحات ديمقراطية ولجملة المتغيرات في سوريا اليوم. ربما يتضح مكمن هذا الخوف في قدوم رئيس أكثر جنحا للسلم من بشار الأسد. بالتالي هذا ما سيكلف إسرائيل، افتراضاً، الانسحاب من الجولان وعقد اتفاقية سلام. وربما – كاحتمال آخر- يأتي رئيس أكثر عدائية، بالتالي يشكل حالة من التهديد الخطر على أمن واستقرار إسرائيل. هذا ما بات يبرر التساؤلات الخجولة في أروقة المؤسسة الصهيونية اليوم: " لماذا لا يمكن لبشار الأسد، والمقصود هنا هو الوضع القائم على جبهة الجولان، أن يستمر أبداً؟

يبقى أفضل وأسهل الحلول لبقاء إسرائيل في نظرها، ليس بالربيع العربي أو الشتاء والخريف العربيين. بالنسبة لإسرائيل فان أسهل الطرق هي إبقاء الأمور على ما هي تجنبا لاحتمالات المستقبل وحيثيات الواقع. وبذات المستوى يبنى الموقف الإسرائيلي تجاه فلسطين، اذ أن الانسحاب من الضفة الغربية هو أمر غير محبب بل غير مرغوب فيه إسرائيليا. تماماً كما توجيه الصواريخ إلى كل شبر فيها، وأيضا يمكن سحب ذلك على ما يتعلق بفك الحصار عن غزة، الذي لا يعد جذابا، تماما كعملية رصاص مصبوب مجدداً. هذا يعني أن إسرائيل لدى ترقبها للفلسطينيين في الضفة الغربية أثناء نزولهم إلى الشارع واحتجاجهم في أعقاب الربيع العربي، باتت تدرك أن شيئا ما قد تغير، وهذا التغيير بحد ذاته هو ما يشكل الخبر السيئ، عدا عن بقية المتغيرات في المنطقة.

لا متسع للظن بان إسرائيل لا تعرف جيدا أن الوضع الحالي في العلاقة مع الفلسطينيين، أيضا ضمن مبدأ اللاحرب واللاسلم، هو أبسط وأيسر ما يمكن التحكم به. على الرغم من ذلك فان أي حراك فلسطيني باتجاه تغيير الوضع القائم فلسطينيا، انما يعد تهديدا جدياً لإسرائيل. ومن المؤكد أن أي تمثيل للشعب الفلسطيني يتم تشكيله بشكل ديمقراطي حر ونزيه، بحيث يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، على خلاف القيادة الفلسطينية الحالية، إنما هو تهديد حقيقي وفقا للتصنيف الإسرائيلي. من شأن التغيير أن يجر حالة متنامية من العنف أو حالة انحسار للاحتلال، وهي خيارات غير محببة إسرائيليا بشكل مطلق. وهذا ما يمكن التقاطه عبر تعبير موقع "Y net" الإسرائيلي عندما وصف التظاهرات في الضفة الغربية على أنها "قنبلة موقوتة" بالنسبة لإسرائيل. وعليه، بالنسبة لإسرائيل فان السؤال ذاته يتكرر دوما ولكن بتغيير الشخوص، وهنا نقصد " لماذا لا يبقى محمود عباس في منصبه للأبد؟" ولربما إن هذا آخر الأسئلة التي طرحت في أروقة البيت السياسي الإسرائيلي وما انفكت.

يمكن التدليل على هذه المخاوف، عبر الاستشهاد بالوصف المميز والواثق الذي قدمه مراسل صحيفة هاارتس آفي يسخروف، اذ قال : "إن التظاهرات الفلسطينية المطالبة بالعدالة الاجتماعية تعبر بطرق شتى عن نهاية حقبة السلطة الفلسطينية، وهي الحقبة الأليفة والمريحة جدا لإسرائيل". لا يخفى على احد أن المصالح الرسمية الإسرائيلية لا تتشابه أو حتى تتقاطع جزئيا مع مصالح الشعب الفلسطيني، وهذا ما يجري التعبير عنه يوميا في الأرض المحتلة. كما أن إسرائيل ليست في مزاج عقد اتفاق سلام حقيقي مع الرئيس عباس، فيما يعني مثل هذا الاتفاق من ضرورة التوصل لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والى تسوية سياسية حول القدس وقيام دولة حقيقية للفلسطينيين. كذلك فان إسرائيل لا ترغب بحرب حقيقية، لا سيما تخوفها من المزيد من الضحايا الإسرائيليين والإدانات الدولية. ومن الأفضل لإسرائيل الإبقاء على ضعف وشرذمة القيادة الفلسطينية، التي من المطلوب بقائها ومن الممنوع تغييرها. هذا أيضا صورة طبق الأصل عن المنحى الفرويدي فيما تود إسرائيل لذاتها؛ أي تثبيت حالة "حي ولكن بلا حراك". هذا ما يدفع إسرائيل للتخفيف من خنق السلطة كلما استدعت الحاجة لذلك، وهذا لإبقائها على قيد الحياة سياسياً وعدم توجيه ركلة كفيلة بإخراجها وقيادتها من حلبة اللعبة.

وبناءً عليه يمكن للمرء أن يجادل بان إسرائيل هي من يرفض التغيير في واقع الأمر، وإنها هي ذاك البلد الملتحف بالنقاب الأسود أكثر من أي شخص آخر في المنطقة.

* يوناثان مندل: حائز على درجة الدكتوراة من جامعة كامبريدج، قسم دراسات الشرق الأوسط، وقدم أطروحته حول دراسات اللغة العربية والاعتبارات الأمنية في النظام المدرسي لدى اليهود في فلسطين/إسرائيل ما بين ١٩٣٥-١٩٨٥.

ما بين المسرح ومسرح الربيع العربي

بقلم: رئبال الكردي*

لقد أضحى الواقع العربي مسرحاً واقعياً لا يحتاج إلى تلك اللمسات الفنية من ذلك الكاتب او من ذلك المخرج. ولم يعد هناك حاجة لذلك الممثل؛ هذا لأن الواقع العربي بالفعل قد اضحى واقعا حقيقيا يحمل مشاهد خرجت من إرادة شعب من خلال وقائع كتبتها شعوب عاشت الذل والاضطهاد والحرمان. فالمسرح أصبح تلك الحارات وذاك الشارع وهذا الميدان، التي تحمل جميعاً، مشاهد لها جمهورها المشارك والمتابع بمثابرة للمشهد الذي بدأ العرض المسرحي من خلاله دون أن يحمل أي عنوان، ودون توجيه الدعوات كذلك، ودون أي خاتمة لذلك العرض؛ حتى لم يتبق الكثيرً ليظهر أبطال العرض ليختموا عملهم ويغلقوا خشبة المسرح أمام الجمهور تحت طائلة المسؤولية، وتحت مسمى القانون الملتحف بمظاهر الدين والتدين.

المسرح هو ذلك الفن الادائي الذي يعمل على تجسيد وترجمة وقائع ونصوصا مسرحية باعتباره وسيلة للتعبير، ولكن السؤال هو: هل المسرح ما زال وسيلة التعبير عن ذلك الواقع أمام ما جلبته او تضمنته ثورات "الربيع العربي" من تغيرات؟

المسرح كان وسيلة لطرح أفكار ووقائع، لم يكن المشاهد يمتلك القدرة على قولها والتعبير عنها في بعض الأوقات. فكان المسرح هو من يشكل اللسان الناطق بلسان الشعوب للتعبير عما يدور بتلك العقول من تساؤلات حول إشكالات العدل، ونهايات الاضطهاد، وسبل المطالبة بالتغيير والتطوير والإصلاح...الخ. اليوم جاء التعديل والتغيير وبلغ حدا جعل الشارع العربي مسرحاً مفتوحاً لهذا المشاهد، وليس مفتوحاً للمشاهدة، بقدر ما هو مفتوح للتعبير عن واقعه وحقوقه دون أي خطر أو رادع سياسي، أو حكومي، أو حزبي. هذا ما خلق ذلك البعد بين المسرح الواقعي والمسرح الأدائي الفني، نتيجة أن المشاهد العربي، وصاحب الربيع العربي، أصبح يرى الواقع الحياتي من منطق القريب الذي منحه المشاركة في تفعيل حرية التعبير من خط اللقاء وليس فقط من مقاعد المشاهدين.

وبالرغم من أن المشاهد العربي ابتعد بشكل أو بآخر عن مقاعد المشاهدين، إلا أن هذا الابتعاد لن يطول ولكنه سيعود من أجل التعرف ومشاهدة المسرح للتعرف على تلك الخاتمة لذلك الواقع. وهذا مصدره أن الثورات العربية وضعت عنوانا، ولكنها لم تصل إلى تلك الخاتمة التي تحوي الموعود والمأمول من الحلول لكافة العقد التي طرحت عبر مسرح الواقع. وبالتالي هذا يوجه البوصلة مرة أخرى للمسرح الأدائي وخصوصاً المسرح الذي يطرح القضايا السياسية والذي يطرح بدوره أفكار كتبها الشعب، ولكن لم يستطع أن يصل لنهاية المشهد معها. ومن وجهة نظر مسرحية بعض الشيئ، يبدو أن المسرح عائد من اجل ترسيخ مبادئ الثورات العربية، ومن أجل توطيد فكرة حرية التعبير، بالرغم من وجود أبطال حضروا في نهاية العرض، وبدأوا بالتكفير والتضييق على حرية الفن وحرية التعبير عن الرأي عبر المسرح أو من خلال الفنون الأدائية تحت طائلة الدين. ومع ذلك أرى أن المسرح أمسى لغة ديمقراطية تعبيرية تمس واقعا مريرا وقضايا مجتمعية تعيشها الشعوب العربية منذ زمن لن يتوقف أمام كل محاولات ووسائل التضييق. فالمسرح سرعان ما سيستعيد دوره باعتباره هو نفسه كحقل فني او كوسيلة نتاج فنيً يعبر عن الرفض ومنادي بالعدالة والحرية عبر العروض- المواضيع المسرحية والفنون الأدائية.

لقد شهدت بعض الدول العربية ثورات عربية مطالبة بالتعديل والتغيير. وفعلاً حملت هذه الثورات بين طياتها التعديل والتغيير، ولكن حتى وقتنا هذا لم نشهد ذلك التطوير، بل ما نسمعه عبر القنوات الإعلامية او ما يقرأ عبر الأقلام التي تكتب رسالة ذلك الواقع على العكس من ذلك. فأصبحنا نشاهد ونلمس أنماط تقييد جديدة تستند الى مفاهيم وآليات إضطهاد "مستحدثة". ولكن يلاحظ هنا ان هذا التقييد أدى فعليا على أرض الواقع إلى تفعيل مجموعة من العروض المسرحية التي تتحدث وتذكر "أصحاب السيادة والسياسة" الجدد بأن حرية التعبير والمطالبة بالعدالة الإنسانية، هي حق لهذه الشعوب، وهي واجبة على تلك الحكومات وليس منحة من ذلك السيد صاحب الفخامة او السمو، أو معالي ذلك الوزير.

في دولنا العربية التي لم يصلها الربيع، ولكن وصلتها بعض الرياح من تلك الثورات، نجد انه قد غلب على الطابع الفني والأدائي فيها مشاهد من التجربة العربية أو ذلك المشهد الحقيقي التي عاشته الشعوب العربية أثناء وقفتها للربيع العربي ضمن قالب مسرحي فني. ففي فلسطين، كانت أغلبية العروض المسرحية والفنية تحمل بين طياتها بعدا سياسيا يطالب بحقوقه المشروعة ويعبر عن قضاياه وواقعه "المائل" مع استخلاص مجموعة من العبر والمشاهد التي عاشتها دول الربيع العربي.

والسؤال، بالعودة إلى مسرح الواقع الحالي، أو ما يعرف بالربيع العربي هو: هل الجمهور العربي الذي رفض الجلوس على مقاعد المشاهدين لحضور المسرحية وأصر على المشاركة في كتابة وإخراج وتمثيل مسرح عربي واقعي حقيقي ولم يعد يقنعه ما كان يؤدى فنيا؛ قادر على دفع ذلك القائد العربي للتنازل أو قادر على إقصائه عن دور البطولة- اذا لزم الأمر- ليترك خشبة المسرح للشعب، كل الشعب، ليقرر مصيره، ويمارس حريته، ويتمتع بحقوقه؟

لا بد أن الجواب في القادم من حصاد لما يعرف بالربيع العربي.

* رئبال الكردي: محام فلسطيني وناشط مسرحي، لاجئ يقيم في مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين- بيت لحم.

ربيع إسرائيلي!

بقلم: آفي شلايم*

يمكن القول أن جملة المتغيرات والثورات المستمرة التي تجتاح المنطقة العربية، إنما تشكل فرصة تاريخية أمام إسرائيل باتجاه أن تصبح جزءاً منسجماً في المنطقة وان تنضم إلى جانب القوى المناصرة للديمقراطية، في تشكيل شرق أوسط جديد. لكن، حتى الآن؛ فان أصداء الربيع العربي لم تتمتع بالمساحة المتوقعة في أي من مستويات الحراك والمجتمع الإسرائيليين. بمعنى آخر، إن الطبقة السياسية وقادة الدولة في إسرائيل مهروا في تجاهل أية أبعاد للمتغيرات في الشارع العربي خارج نطاق المخاطر والتخوفات الناشئة بشكل مواز للحراك العربي. ونتيجة لذلك، فقد تحولت أحلام المشاركين في الاحتجاجات الاجتماعية إلى كوابيس تقض ساحة الوعي لدى مخططي إسرائيل الاستراتيجيين. ولهذا فان هناك حاجة لوقفة تقيمية واعية أمام "الربيع العربي"، حتى لا يصبح شتاءً إسرائيلياً.

بينما لا زالت إسرائيل، كما دوماً، تفاخر بذاتها على أنها تشكل واحة للديمقراطية في محيط غارق في جوهر ومظاهر الاستبداد والدكتاتورية، بات من الواضح مقدار التعاطف والدعم الدوليين المقدمان لإسرائيل منذ نشأتها في العام ١٩٤٨، بالضبط لأنها واحدة من عدد قليل جداً من الديمقراطيات في المنطقة. وبالرغم من ان اسرائيل تقدم نفسها على أنها واحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، إلا أنها لم تقم بما يذكر في سبيل تعزيز الديمقراطية في المحيط الغارق بالاستبدادية من حولها، هذا دون ذكر ال١٦٠٠ وثيقة من الوثائق الدبلوماسية السرية التي كشفت مؤخرا، والتي أشارت إلى وجود دور مركزي لإسرائيل في تقويض الديمقراطية الفلسطينية. وكي لا نجانب الصواب، وبصدد احترام خصوصية التاريخ، فان الناظر لإسرائيل اليوم يمكنه تلمس مقدار الازدراء وعدم ثقة إسرائيل بجوارها العربي، وانعدام الرغبة الإسرائيلية بالاقتراب من "هؤلاء" أو ان تصبح اسرائيل جزءاً منهم حتى لو توفرت لديهم الإرادة لذلك.

قد يقول قائل، بأن حركة الاحتجاجات في إسرائيل جاءت متأثرة بمثال صحوة الشارع العربي. وهذا صحيح، إذ لا يسعنا الوقوف أمام هذه المقولة لإنكارها أو دحضها، إنما ما يسعنا التوكيد عليه؛ هو أن أجندة المتظاهرين في جادة روتشيلد في تل أبيب مماثلة جدا لتلك في الميادين العربية التي شهدت حراكات وانتفاضات واسعة. فعلى جانبي الشق العربي- الإسرائيلي، نجد أن عين المتظاهرين تقع على الوظائف والإسكان والفرص الاقتصادية، وبشكل مركزي العدالة الاجتماعية. ويمكن الذهاب أكثر من ذلك للقول بان مجمل هذه الاحتجاجات على جانبي الشق في المنطقة إنما قد أتت من مصدر أو أساس واحد: فشل نموذج النيو-ليبرالي في التنمية. كما يبدو جليا ضمن سياق الاحتجاجات في إسرائيل، مدى رغبة المتظاهرين عن أية حالة للتقارب أو التضامن مع الحركات الاحتجاجية خارج حدودها ومن حولها. ولا نجد مبررا دافعا لذلك خارج ساحة التخوفات القلقة من ردة فعل على المستوى الجمعي في مجتمع تتنامى، بل وتتفاقم فيه النزعة الاثنية العنصرية والشوفينية.

وفي صدد عقد مقاربة ما بين صورتي حركات الاحتجاج العربية والإسرائيلية، يتضح فقدان حلقة أساسية من كلا السلسلتين، وهنا نقصد الأوضاع القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخير تدليل على ذلك ما يمكن ملاحظته خلال المراحل الأولى من انطلاق الحراك في العالم العربي، حيث بدا جلياً مدى التحول في عين الاهتمام في الشارع العربي عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، كمحور مركزي ضمن قضايا المنطقة، لتحتل المشاكل الداخلية في هذه المجتمعات سلم الأولويات والصورة العامة للخطاب الاحتجاجي. أي أن الشباب الليبرالي الذي شكل احد مكونات الحراك لم يتطرق أو يسهب في تناول هذه القضية المزمنة. ولكن قبل عبور الشريط الزمني للتحولات مسافة شاسعة، عادت فلسطين والعدالة في فلسطين إلى مشهد الجدل العربي كقضية أساسية لهذا الحراك وهو ما يمكن التأشير عليه من خلال تتبع ملصقات هذه الحركة الجماهيرية وشعاراتها. وفي هذا الاتجاه، يمسي بالإمكان القول أن مجمل هذه التحولات إنما قدمت فرصة أمام اسرائيل للتعامل مع الشارع العربي بدلاً من حصر علاقاتها بالديكتاتوريين العرب.

وكذلك كانت هناك فرصة نادرة أمام الشباب اليساري والليبرالي الإسرائيلي في حركة ١٤ تموز/ يوليو من أجل الوصول إلى المنطقة بأسرها فيما يتعلق بقضية مركزية تتمتع بالاهتمام المشترك من قبل مختلف الأطراف. حيث أنه من الواضح لهؤلاء الشباب أن الموارد التي تبددها حكومتهم في مشاريعها الاستيطانية في الأرض المحتلة إنما يتم حجبها عن تنمية وتطوير القطاعات الأخرى من سكن وتعليم ورعاية اجتماعية في اسرائيل، بمعنى أنها جزء من مشكلتهم. ولا بد من استيضاح حقيقة أن

تظاهرة في تل أبيب مطالبة بالعدالة الاجتماعية، ١٦ حزيران ٢٠١١ (المصدر: الأيام)

العديد من النشطاء الذي يعود لهم الفضل في إطلاق حركة الاحتجاجات الاجتماعية في تل أبيب، إنما هم أساسا نشطاء في "معسكر السلام" الذي يدعو إلى انتهاء الاحتلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية. لكن ما تم التركيز عليه ضمن الحركة الاحتجاجية من مسائل اجتماعية لم يكن إلا تكتيكا في التركيز المطلبي بهدف خلق حالة أوسع من التأثير وإمكانيات التغيير.

وما وراء حركة الاحتجاج، يوجد شكوك في اسرائيل بأن القادة الحقيقيين للحراك العربي ليسوا الشباب المثاليين الذين يظهرون أمام عدسات صحفيي العالم، بل ان من يقود هذا الحراك هم المتطرفون الإسلاميون الذين يسعون لإبادة الدولة اليهودية. وعلى الرغم من الأدلة العديدة على ما هو عكس ذلك، إلا أن الإسرائيليين لا زالوا متمسكين بالفكرة السطحية الاختزالية القائلة بأن الإسلام السياسي والعرب لا يشكلون بيئة صالحة للديمقراطية بأية حال من الأحوال. لكن ما تؤكده حركة الشارع العربي هو أن العرب تماماً مثل نظرائهم من شعوب الأرض في أي مكان في العالم، ينشدون الحرية والعدالة الاجتماعية والحقوق والكرامة الإنسانيتان. إلا أن النقاد الإسرائيليين لا زالوا ينظرون بعين الشك، متمترسين في خندق الصور النمطية القديمة ذاتها حول الإسلاميين "الأشرار"، الذين يقفون متحفزين على أهبة الاستعداد للتأمر على ديمقراطية الرجل الواحد والصوت الواحد في الوقت الملائم. وان النتيجة النهائية المتوقعة للصحوة العربية، وفقاً لرأي هذا النادي من النقاد، لن تكون بتفتح أزهار الديمقراطية بقدر ما ستكون تمكينا وترسيخا للهيمنة الإسلامية وإقامة دولة دينية أكثر تعصباً وحدة من الأنظمة الاستبدادية ذات الطابع العلماني التي يسير الكفاح في سبيل استبدالها.

إذا ما استأنف البحث عن أحد الأمثلة الواضحة، كما الشمس في رائعة الضحى، على المعايير المزدوجة إسرائيليا عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في الجانب الآخر من التل، فان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يعتبر مثالاً في هذا الصدد، حيث أنه كان يؤكد على الدوام في الماضي أن سؤالي السلام والأمن في المنطقة إنما يتوقفان برسم التحول العربي نحو الديمقراطية. مستهلكاً بذلك نظرية "السلام الديمقراطي" المطروحة على منابر أكاديميا السياسية في الغرب، وقد قال في أحد اللقاءات مع مجموعة من الصحفيين الأجانب أن "الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض". ولكنه في ذات الوقت كان مستمرا في جدله حول انعدام الإمكانية للتخلي عن أراض لصالح الأنظمة غير الديمقراطية المحيطة، انطلاقا من مقولة انعدام الإمكانية. لانعدام الاعتماد على هذا الشكل من الأنظمة وعدم إمكانية الثقة بها بأي شكل من أشكال. ولكن التغيرات والتحولات الناشئة في المنطقة العربية قد أجبرته على خلق تغيير في نبرته في هذا الاتجاه. فالآن نستطيع سماع نتنياهو يقول "ان اسرئيل، وبسبب الاضطرابات والفوضى في المنطقة، تملك الحق الكامل في استدامة سيطرتها العسكرية على غور الأردن حتى في ظل سياق تسوية سلمية مع الفلسطينيين". وهكذا وبأوسع أشكال التناقض المشوب بالتبرير، نجد أن نتنياهو قد عثر بين أوراق التحول الديمقراطي عربياً، ما يسوقه من حجج للتصلب الإضافي فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

وكان نتنياهو قد قبل على مضض في العام ٢٠٠٩ فكرة دولة فلسطينية مستقلة، لكن جملة سياسات حكومته كانت تتوجه إلى إحباط تحويل مثل هذه الفكرة إلى أمر واقع. ويكفي مثالاً الرفض الإسرائيلي المتواصل لتجميد مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية في سبيل إتاحة الفرصة أمام محادثات السلام. وهنا يتوجب الإشارة إلى أن الاستيلاء على الأرض وصنع السلام لا يسيران بالتوازي، بل بالتضاد، وهذا ما تقوم به حكومة نتياهو اليمينية ورئيسها، أي اختيار التوسع الاحتلالي على حساب الفلسطينيين. وكما يبدو فان نتنياهو يسعى إلى استبعاد أي فرصة للاستقلال وإقامة دولة فلسطينية بشكل أبدي، بعد الذهاب بالمشروع الاستعماري الصهيوني في الضفة الغربية والقدس الشرقية منها، إلى حدوده القصوى. والمأساة الكامنة في هذا النهج، تتمثل في أنه يقضي على أية آمال بمستقبل أفضل للإسرائيليين أنفسهم، وكما قدم كارل ماركس " فان الشعب الذي يضطهد شعب آخر، لا يمكن أن يبقى شعباً حر".

بات من الواضح إذن، أن نتنياهو ليس رجل سلام، ولا يتوقف الوصف عند ذلك، فهو أيضا من دعاة مذهب استمرارية الصراع. كما تعتبر "نحن نعيش في منطقة قاسية" من أشهر قفشاته، لا نجد فكاكا من الاعتراف بهذه الحقيقة حول قساوة ظروف المنطقة، ولكن لا يجب أن نتجاهل الدور الأساسي لإسرائيل في خلق هذه الحالة، بالاعتماد الأولي على القوة العسكرية الغاشمة، وإغفال الدبلوماسية إلى آخر حد، وانتهاكها اليومي والمستمر لحقوق الإنسان الفلسطيني، هذا بالإضافة لانتهاكاتها الصارخة لقواعد القانون الدولي وتشريعاته. ونتنياهو بشخصه يجسد ما تعنيه غطرسة القوة العسكرية، وما يعنيه الانتهاك اليومي للحقوق الفلسطينية والقوانين الدولية.

وكان نتنياهو قد صرح في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني٢٠١١، بان لديه العديد من الانتقادات للساسة الغربيين الداعمين لما يعرف بالربيع العربي، كما واتهم في ذات السياق العالم العربي بأنه: يتحرك للخلف ولا يحرز تقدماً إلى الأمام. وقد أشار إلى توقعاته بشان تحول هذه الظاهرة إلى حراك إسلامي معاد للغرب ولليبرالية، وبذات النصيب من العداء لإسرائيل والديمقراطية كذلك، مدعياً أن الوقت كفيل بإثبات صحة نبوءاته.

وما نجده هنا في تصريحات نتنياهو إنما يمثل تركيزا لأراء ووجهات نظر نخبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. حيث في معرض آخر نجد اللواء المتقاعد عاموس جلعاد يعبر عن آرائه بشكل صريح في مؤتمر هرتسيليا السنوي، حيث يقول: لا مكان للديمقراطية في العالم العربي، حيث قال للجمهور بأن: "هذه هي الحقيقة وفيما يتعلق بنا فنحن نفضل الاستقرار". في حين بدأ خبراء وساسة الأمن الآخرين بتناول خطر الطوق الإسلامي حول إسرائيل، وهو ما أسموه "الهلال المسموم"، والذي يتكون من إيران وسوريا وحزب الله في لبنان بالإضافة إلى حماس في غزة والإخوان المسلمون في مصر. لكن الخطر الأكثر إلحاحا يبقى هو استسلام قادة اسرائيل لجنون العظمة الامبريالي.

ويبقى البديل الحقيقي أمام اسرائيل والإسرائيليين كامن في اغتنام الفرصة التاريخية التي يشكلها الربيع العربي باتجاه تحقيق السلام مع الفلسطينيين وبقية العالم العربي. حيث يبقى على سبيل المثال أحد خيارات تحقيق السلام، ما قدمه الرئيس كلينتون في ديسمبر عام ٢٠٠٠، أي إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة و٩٤-٩٦٪ من مساحة الضفة الغربية بما يشمل الاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية. كما أن هناك مبادرة السلام السعودية المقرة من قبل أعضاء جامعة الدول العربية الاثنين والعشرين في قمة بيروت التي عقدت خلال آذار ٢٠٠٢. والتي تعرض على اسرائيل السلام وتطبيع العلاقات مع الدول العربية مقابل الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن القيادة الإسرائيلية، كما عهدناها دوما، قامت بتجاهل هذه العروض السخية ومضت قدماً في تنفيذ أجندتها الاستعمارية.

أما اليوم، وفي أعقاب الصحوة العربية فان اسرائيل تقف أمام فرصة تاريخية فريدة لتحقيق السلام محل عقيدة الصراع الدائم مع جيرانها. أي أن الخيار قائم بين الاستمرار بالتصرف من منطلق البلطجة أو الإسهام الحقيقي في التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط. وهنا يبقى الخيار أمام قادة اسرائيل قائما كذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم أحرار في قرارهم كبقية السياسيين في العالم، فإما الخيار الديمقراطي وخيار السلام وإما أن ينتهي المطاف بهم وببلادهم على الجانب الخاطئ من التاريخ.

---

* آفي شلايم: الأستاذ الفخري للعلاقات الدولية في جامعة اوكسفورد.

* المقالة متوفرة باللغة الانجليزية على الموقع: speceator.co.uk

الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب - اليهود يجب ألا ينتقص من حقوق اللاجئين الفلسطينيين

ورقة موقف أولية يقدمها مركز بديل حول اللاجئين العرب - اليهود*

على الرغم من ترحيب بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بأية حملة تسعى لرفع مستوى الوعي بمحنة اللاجئين وقضاياهم، لتمكينهم من نيل حقوقهم المشروعة والمعترف بها دولياً في نهاية المطاف، وبصرف النظر عن النطاق الجغرافي لهكذا حملة؛ إلا أن مركز بديل يلاحظ بقلق شديد ما تتضمنه الحملة الإسرائيلية الحالية من مغالطات قانونية وتاريخية وأغراض سياسية غير مشروعة بشأن نزوح أفراد من العرب - اليهود من عدد من الدول العربية.

عن الحملة الإسرائيلية:

لقد كلفت الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩ مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بإنشاء مجموعة عمل تتألف من مسؤولين من كل من وزارة الخارجية والعدل والمالية وشؤون المتقاعدين وعدد من الأكاديميين (خبراء قانونيين، ومؤرخين، وخبراء مالية واقتصاد) وكذلك ممثلي المنظمات اليهودية الصهيونية مثل الكونغرس اليهودي العالمي. وقد طلب من مجموعة العمل هذه صياغة موقف إسرائيلي رسمي حول قضية "اللاجئين اليهود" من الدول العربية. وفي ٢٤ أيار ٢٠١١، أوصت مجموعة العمل تلك "بطرح مسألة تعويض اللاجئين اليهود في المفاوضات مع الفلسطينيين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المناقشات والمفاوضات حول اللاجئين الفلسطينيين". هذا الربط المصطنع تمت صياغته لخدمة مصالح إسرائيل، وعلى وجه التحديد، أفاد تقرير لجنة العمل أن "هذا الربط من شأنه أن يردع المطالبات المفرطة بجميع حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو على الأقل التخفيف منها". وعلاوة على ذلك، يشدد هذا الربط - بحسب التقرير- على أن "أي اتفاق لا يستجيب لمطالب اللاجئين اليهود يجب أن لا يراها الجمهور والقيادة الإسرائيلية كنهاية للصراع".[١]

وبتزامن مع اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة (بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠١٢) رعت وزارة الخارجية الإسرائيلية والكونغرس اليهودي العالمي مؤتمراً حول هذه القضية في نيويورك، وأطلقت حملة لتمكين إسرائيل "من فرض مطالبها الخاصة"، وليس مجرد "الرد على المطالب الفلسطينية".

لن مركز بديل يرى أن عيوبا جوهرية تعتري هذه الحملة الإسرائيلية وبأنها ذات دوافع سياسية، وتعبّر بشكل فاضح عن تجاهل إسرائيلي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. ومن هذا المنطلق يقدم مركز بديل تحليلاً خاصاً قائماً على ومستمدا من منهج الحقوق، وذلك على النحو التالي:

جبر الضرر حق للجميع:

الحقوق المقررة للاجئين هي حقوق عالمية، لا تفضيل ولا تمييز فيها لمجموعة معينة من اللاجئين على مجموعة أخرى. إن لجميع اللاجئين الحق بالتمتع بجميع تلك الحقوق، ومن بينها حق العودة الطوعية إلى ديارهم، واستعادة الممتلكات والتعويض المالي عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم. وعليه، فان بديل ينطلق في تحليله اساسا من مبدأ ان ثبوت وقوع الضرر يقضي بالضرورة وجوب جبره، وهذا مبأ عام ينطبق على الجميع وفي جميع الحالات وبلا استثناء أو تفضيل.

دعاوى المطالبات القانونية تُقدم في مواجهة الدول ذات الصلة

يجب رفع و/أو تقديم الدعاوى الحقوقية من قبل اللاجئين، أو نيابة عنهم في مواجهة الدولة (الدول) التي ثبت أن الإجراءات/الأعمال التي قامت بها تسببت بخلق حالات اللجوء. وفيما يتعلق بموضوعنا، فإن على العرب- اليهود المطالبين باعتبارهم لاجئين اضطروا لمغادرة ديارهم الأصلية بادعاء فرارهم من الظلم والاضطهاد في الأربعينيات والسبعينيات من القرن الماضي، توجيه مطالباتهم إلى تلك الدول العربية، وليس السعي لربط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية. فإذا ما ثبت أن الدول العربية هي التي تسببت في حالات اللجوء، فلا بد حينها من إخضاع الدولة المسؤولة فقط للمساءلة والمحاسبة عن أفعالها، أي لا يجوز الادعاء بذلك في مواجهة أي طرف آخر. إن رغبة إسرائيل في زج الدول العربية في مأساة اللاجئين الفلسطينيين تعتبر بمثابة استخدام قضية اللاجئين كشكل من أشكال رأس المال السياسي، وذلك في محاولة سافرة منها لتحقيق أهداف استراتيجية أوسع. إن هذا النهج يضر بشكل كبير بحقوق اللاجئين - موضوع البحث- أفرادا وجماعات على حد سواء، وكذلك يهدد الآليات الدولية المقررة لمعالجة قضايا اللجوء حول العالم.

يجب عدم ربط مصير مجموعة من اللاجئين بمصير مجموعة أخرى

الحملة الإسرائيلية الحالية تسعى إلى جعل حماية اللاجئين الفلسطينيين والإيفاء بحقوقهم رهنا بإيفاء العرب- اليهود حقوقهم. وكما ذكر آنفاً، فان حقوق اللاجئين هي حقوق ذات طبيعة عالمية، وان الحقوق المستحقة لمجموعة ما تماثل تلك المستحقة للمجموعات الأخرى، وأنه لمن الضروري والملحّ أن تصان جميع الحقوق لكل اللاجئين وأن توضع موضع التنفيذ.

ومع ذلك، فإن حقوق كل مجموعة تكون موجودة وثابتة بشكل مستقل أي غير مرهونة بمنح مجموعة أخرى حقوقها. فعلى سبيل المثال، لا يجوز حرمان مجموعة معينة من حقها في جبر ما لحق بها من أضرار باشتراط جبر ضرر مجموعة/المجموعات أخرى؛ فالاشتراط هنا غير جائز مبدئيا وقانونيا. وكما نوقش أعلاه، فان كل مجموعة لاجئين لها الحق في متابعة حقوقها في مواجهة الدولة (الدول) التي تسببت باللجوء، وليس ربط ذلك بمصير مجموعة منفصلة أخرى لا علاقة لها بها. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية اللجوء الأطول عمراً في العالم اليوم، و ينبغي ألا تطول محنتهم أكثر وألا تزداد تعقيداً على تعقيد عبر اشتراط اعتراف الدول المعنية (العربية هنا) بحقوق العرب- اليهود كشرط مسبق للاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

الاعتراف العالمي بجميع حقوق اللاجئين

على الرغم من أن وجوب عدم ربط مصير مجموعات اللاجئين المختلفة ارتباطاً شرطيا فيما يتصل بنيل حقوقهم، إلا انه ينبغي على جميع حملات الدفاع عن حقوق اللاجئين الاعتراف بحقوق جميع اللاجئين بموجب القوانين والشرائع والأعراف الدولية. وعلى هذا النحو، كان يجب على إسرائيل - إذا كانت أصلا مع مبدأ الدفاع عن الحقوق - وتزامناً مع إطلاقها الحملة الجديدة، ليس فقط المطالبة بالاعتراف بحقوق اللاجئين العرب- اليهود، ولكن أيضاً بجميع حقوق اللاجئين لجميع مجموعات اللاجئين الأخرى، بمن فيهم الفلسطينيون. إن عدم إقرارها بحقوق اللاجئين الفلسطينيين يؤكد بأن إسرائيل تسعى إلى رفع مكانة اللاجئين اليهود فوق مكانة مجموعات اللاجئين الأخرى. ومن غير شك، فان ذلك يناقض مبدأ عدم التمييز - الذي ينطبق على جميع الناس بمن فيهم اللاجئون- والذي يحظر بموجبه تفضيل أو تقليل حقوق مجموعة لاجئين على الأخرى، بل على العكس من ذلك، فان مبدأ عدم التمييز يقضي بأن الجميع متساوون، ولا سيما عندما يتعلق الموضوع بالقانون والحقوق.

أهمية النهج القائم على الحقوق

يؤمن مركز بديل بأن النهج الوحيد الذي يمكن أن يقود إلى تحقيق حلول عادلة ومنصفة ودائمة لمجموعات اللاجئين في جميع أنحاء العالم هو نهج واحد يجب ان يرتكز على حماية وضمان حقوق اللاجئين موضوع النقاش. الإقرار بهكذا نهج وتنفيذه يضمن عدم استخدام المصالح السياسية والاقتصادية لحرمان الأفراد من قدرتهم على العيش حياة آمنة، خالية من الخوف والمعاناة.

الحملة الإسرائيلية الحالية، والتي أطلقت بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وتزامناً مع المساعي الفلسطينية المبذولة لنيل إعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، لم تتبن النهج القائم على الحقوق، بل على العكس من ذلك، جاءت مستندة إلى دوافع سياسية لا تهدف إلى الدفاع عن حقوق العرب-اليهود في جوهرها، بل تسعى إلى الانتقاص أو الحد من حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتخليص دولة إسرائيل من التزاماتها تجاههم بموجب القانون الدولي.

وبالفعل، فقد أفصح عن ذلك ممثل عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بصراحة بتأكيده أن الربط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية اللاجئين العرب- اليهود "سيخدم إسرائيل في مفاوضات الوضع النهائي" وسوف يساعد على "الحد من" مطالب الفلسطينيين. إن هذا النهج القائم على حسابات الربح والخسارة دون اعتبار للحقوق وللإنسان صمم خصيصا للتنصل من الالتزامات الأخلاقية والقانونية الواجبة من أجل معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل ويهزأ بمحن اللاجئين في جميع أنحاء العالم من خلال فرض منطق المقايضة السياسية بدلا من الإقرار بالحقوق والالتزامات.

لا يجوز لإسرائيل التنصّل من التزاماتها

بغض النظر عما إذا كانت الدول العربية من خلال أعمال سابقة، قد تسببت في خلق قضية لاجئين يهود من أصول عربية، فانه من الثابت أن إسرائيل تسببت - ولا زالت تتسبب- في خلق المزيد والمزيد من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين حتى أصبح عددهم يزيد عن ٧,٤ مليون شخص. وبما أن إسرائيل لا يجوز لها استخدام او التذرع بأخطاء دول أخرى- بافتراض وقوعها- لنفي ما ارتكبته وترتكبه هي نفسها من تهجير، فانه ينبغي لجميع اللاجئين والمهجرين الحصول على حقوقهم المشروعة عبر التوصل إلى حلٍ عادلٍ ودائم لقضاياهم. إن الالتزامات التي تدين بها إسرائيل لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين نشأت نتيجة أعمالها وسياساتها، وهي التزامات واجبة في إطار القانون الدولي ولا يمكن التنصل منها أو إضعافها بأية وسيلة ولا تسقط لا بالتقادم ولا بحسابات بالمقايضة.

---

* إن إطلاق حملة إسرائيلية تحت مسمى حقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية، واندفاع البعض في تقديم بعض الردود غير المتفحصة استوجب عرض هذا الموجز. يشار هنا إلى أن بديل يعمل على إصدار ورقة تفصيلية حول الموضوع.

١ أنظر الموقع الإخباري الإلكتروني "هارتس":
http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-s-national-security-council-urges-to-include-jewish-refugees-in-deal-with-palestinians.premium-1.464848

تحت شعار: "ليتوقف التهجير المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني" مركز بديل ينظم جولة ميدانية تعليمية لشبكة الشباب اللاجئ في منطقة الأغوار وشمال الضفة الغربية

نظم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٢ جولة ميدانية لشبكة الشباب اللاجئ استمرت ٣ أيام في منطقة الأغوار الوسطى والشمالية وشمال الضفة الغربية، وذلك بمشاركة ٣٠ شابا/ة من مختلف مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين تم استضافتهم من قبل مركز الشهيد صلاح خلف في مخيم الفارعة. وقد نظمت الجولة الميدانية في هذه المناطق بهدف تعريف المشاركين/ات من أعضاء الشبكة على الممارسات الاستعمارية العنصرية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وطبيعة وأدوات التهجير المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في منطقة شمال الضفة الغربية وشرقها، وتحديداً مناطق غور الأردن. كما وهدفت الجولة في نفس الوقت إلى تنمية وإعادة إحياء روح العمل التطوعي والشعبي بين أوساط الفئات الشابة من خلال تنظيم يوم عمل تطوعي في احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية.

تضمن برنامج الجولة زيارات ميدانية لعدد من المناطق التي تتعرض بشكل شبه يومي لأشكال مختلفة من سياسات التهجير المستمر للفلسطينيين مثل قرية فروش بيت دجن في غور الأردن. وقد التقى أعضاء الشبكة أثناء زيارتهم للقرية التي يبلغ تعداد سكانها قرابة ال ١٠٠٠ نسمة بمجموعة من أهالي القرية، إلى جانب لقائهم بعدد من نشطاء حقوق الإنسان العاملين في مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين وجمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، والذين بدورهم قدموا لمحة مركزة لأعضاء شبكة الشباب اللاجئ حول واقع سياسات التهجير المتبعة من قبل إسرائيل في الأغوار، والى ما يعانيه المزارعون الفلسطينيون في هذه المنطقة والإجراءات التي تحول دون وصولهم إلى أراضيهم وفلاحتها وتصدير منتجاتهم إلى الأسواق الفلسطينية والعربية. كما تعرف المشاركون على واقع مياه الشرب والري والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل والمستوطنون بحق أهالي غور الأردن والتي تتمثل بهدم البرك المائية وتجفيف عيون الماء والآبار بهدف الضغط على السكان وإجبارهم على ترك أراضيهم. كما استمع المشاركون إلى قضية صعوبة تسويق المنتج المحلي- الوطني في الأسواق الفلسطينية، وما يعانيه المزارعون في الأغوار من مشاكل كبيرة في التسويق نتيجة لانتشار المنتج الإسرائيلي في الأسواق الفلسطينية وخصوصاً منتجات المستوطنات المقامة على أراضي غور الأردن.

كما قام أعضاء الشبكة بزيارة البلدة القديمة في مدينة نابلس؛ حيث اطلعوا على واقع البلدة القديمة وتحديداً ما تعرضت له البلدة خلال الاجتياح الإسرائيلي للمدينة عام ٢٠٠٢. وقد قام احد المشاركين من أعضاء الشبكة بإعطاء لمحة تاريخية عن البلدة القديمة في نابلس، وتم خلال الجولة زيارة الأماكن الأثرية في البلدة مثل قصر الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان وحمام السمرة.

وفي نفس اليوم عقد أعضاء الشبكة اجتماعاً موسعاً مع اللجنة الشعبية وفعاليات ومؤسسات مخيم الفارعة، واستمعوا محاضرة حول الدور الذي تقوم به لجان الخدمات في المخيمات والخلفيات التي أسست فيها هذه اللجان، بالإضافة إلى الإشكاليات التي يعاني المخيم منها، والتحديات التي تواجه عمل لجان الخدمات في المخيمات.

وفي اليوم الأخير من الجولة الميدانية، نظم أعضاء الشبكة يوماً تطوعياً في مخيم جنين وذلك بالتعاون مع اللجنة الشعبية في المخيم، حيث تم خلال العمل التطوعي طلاء جدران مدرسة بنات مخيم جنين الابتدائية ورسم جداريات على جدران المدرسة عكست تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨. كما اشتمل العمل التطوعي على أعمال تنظيف الحدائق والساحات داخل المدرسة. كما وقام المشاركون بزيارة مقبرة المخيم واطلعوا على أعمال التوسيع والتنظيفات التي تقوم بها اللجنة الشعبية في المخيم.

مستوطنة "ميسوا" على أراضي قرية الجفتلك (تصوير: مركز بديل)

وفي نهاية الجولة الميدانية، قدم أعضاء الشبكة الشكر لمركز الشهيد صلاح خلف على استضافتهم في المركز لمدة ٣ أيام، وعلى التسهيلات التي قدمها المركز من مبيت وتنسيق الاجتماعات والزيارات وخصوصاً التفاعل مع ممثلين عن الحركة الكشفية الفلسطينية التي تقيم مخيماتها التدريبية في مركز الشهيد صلاح خلف.

يذكر أن شبكة الشباب اللاجئ والتي تم تشكيلها في العام ٢٠١١، هي أحدى المجموعات الشبابية الفاعلة ضمن الملتقى الاستراتيجي في مركز بديل، ويتكون اعضاؤها الشباب من معظم مخيمات وتجمعات اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وهي تطوير لبرنامج بديل في مجال تنمية وتدريب الناشئة، وبرنامج المدرسة الصيفية حيث تلقى أعضاؤها تدريبا مكثفا لمدة ١٠ ايام في العام الماضي. وتجيء هذه الجولة استكمالا لبرنامج التدريب وذلك من خلال الوقوف مباشرة على مظاهر النكبة المستمرة.

بديل يعلن عن أسماء الفائزين/ات في جائزة العودة للعام ٢٠١٢/حقل قصص الأطفال

١ تشرين الأول ٢٠١٢، أعلن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين اليوم الاثنين الموافق ١-١٠-٢٠١٢ عن أسماء الفائزين/ات في حقل قصص الأطفال من المرحلة الثالثة لجائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٢، وذلك بعد أن أنهت لجنة التحكيم المختصة في هذا الحقل تقيمها للمشاركات التي وصلت إلى الجائزة.

وبعد الاضطلاع النقدي على محتوى المشاركات كل على حدة، اجتمعت اللجنة لإجراء تقييمها للقصص المشاركة وإعلان النتائج، وقد قررت اللجنة المكونة من الأستاذ والأديب محمود شقير، والناقدة رناد قبج، والكاتب وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، ان هناك عددامن المشاركات قد تميزت بمحاكاة المعايير المطلوبة لتقييم القصص ضمن جائزة العودة، ومنها ما قدم الجديد والمتنوع في الشكل والسرد واختيار الفكرة كذلك. وعليه فقد قررت اللجنة منح المراتب الثلاث الأولى لأفضل ثلاثة مشاركات بالإضافة إلى منح ثلاث جوائز تقديرية اعترافا بمستوى القصص المقدمة؛ وقد كانت النتائج كالآتي:

- الجائزة الأولى: انستازيا ماهر قرواني –جنين/ فلسطين- عن قصة ريحان وجنية الغيوم، وقيمة الجائزة ٨٠٠ يورو.

- الجائزة الثانية: عزة محمود يونس العزة- مخيم بيت جبرين/بيت لحم- عن قصة زهر الحنون، وقيمة الجائزة ٦٠٠ يورو
- الجائزة الثالثة: عبادة علي تقلا- سوريا- عن قصة أغنية من بلدتي، وقيمة الجائزة ٤٠٠ يورو.

أما الجوائز الثلاث التقديرية فقد توزعت كالآتي:

- فداء عبد الفتاح اللحام- مخيم الدهيشة/بيت لحم- عن قصة الخالة الطيبة.
- متري عطا الله- القدس/فلسطين- عن قصة القطة بسبوسة وفرهود.
- ميس الشاعر- بيت لحم، فلسطين- عن قصة ميس في القدس.

وبعد الإعلان عن أسماء الفائزين/ات في حقل قصص الأطفال، كشف مركز بديل من حملته الدعائية حول الحقل الأخير من المرحلة الثالثة من جائزة العودة وهو حقل الأفلام الوثائقية القصيرة، اذ سيكون الموعد النهائي لتسليم مشاركات هذا الحقل ١٥ تشرين الاول ٢٠١٢.

يذكر ان مركز بديل سينظم أمسية ثقافية فنية تحت عنوان التمسك بتطبيق القرار الاممي رقم ١٩٤، وذلك بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠١٢، إذ سيتخلل الأمسية توزيع وقراءة لقصص الأطفال الحائزة على المراتب الثلاث الأولى، وعرضا للأفلام الوثائقية الحائزة على المراتب الأولى.

جولة طلبة جامعة القدس – مركز بديل في مواجهة التهجير القسري في الأغوار

نظم بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الأربعاء، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠، وبالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة القدس- ابو ديس، جولة ميدانية – تعليمية في منطقة الأغوار، ونابلس. وقد شارك في الجولة أكثر من ٧٠ طالبا وطالبة من طلبة كلية الحقوق وتحديدا مساق القانون الدولي للاجئين- اللاجئون الفلسطينيون الذي يدرسه بديل في الجامعة منذ العام ٢٠٠٧.

هدفت الجولة إلى تعريف الطلبة دارسي الحقوق على محركات وأسباب التهجير القسري المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال زيارة الأغوار كأحد المناطق المستهدفة والى الوقوف على أشكال الانتهاكات الإسرائيلية المتعدد لحقوق الشعب الفلسطيني في تلك المناطق. وقد زار الطلبة منطقة الجفتلك، حيث التقوا المزارعين وسمعوا منهم شرحا تفصيليا عن الانتهاكات والقيود الإسرائيلية المفروضة عليهم، بدءا من مصادرة الأراضي وإغلاق المناطق وعزلها لإغراض عسكرية مزعومة، مرورا بحظر البناء والتطوير وتقييد حرية الحركة الشخصية او تلك المفروضة على الحركة التجارية، وانتهاء بما يعانونه من تمييز عنصري يقابله منح المستوطنين مختلف التسهيلات والمساعدات والمعونات الحكومية غير المحدودة.

أما في منطقة فروش بيت دجن، فقد التقى الطلبة في مدرسة القرية مع المدير وعددا من الأساتذة وعددا من النشطاء الفاعلين في المنطقة. وقد قدموا للطلبة شرحا تفصيليا عن أسباب وأنماط التهجير والتي نتج عنها انحدار حاد في عدد السكان في السنوات الأخيرة، حيث كان يسكنها قبل خمس سنوات قرابة ستة آلاف نسمة بينما يسكنها حاليا قرابة ألف ومئتي نسمة. وقد بينوا أن القرية التي تعتبر من أهم مناطق الإنتاج الزراعي الفلسطيني، لم تعد تملك سوى ألفي دونم في حين أن أراضي القرية كانت تزيد على اثني عشر ألف دونم قبل عام ١٩٦٧. كما بينوا أن القرية والتي تعتبر من أهم الأحواض المائية في الأرض المحتلة، يعاني مزارعوها وسكانها من شح المياه، حيث تضخ مياهها إلى المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية المحيطة.

وفي نقاشهم، وقف الطلبة مطولا عند سؤال كيفية مواجهة سياسات التهجير القسري وما يتضمنه ذلك من ضرورة الوقوف عند مسؤولية المكلفين سواء مسؤولية الوكالات الهيئات والمؤسسات الدولية أو مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية. وقد خلصوا إلى أن هذه المناطق المستهدفة بقوة من قبل إسرائيل، تعاني من تهميش، أو اقله نقص في الدعم المادي والقانوني والمعنوي أيضا، الأمر الذي يستدعي وجود خطة وطنية شاملة لمواجهة سياسات إسرائيل التي تهدف إلى الاستيلاء على أراضي ومياه المنطقة وتفريغها من سكانها. وقد اجمع الطلبة على تنظيم ندوة في الجامعة لتعريف طلبة الجامعة من كافة المساقات على حقيقة الأوضاع ولرفع مستوى الوعي بضرورة وأهمية تدخل مؤسسات المجتمع المدني لدعم وإسناد صمود أهالي المناطق المستهدفة.

الجولة في "الجفتلك"، غور الأردن، أيلول ٢٠١٢ (المصدر: مركز بديل)

وضمن الجولة الميدانية التعليمية، زار الطلبة مخيم بلاطة للاجئين في مدينة نابلس، حيث سمعوا شرحا من عدد من النشطاء المحليين والمؤسسات الأهلية عن أسباب وأشكال التهجير التي تعرض لها الفلسطينيون منذ النكبة والأوضاع المعيشية داخل المخيم. وبهذا جمعت الجولة ما بين التهجير الذي تعرض له اللاجئون قبل ٦٤ عاما، والتهجير الحالي. وقد خلص الطلبة إلى أن التهجير القسري منذ النكبة يمثل سياسة منتظمة تمارسها إسرائيل بإشكال وأنماط متعددة.

مركز بديل يعلن عن انطلاق حملة التدريب والتوعية حول التهجير القسري للفلسطينيين

أطلق بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين حملة توعوية تدريبية تهدف إلى رفع حالة الوعي حول قضية التهجير القسري الذي يتعرض له السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية والمناطق "العازلة" وتلك "المعزولة" في الضفة الغربية ومناطق الشريط الحدودي في قطاع غزة. كما وتهدف الحملة إلى رفع القدرة الذاتية للتجمعات الفلسطينية التي تتعرض للتهجير القسري على الفعل في مواجهة التهجير القسري المستمر بأشكاله المتعددة، سواء هدم المنازل أو مصادرة الأراضي أو الاستيلاء على ومصادر الثروة الحيوانية والمائية وغيرها من سياسات التهجير.

ترتكز الحملة في المرحلة الأولى من التنفيذ على عقد سلسة من التدريبات وورش العمل لأعضاء المجتمعات المحلية المستهدفة من فئة الشباب والأكاديميين والفعاليات المحلية بما تشتمل من نشطاء مجتمعيين ونشطاء في المجتمع المدني في مجتمعاتهم وأماكن تواجدهم المعرضة للتهجير القسري. ومن خلال اللقاءات التدريبية التي بدأ عقدها مع المشاركين في أكثر من ١٥ موقعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ سيتم إصدار مجموعة من الأدوات التوعوية التدريبية والتعبوية حول حالات التهجير في هذه المجتمعات، تشمل نشرات، وملصقات، ووسائل توثيق متعددة لمجمل حيثيات عملية التهجير والتهديدات المتعلقة بها.

جانب من جلسات التدريب، مركز بديل ٢٠١٢ (المصدر: مركز بديل)

ويشتمل البرنامج التدريبي على مراجعة تاريخية لعملية التهجير الذي تعرض له الشعب الفلسطيني وما زال (النكبة، النكسة، والنكبة المستمرة)، وتعريف بقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، واليات الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية، التي تقدمها المؤسسات الدولية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة مثل، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، مفوضية الامم المتحدة للشؤون الإنسانية، المجلس النرويجي للاجئين وغيرها، بالإضافة إلى التعرف على الصكوك والآليات الدولية ذات الصلة. كما ويشتمل التدريب على تطوير مهارات القيادة، التفكير، التخطيط، التواصل، ومهارات اتخاذ القرار، والتوثيق، ومهارات المناصرة، وإدارة الحملات، والتحشييد. وفي نهاية التدريبات، سيتم تعريف المشاركين على برنامج دراسات النكبة المستمرة في مركز بديل، والآليات المتبعة للتواصل مع البرنامج لتعزيز المشاركة لرفع الصوت عبر رفد الموقع الالكتروني بالمعلومات والقضايا والحالات الموثقة.

وفي مرحلة متقدمة من تنفيذ البرنامج، سيتم تشكيل لجنة مجتمعية تتألف من ممثلين من جميع المواقع حيث ستعمل هذه اللجنة على متابعة العمل والتنسيق لإدارة الحملات والمبادرات الشعبية المحلية والوطنية بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية والدولية الفاعلة وذلك بهدف توحيد الجهد في فضح ووقف الانتهاكات الإسرائيلية التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون في هذه المناطق.

المسيحيون والتحولات التاريخية في الشرق

بقلم: المطران عطا الله حنا*

رجال دين يشاركون في الاحتفال بثورة ٢٥ يناير بـ"بني سويف" مصر، شباط ٢٠١١ (المصدر: الأيام)

يمر الشرق العربي بتقلبات سياسية واجتماعية عميقة، تعبر فيما بين جنباتها عن نمو شخصية الفرد وبلوغه إلى حد من الثقافة والوعي، بحيث تمكنه من معرفة ماذا يريد! ومن المطالب ما هو مباشر وحال، وما هو في موقع المأمول أي ما يصبو إليه ويريده في مرحلة قادمة. وهو بذلك، أي الشرق العربي بإنسانه، أصبح قابلا مواجهة التحديات الكثيرة، حتى بذل الحياة، التي تفترضها سن البلوغ السياسي الذي بلغه. ونجد أن مطالباته تطال نوعية الحكم ووضع حد للحكم المستبد بمقدرات البلد، بالرغم من صور الشورى المختلفة والصورية في حقيقتها والتي خبرناها لعقود طويلة والتي تبقى خاضعة لشخصية الحاكم. فالشعوب العربية بلغت حد التعبير عن إرادتها فعليا، لأنها تريد حكمًا عادلًا يحترم كرامة كل مواطن ويمكنه من الإسهام الفعلي في بناء بلده.

بدأت الثورة في تونس ثم امتدت إلى ليبيا ومصر والآن سوريا. وكان لها في كل بلد أوجه شبه تمثلت بعفوية المشاركة في الحراك والنزول الى الشارع، وكان لها أيضا أوجه تشابه في النتائج، تمثلت في وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في معظم هذه الحالات. كما وتميزت الثورات بصدق التضحيات وبوضوح للرؤية، ولكنها لم تتمتع بمركز قيادي يرسم ملامح قطف الثمار، فقطف بالتالي هذه الثمار المنتظرة منذ بعيد الوقت غير من قامت على اكتافهم وأكفهم هذه الثورات.

تميزت حالة الحراك والتحولات العربية الاخيرة في مجملها بالسرعة من حيث الزمن. ففي كل من تونس ومصر استمرت بضعة أسابيع، أما في ليبيا فطال أمدها، وكان لها طابع خاص لأنها أصبحت شأنا دوليا، يتعلق بخوض غمار حرب بأيدٍ استعمارية.ذكرتنا بما جرى في العراق، حيث بدأت بصورة غزو للجيوش الأميركية والاوروبية للمجتمع والدولة ومن ثم النظام في هذا البلد. ومما لا خلاف حوله أن من أولى نتائج الغزو، أن الجهات الغازية أزالت النظام القائم بل وعملت على اندثاره بشكل كلي، كما أنها سمحت للفوضى بالانتشار ان لم نقل انها خلقت نظاما متكاملا من الفوضى، ولم تقدر، او الأصح لم تبال بأن تضع حدا لها. ثم تركت البلاد بعد سنوات من الاحتلال العسكري غارقة في دمها وعجزها وتفككها، وما زالت البلاد في حالة من الضعف والفوضى الطائفية أو لنقل العنف العبثي المسيطر عليها والمهدد لمصيرها. وكأنما الغاية من الغزو الأمريكي تحققت! فانكشف انها كانت تهدف لا إلى القضاء على النظام "غير الديمقراطي" ولا في البحث عن أسلحة مخالفة للقوانين الدولية، بل تدمير البلاد، وضمان إزالة عدو محتمل في وجه إسرائيل، والإبقاء على حالة الفوضى والضعف لأطول حقبة ممكنة. وهذا ما هو حاصل في العراق اليوم. فاستمرت الحالة فانتشرت -ولا زالت- المجازر التي تستهدف الكل، المسيحيين أو المسلمين السنة أو الشيعة وغيرهم من العراقيين وسكان العراق دونما تمييز في بث الظلم والجور.

وبالنظر الى سوريا أيضًا؛ نستطلع حالة خاصة جدا بين كل تلك الحالات من التحولات في الأرض العربية. لأن الثورة وإن بدأت سورية الطابع والمطلب والمنشأ، إلا أنها أمست اليوم ميداناً لصراع دولي واقليمي ما بين دول متصارعة او محاور عملاقة على صعيد كوني، وللأسف أشد الأسف لا يبدو المخرج قريبًا.

أما العرب المسيحيون في معمعان هذه التقلبات، فدورهم ومكانهم مثل كل مواطن لا أكثر ولا أقل، ولا يجوز القول بغير ذلك؛ سواء تاريخياً أو اجتماعيا أو من جوانب ثقافية حتى؛ فهم مواطنون وأبناء هذا التراب في محصلة التحليل. ساروا ووقفوا كغيرهم في ميدان التحرير في مصر، أما في تونس وليبيا فلا يوجد مسيحيون أو لنقل هناك قلة قليلة- ولا نقول أقلية- منهم. بينما في مصر وسوريا يوجد مسيحيون مصريون وسوريون وهم جزء من الوطن مثلهم مثل غيرهم من المواطنين. ما نود الإشارة والتأكيد عليه في هذا المعرض؛ هو ان هَمَّ المسيحيين هو هَمّ كل مواطن: أن يكون الحكم شورى صحيحة حقيقية، وأن يكون عادلا، وأن يزال الفقر، ويتعامل الحكم مع القوى الدولية بكرامة، وبما يصب في مصلحة الناس جميعا، فلا تبقى القوى الدولية مستعمِرة مستغِلة لثروات البلاد، أو مهتمة بتركيز سياساتها الخاصة في المنطقة على حساب البلاد وأهلها. كل هذا يهم المسيحي كما يهم كل مواطن، وقد يكون الهم الخاص للمسيحي هو الوصول إلى مساواة تامة بين المواطنين فلا يبقوا مميزين دون غيرهم، في بعض المجالات، بسبب الدين. ولعله من المناسب هنا القول أن الانتماءات الدينية او المذهبية في الثقافة العربية والشرق عموما لم تكن مثار نزاع، بل مجال تفاعل محبب يقوم على التنوع، بينما بث التمييز على المستوى الشعبي، دائما كان سياسة تنتهج الحفر والنبش عن مواطن الاختلاف (التنوع الطبيعي) لإيجاد فارق هنا أو جانب هناك تبرر فيه التمييز، او تؤجج عبر الفتن.

المسيحيون في ذلك كله يطلبون لبلادهم ما هو حق وعدل ومساواة بين المواطنين. ويركز المسيحيون على المساواة. فلأن الدين عنصر أساسي في هوية الأمة وشخصيتها السياسية، ولان الدين الإسلامي هو دين الأكثرية وهو دين الدولة ودين المجتمع في إجمالي الحالة العربية، فان شعور المسيحيين عموما وإحساسهم بأنهم مميَّزين ومبعَدين بسبب دينهم، بالرغم من كل النصوص والدساتير والوعود، يبقى مبررا. وهنا لا مفر من التوضيح ان المسيحيين يجدون أنفسهم أمام تحديين: أولهما: التحدي العام أي العدل والحياة الكريمة، أما ثانيهما فهو التحدي في سبيل المساواة في الحكم وإدارة البلاد والخوض في غمار المسؤوليات والحقوق تماماً كمواطنيهم. وهنا يواجهون عقبة كأداء، فأمامهم طريق طويل حتى يتمكَّن كل مواطن من الإسهام في الحكم من دون الأخذ بعين الاعتبار كونه مسيحيًا أو مسلمًا أو من أي طيف هو دينه.

وقد ينشأ تحدٍّ خاص من الحكم الإسلامي، وهو فرض المظاهر الإسلامية الاجتماعية على المجتمع كله المسلم وغير المسلم، فيفرض على المسيحي ما يفرض على المسلم باسم الإسلام. وهنا اعتداء واضح على حرية الفرد والحرية الدينية. وعلى المسيحيين أن يُفهِموا القيادات الإسلامية أن المساواة لا حدود لها، وأنّ الدين لله، لا لتجزيء الوطن وتلوينه ووضع حدود بين الناس.

أما الحالة في سوريا والموقف المسيحي الطالب للحقيقة، فهو أولا مطلب لخروج كل القوى الأجنبية. ولكن السؤال المطروح هو: هل النية الأمريكية أصبحت منعقدة ولا رجعة عنها في وجوب تدمير سوريا كما دُمّر العراق؟ وهنا الموقف المسيحي هو موقف مندِّد ومنبّه للحق والضمير معاً. ففي سوريا قضيتان: قضية دولية مع نية تدمير دولية، وقضية سورية داخلية وهي قضية إصلاحات وتغيير في الحكم: وهنا الموقف المسيحي يقول: أولا اتركوا اللجوء إلى السلاح وكفى سفكا للدماء. وهو نداء إلى الحكومة والاطراف المتصارعة أن تستجيب للشعب وتتحاور وتخرج بالإصلاحات اللازمة.

هل المسيحيون -في كل هذا- مستهدَفون؟

يمكنني القول: من قبل القوى الوطنية ليس المسيحيون بمستهدَفين، أما من طرف القوى الدولية، يقول البعض إن هناك نوايا إعادة تنظيم المنطقة على حساب المسيحيين. ولكن الأرجح هو أن القوى الدولية، لا يهمُّها أمر المسيحيين في شيء، فهم ليسوا مستهدَفين بل هم مهملون وموضوع جهل أو تجاهل. فنلاحظ تجاهل وجودهم وفاعليتهم التاريخية من قبل القوى الأجنبية، كما وهناك العناصر المحلية الغريبة المغربة والمغالية: هذه لها رؤى دينية مغالية وتصب غضبها على المسيحيين من منطلق التعصب الأعمى وغير الواعي والعدمي الجهنمي كذلك.

القوى الإسلامية التي وصلت إلى الحكم، ما زالت تجهل المسيحي كإنسان له كامل الحقوق على قدم المساواة، وتظن أنه يتوجب تطبيق الإسلام بحذافيره -كما تفهمه هي بالطبع- ليجد المسيحي نفسه في أفضل الأحوال. تطبيق الإسلام بحذافيره: وهنا يضحي التساؤل مشروعاً حول من هو العالِم المسلم الذي يستطيع أن يحدد الإسلام ويحصره في وجه من الوجوه السياسية؟ سيكون حتما رأيا بين الآراء وموقفا بين المواقف. وسيُرضي جزءا من المسلمين ولا يرضي الجزء الآخر، ولن يرضي المسيحيين بطبيعة الحال.

تالياً على ذلك، فمن ضرورات القول بأن: المساواة التي يطالب بها المسيحي تشمل المسيحي والمسلم على السواء: وهو اعتبار المسلم والمسيحي والتعامل معهما على المبدأ الأساسي، أي أن الكل هم خليقة الله، وأن الكل إنسان فتحترم كرامة كل واحد من غير تفريق بين إنسان وإنسان، وهذا ما يترجم في تحدي المواطنة. وذلك في كل مجالات الحياة العامة؛ بدءا من الحكم وانتهاء بتوفير كافة الخدمات اللازمة في مجتمع إنساني. والمقصود بالمجتمع الإنساني هنا هو ما يوفر للمسلم ظروف تمكنه من أن يعيش إسلامه، ويوفر للمسيحي ظروفا تمكنه من أن يعيش مسيحيته في جانبهما الروحي والعقائدي الجميل، الذي يغذي البشرية بمزيد من الجمال والمستقبل الخير المشترك، وبشكل خاص ان كلا الديانتين ارسلتا للانسان من خالقه عبر انبياء نبتو في أرض المشرق والعرب بهدف الارتقاء بروح هذا الانسان لا تدميرها وزجها في صراع لا مبرر له مع نظيراتها.

وحتى نصل إلى هذا العصر أمامنا زمن طويل. ما زلنا في عصرنا نرى أن المسيحي قد يكون موضوع عطف، أو موضوع حماية، أو موضوع تمييز، وليس حتى الآن موضوع مساواة، وذلك بسبب دينه، لأنه مختلف في دينه. وما هذا في التحصيل الاخير الا صنيعة من امتهنوا واحترفوا تلفيق تراثنا وتاريخنا وسرقتهما من قوى استعمارية باغية، لم تقصر يوما في سفك الدم العربي سواء كان مسلماً او مسيحياً او من أي ملة اخرى، كما لا توفر فسحة في جدار مواجهتها مهما صغرت في تحييد العرب جميعاً عن بوصلتهم الاساسية في الارض المقدسة وخلاص هذه الارض مما تعانية منذ اكثر من قرن استعماري مجحف.

فلا نقول الا ان اعدائنا لا زالو بالعتبة يغتنمون كل مدخل نتيحه او يتاح لهم لدثرنا وتشويهنا وابعادنا عن همنا وابعادنا عن القدس وفلسطين وكافة الارض المقدسة كي لا نكون! لذلك يجب ان نكون، ونكون جميعاً معاً حتى لا نقع في ضائقة النسي المنسي.

---

* غبطة المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس/بطريركية الروم الارثوذكس بالقدس.

فلسطين والصراع على بوابة الشام

بقلم: ضياء أيوب*

لعب النظام السوري دوراً أخذ في التزايد منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي في مختلف مراحل النضال الوطني الفلسطيني، والثورة الفلسطينية المعاصرة. إذ عزز هذا الدور الموقع الجيوسياسي لدمشق على خارطة الصراع العربي الإسرائيلي، والخطوط القومية العامة التي رسمها حزب البعث الحاكم لسياسة البلاد الخارجية من جهة أخرى. وكان لوجود أتباع لهذا الخط السياسي ضمن فصائل العمل الوطني الفلسطيني، على اختلاف المراحل والمنابع، أثراً كبيراً في محاولة فرض وجهة النظام الحاكم في دمشق على قيادة م.ت.ف. وتحريكها بما يتفق ورؤيتها للأساليب والاستراتيجيات الواجب إتباعها في إدارة دفة الصراع.

والحقيقة أن فلسطين لم تكن غائبة رسمياً ومنذ اللحظات الأولى عن مشهد الحراك الشعبي السوري، الذي تحول لاحقاً إلى اضطرابات واسعة لا يتردد العديد من المحللين في وصفها بـ "الحرب الأهلية". ففي حين كانت فلسطين حاضرة في النسبة الساحقة من الأحاديث والتصريحات الصحفية لمسؤولي النظام منذ بداية الأزمة السورية، باعتبار أن ما حصل ويحصل على أرض سورية كان دوماً يهدف إلى إسقاط نظام المواجهة والممانعة الأخير ضد المشروع الصهيوني في المنطقة، والانخراط الكامل في المشاريع الاستسلامية التي تعدها الإدارة الأميركية للمنطقة، كانت المعارضة السورية تتهم النظام باستخدام القضية الفلسطينية، وأطروحة الممانعة والمقاومة لإدامة فرض قبضته الأمنية على الشعب، وقتل أي نوع من أنواع الحياة المدنية التي يمكن أن تنشأ في البلاد.

الفلسطينيون والحراك الشعبي

إن المواقف الفلسطينية الرسمية والشعبية المؤيدة أو المعارضة للنظام في سورية ما كانت لتحصل على الضجيج الإعلامي الذي حظيت به خلال عام ونصف من عمر الأزمة المتفجرة على أرض سورية، لولا العامل الديمغرافي المتمثل بوجود ٥٨١,٠٠٠ لاجئ فلسطيني على أرض سورية. وهذا الرقم حسب آخر الإحصائيات لعدد الفلسطينيين في سورية- موزعين داخل ١٠ مخيمات، وفي عدد من التجمعات داخل المدن السورية الرئيسية.

إن واقع الحال يقول إن الفلسطينيين في سورية، ومهما حاولوا النأي بأنفسهم عما يدور على أرضها من صراعات وتجاذبات باعتبار أن قضيتهم الوطنية أولى بهم، ومن منطلق رفض التوطين والانصهار في المجتمع المضيف، فإن للجغرافيا والتاريخ الطويل الممتد ٦٤ عاما من العيش على أرض سورية، ونوع العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الناشئة عن طول المقام في أرض سورية، عوامل كانت ستجر الفلسطينيين إلى لب الصراع المحتدم على الأرض، إن بطرق مباشرة أو غير مباشرة. هذا بغض النظر عن مواقف الطرفين في الحكومة والمعارضة على حد سواء، والتي سعت إلى جر الفلسطينيين، ومنذ البداية إلى موقف واحد وصريح مما يحصل في سورية، فإما (مع)، وإما (ضد).

النظام والفلسطينيون في سورية

إن الحديث عن المعاملة الخاصة للاجئين الفلسطينيين في سورية، وتميزها عن المعاملة التي يلقاها اللاجئ الفلسطيني في بلدان عربية أخرى، مع استثناء حالة الأردن - كانت تعني في المستوى العملي حصول اللاجئين الفلسطينيين من أبناء موجة اللجوء الأولى عام ١٩٤٨،[1] على حقوق مساوية للمواطنين السوريين، باستثناء حقوق الترشح والانتخاب، والعمل في المراكز الحكومية الرسمية العليا. إلا أن الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها فيما يخص حقهم في التظاهر في المناسبات الوطنية الفلسطينية، واحتفال الفصائل الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقراً لها بذكرى انطلاقتها سرعان ما حجبت عنهم مع تقدم الحراك في عمره الزمني، واتساع نطاق الأزمة الداخلية. فألغيت جميع الموافقات لأي تجمع سياسي فلسطيني اعتباراً من حادثة يوم النكسة في ٢٠١١,٦/٦[2]

منذ الأسابيع الأولى للحراك الشعبي في درعا، ومع انتقالها إلى مناطق أخرى متفرقة، - ومحدودة في ذلك الحين، اتهم النظام، عبر مستشارة الرئيس لشؤون الإعلام بثينة شعبان عبر صحيفة الوطن شبه الرسمية، الفلسطينيين بافتعال أعمال شغب. كما في مخيم درعا، واستخدام السلاح في أعمال القنص كما في حالة مخيم الرمل باللاذقية. هذا الأمر أثار امتعاضاً على المستوى الشعبي في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، واعتبار الاتهامات تنصب دوماً، وفي أي بلد عربي عند وقوع أي اضطراب داخلي ضد الفلسطينيين باعتبارهم الحلقة الأضعف، فيما رفضت الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها الجبهة الشعبية- القيادة العامة، تصريحات شعبان في حينه على لسان أمينها العام أحمد جبريل. ومن جهة أخرى، أكد النظام على تحالفه مع قوى المقاومة في الساحة الفلسطينية التي مثلت حركة حماس حتى المراحل الأولى من عمر الأزمة. إضافة إلى باقي قوى "تحالف الفصائل (القريبة من الخط السياسي للنظام في دمشق، أي محورها)."[3]

المعارضة والفلسطينيون في سورية

حاولت المعارضة السورية، ومنذ البداية نفي تهمة النظام عنها بـ(العمالة، واعتبارها يداً للمشروع الصهيوني في سورية يحاول إسقاط محور المقاومة، والممانعة)، فأكدت على محورية القضية الفلسطينية في تطلعاتها السياسية ما بعد سقوط النظام، واتهمت النظام بالوقت عينه باضطهاد الفلسطينيين واستخدامهم، معتبرةً أن المقاومة التي يعلنها النظام هي مقاومة لفظية للاستهلاك الداخلي ليس إلا. غير أن ذلك لم يكن ليمنع بأي حال من الأحوال من أن تتخذ أطراف تم تعريفها على أنها "متشددة" مواقف عدائية في بعض الأحيان من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وأن تذهب باتهامها الفلسطينيين على أنهم "عملاء للنظام". إضافة لاتهامهم بالمشاركة الفردية أو عبر التنظيمات بعمليات "التشبيح ضد المتظاهرين السلميين"- فاتهمت القيادة العامة، وحركة حماس بشكل أقل بممارسة القمع ضد المتظاهرين في مراحل سابقة، كما تشير الاتهامات إلى أن هذه الأطراف قد توعدت المتظاهرين بالحساب.

والحقيقة أن تعاطف صف شعبي واسع من اللاجئين الفلسطينيين مع المطالب الشعبية، التي اعترف حتى النظام بأحقية الكثير منها، لم يتم ترجمته إلى انخراط في صفوف الحراك الشعبي، انطلاقاً من التخوف السائد من نوايا المعارضة السورية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية. وإن ذهب ولا يزال بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى الاعتقاد أن الحسم لأي طرف من طرفي الأزمة السورية سينتهي غالباً بانتقام من الفلسطينيين. بيد أن آراء أخرى، وإن بنسبة قليلة، تغالي في مخاوفها من حسم المعارضة، معتبرة أنها ستمارس بحق اللاجئين الفلسطينيين ما مارسته المليشيا الطائفية في العراق ضد الفلسطينيين من تنكيل وقتل وتهجير.

وتذهب هذه الأصوات بشكل عام في البرهان على مخاوفها إلى الموقف الضبابي لقسم ليس بقليل من المعارضة السياسية، والكتائب المسلحة من اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية عموماً. يضاف إليها عمليات الاغتيال لضباط جيش التحرير الفلسطيني إلى واجهة الأحداث، وعملية ذبح ١٦ مجنداً من جيش التحرير الفلسطيني في منطقة ريف إدلب (٢٠١٢/٧/١٦)، التي تعتبر معقلاً رئيسياً للمعارضة المسلحة أثناء عودتهم في إجازة نهاية الأسبوع إلى مخيم حندرات في حلب. كل ذلك في وقت تتهم الحكومة المعارضة المسلحة "الجيش الحر" بتنفيذ هذه الأعمال، ونفي كتائب الجيش الحر لأي مسؤولية عن هذه الأعمال، وتحميل النظام المسؤولية في محاولة لـ"فك الوحدة الفلسطينية-السورية، وإحداث الفتنة".

المواقف الرسمية الفلسطينية

يمكن القول بأن اختلاف المواقف الرسمية للفصائل الفلسطينية، ورغم تعبيرها بشكلها الظاهري عن حالة الانقسام التي تعيشها الساحة الفلسطينية، فإنها وبشكل آخر تجسيد للاختلاف والانقسام الذي تعيشه الساحة السورية أيضاً. ففي حين تأخذ السلطة الوطنية الفلسطينية موقفاً واضحاً منحازاً للحراك الشعبي الذي تحول بشكل أكبر إلى مسلح لاحقاً- عبر مؤسسات جامعة الدول العربية، وتصويتها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة نهاية العام الماضي لمصلحة قرار يدين النظام السوري، ويطالبه بوقف القمع، وإفساح المجال لعملية الإصلاح التي يطالب بها الشعب السوري، فإن مواقف فصائل م.ت.ف، التي تتخذ من دمشق مقراً لها، أخذت شكلاً حيادياً من الصراع الدائر، وطالبت في بيانات عدة الشعب الفلسطيني في سورية "عدم فقدان البوصلة" على اعتبار أن القضية الوطنية هي "وجهة نضالنا"، وفي حين تقلب موقف حماس من مؤيد للنظام إلى محايد أو معادٍ في بعض الأحيان له في مراحل لاحقة لانتقال قيادات الصف الأول والثاني إلى خارج سورية. بقيت الجبهة الشعبية القيادة العامة، تمثل الحليف التاريخي للنظام، كما هو الحال مع تنظيم الصاعقة ذو الوجهة السياسية البعثية.

مخيم اليرموك... النقطة الفارقة

لم يكن قصف منطقة الرمل ومخيمها، ومخيم "الطوارئ" في درعا، ووقوع مخيمات حمص وحماة في أوقات أخرى على خط النار ليشكل فارقاً كبيراً في الموقف الشعبي والسياسي الفلسطيني، أو مواقف النظام والمعارضة منهم بأي حال من الأحوال. لكن دخول مخيم اليرموك باعتباره "العاصمة السياسية" للاجئين الفلسطينيين في سورية على خط الاحتجاجات يوم ١٤ تموز (يوليو) ٢٠١٢، في جنازة رمزية للشهداء الفلسطينيين الـ ٧ الذين سقطوا قبل ذلك بيوم في المظاهرات التي شهدتها منطقة دوار فلسطين الواصلة بين منطقة مخيم اليرموك والتضامن ويلدا، كان لها الكلمة الفصل، في اعتبار أن الموقف الشعبي الفلسطيني انتقل من الحياد، أو التأييد غير العلني للحراك إلى الموقف العلني المعلن. والواقع أن أكثر من ٢٥٠ فلسطينياً كانوا قد سقطوا حتى ذلك التاريخ على أرض سورية، مؤيدين ومعارضين على حد سواء. لكن الشهور الأربعة الأخيرة إن اتفقنا على اعتبار يوم ١٤ تموز (يوليو) علامة فارقة، حملت رقماً يصل إلى أكثر من ٣٠٠ ضحية جديدة أغلبهم من أبناء مخيم اليرموك.

ولا بد أن التحول الدراماتيكي الأهم كان في الأيام القليلة اللاحقة، والمتمثل في اتخاذ كتائب "الجيش الحر" من المناطق المحيطة بمخيم اليرموك، (التضامن، يلدا، الحجر الأسود، الميدان، القدم) مراكز لها، وخصوصاً بعد اغتيال "خلية الأزمة" التي ينتمي أعضائها إلى الحلقة الضيقة المقربة من الرئيس السوري في (٢٠١٢/٧/١٩)، أثراً كبيراً في تحول المخيم ساحة خلفية لكثير من المواجهات عسكرياً بين قوات النظام وكتائب الجيش الحر، ومركزاً رئيسياً لاستقبال النازحين من المناطق سابقة الذكر تجاوزوا في عددهم عدد النازحين إلى تركيا منذ بداية الأحداث وحتى الآن.

خاتمة

مع دخول مخيم اليرموك كجغرافيا ساحة المواجهات؛ انتقل وضعه الأمني كأكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سورية إلى وضع بالغ التعقيد والدقة، فمن جهة أعلنت الجبهة الشعبية-القيادة العامة عن تشكيل "لجان شعبية" مسلحة في أحياء المخيم مهمتها حفظ الأمن في المخيم، ومنع "عصابات" الجيش الحر كما صرح أمينها العام أحمد جبريل من العبث بأمن المخيم. في حين تحول التعاطي، ولو لفترة موجزة، مع اللاجئين الفلسطينيين من قبل النظام سياسياً وأمنياً من اعتبارهم حلفاء، إلى "ضيوف يسيئون التصرف" كما عبر عنه الناطق باسم وزارة الخارجية السورية جهاد مقدسي. في ذات الوقت، انتقلت تصريحات المعارضة من تحذير الفلسطينيين الوقوف إلى جانب النظام، وعدم التدخل بالشأن السوري الداخلي إلى امتداح الفلسطينيين واعتبار أنهم كانوا فاعلين، ومنذ البداية في الحراك الشعبي وتحويل المخيمات قاعدة دعم خلفية للجرحى والنازحين.

كل ذلك مصحوباً بمواقف لم ترق إلى المستوى المطلوب من رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ومثلها منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم يكن لها ولو موقف واحد واضح تجاه الموقف الضبابي الذي يلف وضع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وسقوط العشرات منهم ضحايا القصف المدفعي الذي يتبادل طرفا الصراع في سورية المسؤولية عنه.

بينما الحال هكذا، فإن كثيراً من الاعتداءات التي حصلت ضد اللاجئين الفلسطينيين اتسمت بالغموض لجهة الفاعل، مع تضارب المواقف بين وتجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية، من قبل مختلف الأطراف الفاعلة على الأرض. هذا إذا لم نتذكر نفي كل طرف مسؤوليته عنها. أما الأرقام فتتحدث عن عمليات نزوح، وهجرة للاجئين الفلسطينيين جماعية في بعض الأحيان، وأرقام تتجاوز البضعة آلاف، في ظل أزمة مفتوحة على الأسوأ.

---

* ضياء أيوب: صحفي وناشط حقوقي فلسطيني مقيم في دمشق.

١ يمكن مراجعة العدد (٤٧) من جريدة (حق العودة) ومقال الكاتب «اللاجئون الفلسطينيون في سورية» لمزيد من المعلومات حول موجات اللجوء الفلسطينية التي شهدتها سورية.

٢ عندما تحول تشييع شهداء اليوم السابق الذين سقطوا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، إلى منحى مختلف، حيث توجه قسم من المشيعين الغاضبين إلى مقر الجبهة الشعبية-القيادة العامة. في المخيم (الخالصة)، وقاموا بإحراقه متهمين الفصيل بإرسال أبناء المخيم إلى الموت مدفوعاً بمصلحة تصدير أزمة حليفه النظام السوري، وما أسفر عن هذه الأحداث المأساوية من سقوط ضحايا من الطرفين.

٣ يطلق على "تحالف الفصائل" اسم تحالف العشرة، وفي معظم الأحيان يتحول العشرة إلى ثمانية مع استثناء الجبهتين الشعبية والديمقراطية، اللتين كثيراً ما تأخذان موقفاً متمايزاً، ووسيطاً، من القضايا الوطنية الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية، وموقف النظام في دمشق، ولاحقاً لمرحلة التسعينيات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو، صار يعبر عن الخلاف السياسي الفلسطيني - السوري، بصيغة فلسطينية - فلسطينية تزعمت الطرف المناهض للسلطة الوطنية الفلسطينية فيها حركة حماس، وخصوصاً بعد أن غادرت العاصمة الأردنية عمان، وانتقلت بثقلها إلى دمشق بداية العام ٢٠٠١ في مرحلة أولى، ثم وفي مرحلة متقدمة من خلال ما تم التعبير عنه بصيغة الانقلاب في قطاع غزة على مؤسسات السلطة، والدعم السياسي الذي لقيته من دمشق باعتبار حركة حماس تعبر عن الجناح المقاوم، والممانع في الساحة الفلسطينية.

سوريا: الصراع المسلح داخلياً، وضرورة المساءلة الدولية

بقلم: غيل بولينغ*

تشير حركة الاحتجاجات العارمة في العالم العربي أو ما أصبح يعرف بـ "الربيع العربي" والذي بدأ بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠١٠ في تونس إلى بزوغ عهد جديد في الشرق الأوسط. لقد أطاحت الحركات المؤيدة للديمقراطية بالحكام المستبدين في كل من تونس، ومصر، واليمن وليبيا. كما أعلن قادة عدد من الدول أنهم سيتنحون عن الحكم بعد انتهاء ولايتهم الحالية، بما في ذلك الرئيس السوداني عمر البشير، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. أما الملك عبد الله في الأردن، فقد أعاد تشكيل حكومته ثلاث مرات رداً على الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح. وفي الكويت، فقد استقال رئيس الوزراء ناصر الأحمد الصباح وحكومته. وفي المغرب، فقد تم إجراء استفتاء على التعديلات على الدستور، ودخلت حيز التنفيذ في أيلول ٢٠١١، وهذا ادى الى إجراء انتخابات في تشرين الثاني ٢٠١١، على أساس الدستور الجديد. وفي الجزائر، تم رفع حالة الطوارئ بعد ١٩ عاماً. الاحتجاجات مستمرة في جميع أنحاء العالم العربي، وتداعيات الوضع الراهن في المنطقة ليست سوى بداية لمرحلة جديدة.

إذا ما تم النظر إلى الحالة السورية اليوم، فان صخرة الواقع هناك تقول: بان النظام لم يتح أي مساحة أمام الضغوط والحراك الشعبيين المطالبين بالإصلاح؛ بل خلافا لذلك، واجه النظام الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية التي بزغت في سوريا بالقمع الصلب. وما كان قد اتخذ شكل الاحتجاج السلمي بدايةً، ما لبث إلى أن تحول إلى حالة مكثفة من العنف. هذا في الوقت الذي لجأت فيه الحكومة إلى القصف المدفعي والمداهمات المسلحة على أماكن تواجد السكان المدنيين، محاولة بذلك قمع حركة الاحتجاج ووقف تصاعدها. ويمكن القول أن الحالة السورية اليوم تعبر عن حرب أهلية شاملة.

هذا بينما تشير تقديرات عدة إلى أنه في أكتوبر من العالم ٢٠١٢، بلغ عدد القتلى في سورية ما يقرب من ٣١،٠٠٠ من السوريين في النزاع المسلح الداخلي، والسواد الأعظم من هؤلاء هم من المدنيين. كما وتشير بعض التقديرات المتحفظة إلى أنه تم تشريد ما لا يقل عن ١،٢ مليون شخص، وعلى الأقل تشير التقديرات بأن ما يقارب من ٢٥٠،٠٠٠ قد فروا إلى خارج الأراضي السورية.

بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١٢، كان قد تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، ليكون مبعوثا مشتركا من قبل الأمم المتحدة والجامعة العربية، خاصاً بسوريا لمحاولة التوسط ببناء خطة سلام، وبتاريخ ١٦ آذار، قدم انان خطة مؤلفة من ستة نقاط إلى طاولة الأمم المتحدة. وبتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١٢ أنشأ مجلس الأمن الدولي هيئة مراقبة ورصد عرفت لاحقاً باسم: بعثة الأمم المتحدة للرقابة في سوريا "UNSMIS"، وذلك بغية مراقبة وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع وإعطاء الفرصة المطلوبة لخطة السلام. وعلى الرغم من التواجد الفعلي ل٣٠٠ مراقب من مبعوثي الأمم المتحدة على الأرض، إلا انه وبحلول أيار كانت هدنة وقف إطلاق النار قد انهارت بالكامل في الشق العملي. وتالياً لذلك، كان السيد أنان قد قدم استقالته من المهمة الموكلة إليه في سوريا في ٢ اب ٢٠١٢. وقد ألقى اللوم ومسؤولية استمرار العنف على كل من نظام الرئيس بشار الأسد والمتمردين في المعارضة المسلحة، هذا فضلا عن حالة الجمود التي اعترت مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن. بعد ذلك تم حل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في يوم ١٩ من الشهر ذاته.

وقد دعت العديد من منظمات حقوق الإنسان البارزة مجلس الأمن الدولي، لإحالة المسألة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية ICC للقيام بالتحقيق والمقاضاة المرتقبة. من بين المنظمات الداعية لذلك كانت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، إلى جانب كل من نافي بلاي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كذلك. علما بأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إنما يتيح المجال أمام مجلس الأمن لإحالة القضايا الى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا ما تم فعلا فيما يتعلق بليبيا في شباط٢٠١١، وكذلك بالنسبة لغرب إقليم دارفور في السودان عام ٢٠٠٥. وحتى اللحظة، فهناك عضوان دائما العضوية في مجلس الأمن يعارضان الجهود المبذولة لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهنا نقصد روسيا والصين، على خلاف باقي أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية الذين لم ينفكوا في دعوتهم لصالح إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. أما الولايات المتحدة فهي تفضل الخيار الأخير تماماً كما فعلت ضمن الحالة الليبية.

وفي ظل هذا الجدل كانت وزيرة الخارجية الأميركية في عهد ولاية الرئيس كلينتون السيدة مدلين اولبرايت، قد دعت بشكل علني لإحالة قضية سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت عينه، قام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وبدعم سخي من الولايات المتحدة الأمريكية، بإنشاء لجنة تقصي حقائق في سوريا في ٢٢ آب ٢٠١١ بهدف البدء بجمع أدلة عن الانتهاكات للقانون الدولي في سوريا تحت قيادة الخبير القانوني البرازيلي باولو بينيرو والدبلوماسية الأمريكية كارين ابو زيد (المفوض العام السبق للاونروا). وتمثلت جملة ما قامت به هذه اللجنة إجراء مقابلات مع ما يربو عن ال ١١٠٠ من اللاجئين والفارين. ولكن لم يتم السماح لهذه اللجنة بدخول سوريا. وقد نجحت اللجنة بجمع قوائم سرية بالأسماء الفردية وأسماء الوحدات والمجموعات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقامت بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد صدر عن هذه اللجنة ثلاثة تقارير متتالية، في الأول من تشرين ثاني ٢٠١١، وشباط ٢٠١٢. أما التقرير الثالث فجاء في ١٠٢ صفحة بتاريخ ١٦ اب ٢٠١٢. وفي أيلول المنصرم تم تجديد ولاية هذه اللجنة لسنة أخرى، وأضيف إليها السيدة كارلا ديل يونتي (رئيس الادعاء للمحكمة الجنائية الدولية سابقاً).

مقاتلون من الجيش السوري الحر، تموز ٢٠١٢ (المصدر، الكويتية.كوم)

تطبيق القانون الدولي في النزاعات الداخلية المسلحة

كمدخل أولي للمجادلة في هذا الإطار؛ فانه لا بد من حسم مسألة قانونية جوهرية، أي فيما إذا كان الصراع هو عبارة عن مجرد اضطراب داخلي يمر ببلد ما، وبالتالي يحكم هذا الاضطراب/الصراع عبر آليات القانون المحلي لهذا البلد وكذلك قانون حقوق الإنسان الدولي. أما إذا صنف هذا الصراع كصراع مسلح غير دولي، فان القانون الدولي الإنساني يضاف إلى القوانين التي تنطبق على هذه الحالة.

والنظر إلى فرعي القانون الدولي (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني) فان كلاهما يستمدان قواعدهما وتشريعاتهما من المعاهدات والقانون الدولي العرفي (والذي يأتي بمعنى الممارسة الفعلية والمنتظمة للدول التي بلغت حد تشكيل قناعة بأنها (الممارسة) التزام دولي يترتب على مخالفته قيام المسؤولية الدولية). وخلال صياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العام ١٩٩٨، دونت القواعد في القانون الجنائي الدولي استناداً إلى القواعد القائمة في قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى القانون العرفي.والتي بموجبها يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية منتهكو هذه القواعد.

قامت لجنة التحقيق بشأن سوريا، بالتثبت من الوقائع على الأرض في سوريا منذ شباط ٢٠١٢، وتوصلت في تقريرها الثالث إلى ان المعطيات تشير الى وصول العنف بما في ذلك الممارس من قبل منظمة "الجيش السوري الحر" إلى حد يمكن من اعتبار الصراع في سوريا عبارة عن نزاع مسلح داخلي، مما يتطلب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بالترافق مع النظام الحالي للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

جرائم الحرب في النزاعات المسلحة الداخلية

يحدد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أربعة أشكال من الجرائم التي تدخل ضمن إطار اختصاص عمل المحكمة وصلاحياتها، وهي:

١. جريمة الإبادة الجماعية،
٢. الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية،
٣. جرائم الحرب،
٤. وجريمة العدوان.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ان جريمة/جرائم العدوان لا تزال بحاجة للتعريف، على خلاف الأشكال الثلاثة الأخرى المنصوص عليها ضمن نظام روما الأساسي. أما فيما يتعلق بجرائم الحرب، فهناك قائمتان منفصلتان في نظام روما الأساسي، أولهما تتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية، أما الأخرى فإنها تتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية/المحلية. وقد تم سن قانون جرائم الحرب حول النزاعات الداخلية، أولاً، من ضمن المادة ٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في ١٢ اب ١٩٤٩. حيث تم إدراج أربعة أعمال محددة ضمن هذه المادة المشتركة وهي: " أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكا فعليا في الأعمال الحربية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا السلاح، وكذلك أولئك الذين باتوا عاجزين عن القتال بسبب تعرضهم للإصابة و المرض أو الاحتجاز أو أي سبب آخر:

١. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبشكل خاص القتل بجميع أشكاله، والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب،
٢. الاعتداء على الكرامة الشخصية، وبشكل خاص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، احتجاز الرهائن، وإصدار الأحكام وتنفيذ إعدامات دونما وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموما والتي لا غنى عنها.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، فان نظام روما الأساسي في المادة ٨ (٢) (٥) يشتمل على ١٢ شكلا من الأعمال الأخرى مثل " الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي".

الانتهاكات الموثقة من قبل لجنة التحقيق بشأن سوريا

قدمت اللجنة الدولية للتحقيق بشأن سوريا النتائج الأولية لتحقيقها فيما يتعلق بالصراع في سوريا، على الرغم من أنها لا تعد محكمة، ولكن أعضاءها يتمتعون باحترام بالغ التقدير كخبراء في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي. كانت اللجنة قد وجدت في تقريرها الصادر في ١٦ أب ٢٠١٢ أن: "هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الحكومية وقوات الشبيحة ارتكبتا جرائم ضد الإنسانية، بما يشمل ذلك من قتل وتعذيب وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. من ضمن ذلك القتل غير القانوني والتعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز، إضافة للعنف الجسدي، والهجوم العشوائي والنهب وتدمير الممتلكات". كما وجدت اللجنة أن قوات النظام والشبيحة يتحملون مسؤولية مجزرة "الحولة". وقد أكدت اللجنة النتائج السابقة بتصريحها أن "هذه الجرائم إنما قد ارتكبت كانتهاكات تستند إلى سياسة الدولة". ومن اللافت للنظر أن اللجنة قد وجدت أيضا ان هناك جرائم حرب وانتهاكات تم ارتكابها من قبل الجماعات المناهضة للحكومة، وان لم يكن بذات التكرار والخطورة لتلك الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والشبيحة.

دعوات مجلس الأمن الى المحكمة الجنائية الدولية

يتطلب نظام روما الأساسي عددا من التوجيهات والشروط المسبقة لممارسة الولاية القضائية من جانب المحكمة الجنائية الدولية، وهي كالتالي:

١. أن تكون الدولة التي وقع السلوك أو الفعل على أراضيها، أو على متن سفينة أو طائرة تابعة لها طرفاً في نظام روما الأساسي،
٢. كما يجب على الدولة التي يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها، أن تكون طرفا في نظام روما الأساسي.

وتنص المادة ١٣ (أ) من نظام روما الأساسي على أن الدول الأطراف تكون هي التي أحالت الحالة/الحالات إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية. بينما ينص الفرع (ب) من المادة ذاتها على أن مجلس الأمن الدولي، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قد يحيل أيضا حالات للمدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.

حتى الآن لم يحل مجلس سوى اثنتين من الحالات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والمقصود هنا هو حالة ليبيا في العام ٢٠١١، وحالة دارفور في العام ٢٠٠٥. وفي كلتا الحالتين سالفتي الذكر، فقد قام الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، والذين يمتلكون حق النقض-الفيتو-، بالتصويت لصالح القرارات أو الامتناع المحايد عن التصويت، لكن لم يستخدم أي من هذه الدول حق النقض لأي من مشروعي القانون، مما مكن مجلس الأمن من تمرير القرارين/الحالتين. ولكن في حالة دارفور كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد امتنعت عن التصويت، مشتركة في امتناعها هذا مع الصين، والعضوين غير الدائمين في مجلس الأمن، وهما كل من الجزائر والبرازيل. بينما صوتت بالإيجاب فيما يتعلق بحالة ليبيا، حيث جاء التصويت على هذه الحالة بالإجماع.

وبالرجوع الى الحالة القائمة في سوريا، فنجد كل من روسيا والصين، الدولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن، منعتا اتخاذ تدابير تسعى للضغط على سوريا من داخل مجلس الأمن في سبيل إنهاء الصراع. وفي حال أحيل هذا المقترح بالشأن السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية فهناك توقعات منطقية بإشهار ورقة الفيتو ضمن أروقة مجلس الأمن. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد دعت لمخرج من هذا القبيل. وفي ذات الوقت، يتبدى بكل وضوح وفقاً للنتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا، أن هناك انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ترتكب في سوريا من مختلف الأطراف المتورطة في الصراع. حيث تأتي هذه الانتهاكات من ضمن الباب التعريفي للجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهنا من الضروري ملاحظة وجوب تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى القانون الجنائي الدولي بشكل موحد في جميع الأطر فيما يتعلق بجميع الدول. كذلك من الضروري أن لا يقتصر تطبيق هذه الرزمة القانونية الدولية بشكل انتقائي على دولة دون أخرى او طرف دون آخر؛ فالتطبيق السليم لا يجب ان يعتمد على الانتقائية كي لا يثير الانتقاد وبالتالي يقود الى تطبيق ما يعرف بسياسة "المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي" (الكيل بمكيالين).

وقد ظهرت دعوات مختلفة فيما يتعلق برأب الصدع السوري، وكانت منها دعوة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في يوم ١٣ تشرين اول ٢٠١٢، إذ كان قد دعا إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي. عطفاً على ذلك فقد وصف مجلس الأمن على انه يشكل "نظام عدم مساواة غير عادل"، وغير ممثل لإرادة جميع البلدان. وفي حديثه عن الوضع في سوريا عقب قائلا: "إذا كان علينا الانتظار لعضو أو عضوين من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن.. إذن علينا ان نعرف في المقابل ان مستقبل سوريا سيكون في خطر".

في معرض آخر؛ يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية امتازت باستخدامها التاريخي لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، حماية منها لإسرائيل من الانتقادات لمعاملتها للفلسطينيين. ويشكل الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة خلال شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تحت مسمى عملية "الرصاص المصبوب" خير مثال على التغطية الأمريكية لإسرائيل. ومن نتائج هذه العملية العدوانية سقوط ما بين ١,١١٦ الى١,٤١٧ ضحية ما بين الفلسطينيين مقابل ١٣ ضحية في الجانب الإسرائيلي (٤ منهم سقطوا "بنيران صديقة"). وفي وقته تم تشكيل لجنة تقصي حقائق بموافقة مجلس حقوق الإنسان، بقيادة القاضي والخبير القانوني الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون. حيث جاء في تقرير غولدستون إدانة لكل من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بنسب متفاوتة فيما يتعلق بارتكاب الانتهاكات من مستوى جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. وقد شددت اللجنة في توصياتها على أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بتقديم ال ٥٧٥ صفحة التي يقع فيها تقرير غولدستون إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وكان يفترض في هذه الاسنادات ان تشكل موضوعاً للإحالة من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية. علماً أن مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون في الساحة الدولية تقع بالمستوى الأول على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفقط في ظل تحمل هذه المسؤولية بشكلها الكامل يمكن لحالة عدم التوازن والكيل بمكيالين أن تختفي، كما يجب أن تقف أطراف الصراع في سوريا أمام مسؤولياتها في انتهاك القانون الدولي وهذا الوجوب لا يستثني الانتهاكات الإسرائيلية كذلك.

* غيل بولينغ: ناشطة حقوقية وخبيرة قانونية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

التدوين بوابة لفلسطين: فيسبوك مثالاً

بقلم: محمد نور أحمد*

لا شك أن ما جرى وما زال يجري في العالم العربي من جملة الأحداث العاصفة، والتي لعب بها الاعلام بكافة أنواعه وأشكاله الدور الأكبر، قد غير الكثير من المفاهيم وأساليب العمل الإعلامي والتواصل في البلدان التي شهدت تلك الأحداث. وبالطبع، لم يكن المشهد الفلسطيني غائباً عنها كذلك. على الرغم من انحداره في أوقات كثيرة إلى مراتب متأخرة عن الوجهة التي كان قد احتلها في فترات سابقة بفعل سخونة الحدث وحساسيته في بلدان عربية أخرى.

لعل المتغير الأكبر في هذا الحقل؛ كان بارتفاع شأن المدونات من جهة، ودخول مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة على خط انتاج الأخبار والتواصل وتبادل المعلومات من جهة ثانية. فهذه الأدوات وأشكال التواصل الموازية لها، تخطت ذلك لاحقاً وأسهمت بشكل كبير ليس فقط في نقل الخبر وتحليله، بل بصناعة الحدث برمته ونقله وتوثيقه.

يعتبر موقع ال"فيسبوك"، والذي تجاوز عدد افراد مملكته المليار حتى أواخر أيلول/سبتمبر الماضي، التطبيق الأسهل والأوسع انتشاراً على الشبكة العنكبوتية من بين المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي. ما دفعه ليكون الوجهة الأولى للنشطاء والمعارضين السياسين والحقوقين وتيارات المثقفين والموسيقين وغيرها من التيارات للتجمع والتواصل والوصول بقضاياهم الى أبعد مما كانوا يفترضون.

صفحات الحملات التعبوية

في ظل هذه المتغيرات المتسارعة في عالم "الميديا"، فإن الحالة الفلسطينية لم تنتظر كثيراً للدخول على خط استخدام المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي في مسيرة نضالها الوطني. فقد كانت صفحة "الانتفاضة الفلسطينية الثالثة" المحطة الرئيسية الأولى التي تم الدعوة لها بعد اندلاع ما بات يعرف بـ"الربيع العربي" بداية العام ٢٠١١. وقد وضعت صفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة على فيس بوك مجموعة من الدعوات ل"مسيرات مليونية" يخطط لها الشبان الفلسطينيون والعرب والمسلمين والأحرار في كل الارض على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في يوم ١٥ أيار/مايو عام ٢٠١١ (الذكرى ٦٣ للنكبة)، بحيث تكون العودة إلى فلسطين هدفاً لها.

والحقيقة أن الرضوخ للطلب الإسرائيلي الرسمي من إدارة موقع الفيسبوك بإغلاق صفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة يوم ٣٠ آذار/مارس من العام المنصرم، بعد أن كان عدد المشاركين في الصفحة المذكورة قد وصل إلى ٣٥٠ ألفا، كما أن الضجة الإعلامية التي رافقتها، جعلت للمشروع قوائم يمشي عليها. وهو ما تم تكريسه في يوم النكبة عبر انطلاق مسيرات حاشدة على الحدود اللبنانية والسورية، وكان قوام هذه المسيرات من اللاجئين الفلسطينيين ومواطنين من هذه البلدان. إضافة إلى مخيم قلنديا في القدس المحتلة، وما وقع هناك من اشتباكات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي. كذلك الحال مع المضاعفات على حدود الجولان السوري المحتل، التي تمثلت باختراق الشبان الفلسطينيين للأرض منزوعة السلاح إلى بلدة مجدل شمس المحتلة حيث اعتصموا هناك مع أهالي البلدة ساعات قبل أن يعودوا إلى الطرف السوري من الحدود.

المحطة المفصلية الثانية كانت متزامنة أيضاً هذا العام مع ذكرى النكبة الفلسطينية، وهذه المرة تحت عنوان التضامن مع الأسرى الفلسطينيين المحتجزين إدارياً والمضربين عن الطعام في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي. حيث دعت الحملة إلى توحيد صور "البروفايل" الخاصة بمشتركي الفيسبوك، والصورة عبارة عن أسير معصوب العينين يرتدي الزي البني الذي تفرضه قوات الاحتلال، مكتوب عليه كلمة اختصار تشير لـ "مصلحة السجون الإسرائيلية" وجهاز الـ"شاباص".

للحقيقة فان هذه الحملة أحدثت ضجة أكبر من الحملة الأولى، إن على صعيد المتضامنين الذين قدر عددهم بنحو ٢٤ مليون شخص قاموا بتغيير صورهم وتوحيدها ضمن اطار الحملة، او على صعيد التأثير على السلطات الإسرائيلية وإزعاجها. فساهمت الحملة بحمل أصوات المعتقلين الفلسطينيين إلى العالم بشكل إيجابي قل نظيره اعلامياً والكترونياً.

الصفحات الإخبارية

غزة الان؛ ليس اسما لقناة تلفزيونية أو صحيفة يومية. إنها صفحة إخبارية على موقع الفيس بوك بلغ عدد مشتركيها اكثر من ١٥٠ الف مشارك حتى نهاية أيلول/سبتمبر الماضي. تلك الصفحة شأنها شأن الكثير من الصفحات الأخبارية الفلسطينية التي تقدم خدماتها الأخبارية المجانية على مدار الساعة. ويحرص الاعلاميون من داخل القطاع وخارجه على متابعة تلك الصفحات خلال الأحداث الساخنة نظراً لسرعتها في نقل الخبر، هذا بعيداً عن الحكم على مدى مصداقيته والثقة بمصدره.

أما خلال الأحداث الجارية في سورية، فقد نالت المخيمات الفلسطينية شأنها شأن باقي المناطق السورية حصتها من الاشتباكات والقصف، ونتيجة لذلك سقط العديد من الشهداء والجرحى. هذا ووصل عدد الصفحات الإخبارية الفلسطينية التي نقلت أخبار المخيمات وما كان يجري فيها إلى أكثر من ٤٠ صفحة. على سبيل المثال بلغ عدد مشتركي إحدى الصفحات المعروفة باسم "مخيم اليرموك نيوز" أكثر من ٤٥ ألف مشترك، وعلى الرغم من ضعف امكانياتها استطاعت بعض تلك الصفحات تغطية ما يجري لحظة بلحظة، وكانت المرجع الأول لأخبار الكثير من الفلسطينيين في الداخل والشتات فيما يتعلق بمعرفة أخبار الفلسطينيين والسوريين في سوريا. هذا ما يدفع للقول ان هذه الصفحات تفوقت في ظاهرة ملفتة على القنوات الإخبارية الفضائية، التي كان لها الدور المهيمن في مشاهدة واهتمام المتتبعين للأخبار والأحداث في الوقت السابق لانتشار ادوات التواصل الالكتروني.

لم يقتصر الأمر في المخيمات الفلسطينية على الصفحات الاخبارية، فهنالك المئات من المجموعات والصفحات التي تنشط بالتدوين غير المنظم ليوميات اللاجئين الفلسطينيين ونشاطاتهم الثقافية والسياسية والاجتماعية وتطرح قضاياهم الداخلية والخارجية. ناهيك عن تلك المجموعات التي تمجد الوطن الأم وتعزز الانتماء للتراب وتستعرض من خلال يومياتها ومشاركات اعضائها تاريخ الشعب الفلسطيني، أدبه، فنه، ونضاله.

عشرات الصفحات على سبيل المثال تحتفي بمحمود درويش وغيره من الشخصيات الادبية والمقاومة الفلسطينية، وأخرى تعنى بالأدب الفلسطيني. وفي اتجاه اخر، يمكن العثور على غيرها ممن تعنى بالذاكرة الفلسطينية وغالباً ما تنتهي أسماء تلك المجموعات أو تبدأ باسم فلسطين.

في احصاء مستعجل، نقول أن عدد الصفحات أو المجموعات التي تنتهي أو تبدأ او يتخللها اسم فلسطين قد تجاوز الألفان صفحة ونيف. بالإضافة إلى صفحات ومجموعات مدن ومخيمات وتجمعات الفلسطينيين في العالم. ففي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيون ينشط الشباب الفلسطيني ،فيسبوكيا، من خلال أكثر من ٥٠٠ صفحة ومجموعة تحمل اسم المخيم وحده فقط.

بالرغم من أن الكثير من الاعلامين والمهتمين يرى بأن تلك الصفحات يعيبها فقدانها الرقابة، يرى آخرون أن موقع الفيسبوك وسهولة انشاء صفحة أو مجموعة وبدء التدوين فيها، على الرغم من افتقاره للرقابة الا ان هذا الجانب لا يجعل غيرها من المحطات او الصحف أو اي وسيلة تواصل أخرى "لا تفتقر" إلى الرقابة أكثر موضوعية وشفافية. فما نشهده اليوم من زيف اعلامي وكذب وتشويه على الفضائيات وفي الصحف والاذاعات التي يمتهن العديد منها هذا الزيف، لا يكاد يوقفه او يحاسبه اي رقيب او مانع. لذا فان مواقع صفحات التواصل الاجتماعي وبالرغم من النقد الكبير الموجه لفوضويتها وأشكال انتشارها؛ إلا أنها اليوم أصبحت جزءا لا يتجزأ من منظومة الحياة الانسانية بكامل مكوناتها.

* محمد نور أحمد: صحفي ومدون مختص بشؤون متابعة الحملات الشعبية الكترونياً- دمشق.

الحراك الشبابي الوطني الفلسطيني ثوري خارج النمطية والقولبة

بقلم: جنان عبده*

اكتسحت ثـورات الشباب العربي شـوارع العديد من المدن والعواصم والقرى العربية منذ عامين تقريبا. وامتلأت صفحات التويتر والفيسبوك بصور المتظاهرين وبشعارات تطالب بالثورة والتغيير. وقد كان مضمون الشعارات المرفوعة في التظاهرات أو المرسومة على جدران الشوارع، أو تلك التي تم تعميميها بالوسائل الالكترونية المذكورة، قد شمل روح الثورة والمطالب التي وقفت في مركزها، من "حرية وعدالة اجتماعية"، وصولاً إلى إسقاط الأنظمة الرجعية القمعية وزوالها والمطالبة بمحاكمة رموز هذه الأنظمة، والمطالبة بأنظمة ديمقراطية، وبممارسات ديمقراطية. كذلك اشتمل مضمون الشعارات الاعتراض على حكم العسكر أو قبضة أجهزة الأمن والمخابرات، ولم يكن الشباب الفلسطيني خارج هذه الصورة. وفي ظل هذا الربيع العربي والحراك الشبابي الثوري الشعبي في البلدان العربية التي لم تعد ترضى بالاستعمار سواء الخارجي أو الداخلي، برز دور الشباب الفلسطيني أيضا.

تاريخيا لعب الشباب الفلسطيني دورا رئيسيا في مناهضة الاستعمار على ارض فلسطين وفي مقاومة الصهيونية، سواء بأشكاله السلمية أو بالكفاح المسلح. ولاحقا في مقاومة الوجود الإسرائيلي وسلب الأرض وتهجير الشعب. وتميزت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالحضور الشبابي فيها، حيث امتلأت السجون الإسرائيلية فترة الانتفاضة الأولى والثانية بأعداد هائلة من الأسرى الشباب والشبان صغار العمر، الذين تم اعتقالهم على هذه الخلفية.

وفي الداخل الفلسطيني، أي داخل ما يعرف بالخط الأخضر، لعبت حركات سياسية وشعبية أدوارا في مناهضة "الأسرلة" ومنع محاولات محو الهوية الفلسطينية، وفي مقاومة المشروع الصهيوني بالسيطرة على الأرض-البيت-المكان، فتشبثوا بالهوية بكل مقوماتها. وشهدت المقاومة حضورا وحراكا شبابيا في كل المعارك منذ النكبة، مرورا بمقاومة سياسات الحكم العسكري، ومقاومة سلب الأرض وتهويدها سواء في الجليل مع خطة "كيننغ" التي انتهت بالمقاومة الشعبية والتي يتم إحيائها سنويا في يوم الأرض، ومخطط "برافر" في الجنوب الذي يلقى تصديا ضخما، و وأيضا قانون الخدمة المدنية ومواجهة الخدمة العسكرية وجملة السياسات الاقتلاعية الصهيونية.

برز دور الحراك الشبابي الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ٤٨ والمحتلة عام ٦٧ في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وأثبت نفسه بجدارة على ساحة العمل الوطني. ويمكن القول أنه سبق القيادات التقليدية والأحزاب في حراكه السريع والشعبي وفي تحديث طرق التظاهر والتجنيد واستعماله لتقنيات الفيسبوك والتوتير واليوتيوب وتسخيرها لمعركته.

يطرق هذا المقال القضايا الأهم في الحراك الشبابي الفلسطيني، ويعرض التحركات الشبابية الأبرز في فلسطين المحتلة عام ٤٨ والمحتلة عام ٦٧، مع تسليط الضوء على اوجه التشابه، في المضامين، والهموم، والتقاطع والتعاون في العمل على جانبي الخط الأخضر.

الحراك الشبابي الفلسطيني

إن كون الثورة الحقيقية لا تكتمل إلا إن كانت ثورة تنادي بالعدل الاجتماعي وبوقف التمييز على أساس الطبقة أو الدين أو الجنس، او العرق، فإن مراجعة الشعارات التي يحملها الحراك الشبابي الفلسطيني في السنتين الأخيرتين تدلل على أنه حراك واعد، وأن "أوسلو" لم تنجح في القضاء على الروح الثورية والوعي الوطني لدى شبابنا الفلسطيني، وأن كل سياسات اسرائيل بهدف "أسرلة" فلسطينيي ٤٨ ومحو ذاكرتهم وانتمائهم الوطني لم تنجح أيضا. حيث يدمج الحراك الشبابي بشكل واضح بين مفاهيم الثورة الحقيقية فيقاوم الاحتلال بكل تجلياته، ويدعو لضرورة وقف الانقسام الداخلي وينبه من خطورة العودة للمفاوضات، ويؤكد على أهمية التشبث بالثوابت الفلسطينية في محوريها: الأرض والإنسان. وقد وضع الشباب قضية تحرير الأسرى في صلب مطالبه، كما أنه يرفض التطبيع ويرفض الأسرلة، ويرفض ويقاوم العنف الداخلي والطائفية والتمييز الطبقي والتمييز ضد النساء على أساس الجنس.

الحراك الشبابي في فلسطين ٤٨

تاريخيا لعبت الحركة الطلابية في مناطق الـ ٤٨، دورًا هامًا في تنظيم الطلاب ومتابعة قضاياهم وتعبئتهم وطنياً، وتبوأت قيادات الحركة الطلابية فيما بعد مناصب قيادية مختلفة في الأحزاب وأطر تمثيلية كلجنة المتابعة والجمعيات الأهلية. ورغم التراجع الذي تشهده الحركة الشبابية الحزبية والطلابية أحيانا في أدائها، فان حراكها يبقى سباقا ويسبق في مواقفه وتحركاته في كثير من المرات الأحزاب التي ينتمي لها.

منذ الثورات العربية برز على المستوى الشعبي وفي الجامعات الحراك الشبابي الذي سبق الأحزاب ولجنة المتابعة بردة فعله وبآليات التظاهر التي استحدثها وباستخدام التقنيات الحديثة لنشر أفكاره والتجنيد لنشاطاته. وليس صدفة أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية ترصد تحركات الشباب الوطني على الفيسبوك والتويتر، فقد صرح محققوها للشباب والشابات الذين تم استدعائهم للتحقيق بعد الحراك التضامني مع أسرى الحرية في "إضراب الأمعاء الخاوية" الذي انطلق في أيلول الماضي ولاحقًا في آذار-نيسان ٢٠١٢، على أنهم يراقبون كل ما يكتب وينشر هناك.

طبعا الحراك الشبابي الشعبي على مستوى حزبي الذي تقوم به شبيبة الأحزاب، سواء انتظمت بأطر خاصة ضمن الحزب كما في التجمع الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وأبناء البلد، أو اندمجت بهيئات الحزب كما في الحركة الإسلامية؛ فإنه مستمر، لكنه يتبع لقرارات الحزب ويدور في إطاره. والحراك في قضايا معينة كقضية الأسرى شهد تفاوتا بين شبيبة الأحزاب وبين الأحزاب نفسها، وأحيانا للأسف يشهد هو الآخر توترا وتنافسا لا يعود لمصلحة القضية نفسها فيصير المكسب الحزبي فوق القضية ذاتها، الأمر الذي دفع مجموعات شعبية كـ "جائعون للحرية" مثلا، للانطلاق متخطية الخلافات والمسابقات الحزبية.

قضية أسرى الحرية في صلب الحراك الشبابي في ٤٨ و٦٧

نلاحظ فيما يتعلق بقضية أسرى الحرية، أن الشباب الفلسطيني من مناطق ٦٧ و ٤٨، قد توحد بالشعار وبالمطلب في تحرير الأسرى وفي تجنيد الشارع لأخذ دوره في هذه القضية، وفي حث السلطة الفلسطينية على عدم التخاذل وعدم دخول المفاوضات مع الإسرائيليين. وانعكست هذه المطالب في التظاهرات والاعتصامات وفي دخول الشباب في إضرابات تضامنية عن الطعام، كما أن صفحات على الفيسبوك والتويتر والمواقع الالكترونية تم فتحها خصيصا لهذا الهدف. كان الأبرز ضمنها: جائعون للحرية، الحراك الشبابي، شباب من أجل الأسرى، "شباب بنحب البلد" "شباب التغيير، الحراك الشبابي للأسرى المحررين، حراك حيفا، مجموعة غسان كنفاني-عكا، ثوري على كل سلطة.

وقد برز بشكل خاص الحراك الشبابي من قبل مجموعات مسيّسة لكن مستقلة إلى جانب روابط الطلاب الأكاديميين، خاصة في قضية إضراب "الأمعاء الخاوية" الذي خاضه أسرى الحرية في أيلول الماضي ٢٠١١. المميز في بنية مجموعة "جائعون للحرية "اذا ما تعاطينا معها كمثال، أنّها قامت بالأس اس بمبادرة الشباب أنفسهم، وليس بمبادرة حزب أو جمعية، وأنها تحمل اله مّ القومي والقضية الوطنية. مع أن المنتمين لها مسيسين ومنتمين سياسياً لكنهم سبقوا الأحزاب ولجنة المتابعة وكانوا محدثين في أساليب التظاهر. وتم استعمال تقنيات الفيسبوك بشكل خاص وتسخيرها للقضية. كما أتاحت الإمكانية أيضا لفئات شعبية وطلابية وعمال وغير محزبين للانضمام لها والتعبير والمشاركة من خلالها.

مسيرة شبابية في مخيم برج البراجنة (المصدر: النجدة)

كانت المجموعة قد نظمت سلسلة من النشاطات. ففي حيفا أقيمت خيمة إعتصام وتم تسمية ساحة في وسط حيفا بساحة الأسير، ورفعت الأعلام الفلسطينية وشعارات التضامن مع أسرى الحرية. حيث خاض في حينه ١٢ شابا وفتاة إضراباً تضامنياً عن الطعام بموازاة إضراب الأسرى واستقطبت شخصيات وطنية ومن الناشطين/ات في القضية وفنانين/ات، إضافة إلى أهالي أسرى، حيث تمت استضافتهم في الخيمة ليتحدثوا لجمهور الشباب الذي كان يلتقي يومياً وغالبا ما كان اليوم يبدأ بمسيرة وحمل شعارات ثم اجتماع. ومما جاء في بيان تأسيس المجموعة:

لقد مرّ الأسبوع الثاني من جوع أبناء شعبنا الأسرى في سجون الإحتلال، في إضرابهم عن الطعام إحتجاجاً على إعتقالهم في أحقر الظروف الممكنة، وقد آن الأوان لنثبت موقفاً حاسماً يعيد معاناة الحركة الأسيرة إلى رأس سلم الأولويات في نضال شعبنا الفلسطيني .لذا، فقد بادرت مجموعة من الشابّات والشباب من داخل فلسطين المحتلة ومن كل الأطياف والفئات السياسية، إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام والاعتصام في مدينة حيفا، انطلاقاً من يوم السبت، الموافق ٨،١٠،٢٠١١، تمام الساعة الثامنة مساءً، تضامناً مع مطالب الحركة الأسيرة، وتماهياً مع نضالها الشرس ضد الإحتلال وسجونه...

تهدف هذه الخطوة إلى إعلان الدعم الكامل لمطالب الحركة الأسيرة، وأولها الحرية الكاملة من الأسر. وكذلك إلى رفع الوعي وتجنيد الدعم الجماهيري والمؤسساتي إلى نضال الأسرى ومعاناتهم، وتشكيل أرضية صادقة لانطلاق الاحتجاج الشعبي العنيد والمُلحّ ضد الاحتلال وسجونه...

من الضروري أن نؤكد أننا نعتبر كل الفئات الوطنية شريكة في هذا العمل، ومدعوة للمساهمة والدعم والمشاركة في إحياء النشاطات والمبادرات. ونحن نناشد الحركات والأحزاب الوطنية، وكذلك الجمعيات الأهلية، خاصةً العاملة في مجال حقوق الإنسان، والحركة الأسيرة والشؤون القانونية، بالانضمام إلى هذا النضال الوطني الموحّد الذي لا يهدف إلا للمطالبة بحق المناضلين ضد الإحتلال بالحرية، منسجماً حتى النهاية، مع مطالبهم وقراراتهم. كما ونوجّه مناشدة خاصة وحارة إلى أهلنا، أهالي أخوتنا الأسرى داخل أراضي الـ٤٨، للوقوف إلى جانبنا.

من الشعارات التي ميزت هذه التحركات كانت شعارات عامة تخص جميع الأسرى وشعارات تحدثت عن أسرى بشخوصهم وشملت أسرى ال٤٨، نذكر من هذه الشعارات : "إصحوا كي لا أموت"، "نحن أيضا كرامتنا أغلى من الذهب"، "صمتنا حكم إعدام بحق أسرانا الأبطال، صمودهم صمودنا"، "تحيتنا العالية ... للأمعاء الخاوية"، "ويا انتفاضه اشتدي اشتدي... في كل السجون امتدي... صبي نارك ع المتعدي"؛ "يا أسير سير سير... وإحنا معاك للتحرير"؛ "قسماً قسماً عاهدنا... اسرانا اللي في السجون عهد الثوره ما بنخون... لا متساده ولا نحشون فلتسقط كل السجون ... من نفحه حتى الدامون".

وعلى جزء آخر من ضفاف فلسطين، تبنى الشباب الفلسطيني في مناطق ٦٧ والقدس قضية أسرى الحرية ورفض الانقسام والمفاوضات ورفض التطبيع في محور أعماله وانعكس في شعاراته وتظاهراته أيضا.

في تاريخ ٢٠١١\٣\١٣ أعلن عن إضراب مفتوح عن الطعام على دوار المنارة في مدينة رام الله من قبل العديد من الشباب، شباب ١٥ آذار والحراك الشبابي المستقل، متحدّين الملاحقة والاعتقال والاعتداءات. بعد "المصالحة" أنهى الشباب اعتصامهم، واتخذ شكل الحراك الشبابي في التوسع ليشمل قضايا أخرى مثل أحداث النكبة في ١٥ أيار، التضامن مع الحراك العربي، مناهضة فعاليات تطبيعية والتصدي لها. وفي هذه المرحلة اللاحقة بدأت محاولات لتوحيد الجهود ما بين المجموعات الشبابية، لكن مسعى توحيد الحركات الشبابية في جسم واحد لم ينجح لعدة أسباب نحن بعيدين عن الخوض بها في هذا المضمار.

نجحت حركة "شباب منحب البلد" في إلغاء أكثر من لقاء تطبيعي منها في القدس وبيت جالا. ومع هذا، فقد اتفقت المجموعات مع بعضها على أن زوال الاحتلال والنزول إلى الشارع وإعادة الحياة للشارع على اعتبار انه الفيصل في نهاية المطاف. وهناك آراء تقول أن المشاركة في مسيرات النبي صالح في يوم السلام العالمي الذي وافق ٢٥-٩-٢٠١٠، وأول صدام مع السلطة حول التضامن مع الثّورة التّونسية على دوار المنارة أيضا قد مهد لهذا الحراك؛ وكانت المرة الأولى التي يصطدم فيها الشباب بالحقيقة الخشنة التي مفادها "إنّنا نملك سلطة قمعية تشبه الدّول العربية المجاورة" على حدّ تعبيرهم.

حملت مجموعة الخامس من حزيران تزامناً مع النكسة، قبل أنْ يتغيّر اسمها إلى الحراك الشّبابي المُستقلّ، شعارات من نوع "على التفاوض ثورة وعلى المفاوض ثورة". أصرّت المجموعة على رفع شعار المجلس الوطني إلى جانب إنهاء الانقسام، لكن البعض أكد أنّ انتخابات المجلس الوطني وترتيب البيت الفلسطيني هو شعار رفعه اليسار منذ التسعينيات، فهو ليس بالمطلب المستجد بقدر ما هو ضروري.

لقد حدّد الحراك ثلاثة محاور للعمل. الأوّل، موضوع إنهاء الانقسام، والثّاني قضية الأسرى، والثالث التّطبيع والتّمويل الخارجي، فتعاون مع مجموعة شبابية أخرى حديثة، أطلقت على نفسها فيما بعد "شباب بنحب البلد". اللذين كان بينهما انسجام فكري وطبقي ليس حزبيا. وقد نظروا بعين التفاؤل إلى النضال الذي تقوم به الحركة الأسيرة، معتبرين انه حلقة مهمة في نضال الشعب الفلسطيني ورأوا فيه بداية التّغيير. وقد انطلقت حركة "شباب بنحب البلد" على دوار الساعة في رأس السّنة تحديدا حيث رأى المبادرون لإقامتها أن "التّطبيع وصل حدّه"، وعليه فقد قرّر مجموعة من الصحفيين والكتاب من مشارب مختلفة أنْ يتصدروا ما اعتبروه واجباً.

رفض التطبيع ورفض عودة الجانب الفلسطيني للمفاوضات "المذلة"

كانت زيارة موفاز المرتقبة، بمبادرته والتي قبلتها السلطة الفلسطينية، قد أثارت الشارع الفلسطيني والشباب الذي انطلق بالتظاهرات في رام الله رافضا المذلة. وجاء رد فعل أجهزة الأمن الفلسطيني بشكل عنيف ومفاجئ، حيث طال الشباب والنساء والصحفيين دون أي رادع، وتبعه حملة اعتقالات واسعة في أوساط الشباب. وقد ذكرّت المشاهد في رام الله كما قال الكثيرين بما يحدث في أرجاء الوطن العربي وقمع الأنظمة العربية لثورات الربيع العربي، وذّكرهم بالمواجهات مع الجيش الإسرائيلي بشكل محزن ومؤسف. وقد رفعت شعارات مثل: "الشرطة في خربة البلد؛ الشعب يرفض شروط الرباعية الدولية؛ الشعب يريد محاكمة ومحاسبة سلطة الحاكم العسكري؛ لا للأجهزة الأمنية التي تخدم أجندة العدو الصهيوني وتنسق معه". وقد تم على الفيسبوك تعميم صور أفراد من الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطيني وهم يعتدون على الشباب الفلسطيني- وتمت دعوة الشارع إلى فضحهم وفضح ممارساتهم ونشر أسمائهم والمطالبة بمحاسبتهم ومحاسبة المسؤولين عنهم وعدم التعامل مع الأمر على انه حدث عابر.

قضايا إضافية محورية يحملها الشباب الفلسطيني في مناطق ٤٨: (يوم الأرض وذكرى النكبة)

إن قرار لجنة المتابعة العليا الموجه للجماهير العربية هذه السنة بعدم إعلان الإضراب الشامل، في يوم الأرض، كان قد لقي نفورا كبيرا بين أوساط الشباب، وقد انطلقت حملة أيضا عبر الفيسبوك والتويتر تدعو الى الإضراب رغم قرار لجنة المتابعة. حيث اعتبره الشباب قرارا خاطئا، وكتبت شعارات مثل: "انا مضرب شو معك"، "المتابعة بدها متابعة". وبرز أيضا في الداخل الفلسطيني حمل شعارات وارتداء قمصان تحمل موقفا من اوسلو ومن موقف السلطة الفلسطينية من قضية أسرى ٤٨ القدامى، وجاءت شعارات مثل: "أبقونا في سجون من صافحوهم". ولم يقتصر يوم الأرض هذه السنة على حمل شعارات يوم الأرض المعتادة، بل لوحظ حمل شعارات متنوعة كان بينها أيضا شعارات تحمل مواقف مما يحدث في سوريا. هذا الأمر وهذا الحضور البارز الشبابي برز أيضا في يوم النكبة. ما بات واضحاً، هو أن الشباب الفلسطيني والجيل الصاعد، يحمل بشكل واضح هموم شعبه ووطنه، هذا على الرغم من الشرذمة الجغرافية، واستحالة التواصل بين القطاعات الأوسع من الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده.

كما وشهدت مسيرات يوم الأرض ويوم النكبة ومسيرات العودة شعارات تراوحت بين مطالبة القيادات التقليدية الأحزاب ولجنة المتابعة لإصلاحات وحثها على ضرورة التغيير وبين أصوات نادت بتنحيها. وذلك إضافة للشعارات التقليدية التي تحدثت عن الحدث نفسه.

كسر حاجز الخوف وكشف الملاحقات السياسية والتحقيقات

من الواضح أن الحراك الشبابي الفلسطيني في اتساع، ويبرز تبني القضايا الأكثر إلحاحا كما قضية الأسرى، الخدمة المدنية، التطبيع والمفاوضات، إنهاء الانقسام، العنف الداخلي. ومن المهم وجود التنسيق بين مجموعات الشباب المختلفة وتخطي الحواجز التي تفرضها دولة اسرائيل على الجغرافية وتوحيد الصفوف رغم الاختلافات الموجودة والخلافات التي تنتج أحيانا. ويتضح أن خوف المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة الأكبر هو من هذا الحراك؛ وخاصة كونه جيل المستقبل الواعد الذي يسيطر على التقنيات الالكترونية الحديثة ويسخرها لمعركته. وليس من سبيل المصادفة أن تتابع أجهزة الأمن مواقع الفيسبوك والتويتر وترصد ما ينشر وما يكتب هناك. وأن تقوم بحملات تحقيق جماعية مكثفة مع الشباب اللذين يشاركون في الاعتصامات، كما حدث بعد الإضراب عن الطعام في أيلول الماضي وكما حدث مؤخرا مع تجدد الإضرابات والاعتصامات.

لكن ، كما قام الشباب العربي في تونس ومصر وسوريا والبحرين والسودان بقيادة الثورة وتأجيج نارها، كذلك يفعل الحراك الشبابي الفلسطيني، وسيستمر؛ لأنه صاحب قضية وصاحب حق.

* جنان عبده: باحثة مختصة في شؤون المرأة والشباب العربي، زوجة الأسير في سجون الاحتلال أمير مخول.

مهرجان تضامني مع الأسرى ، كفر مندا، تشرين الأول ٢٠١١ (المصدر: عرب٤٨.كوم)

ملاحظة حول موقع القضية الفلسطينية في خضم ما يجري في العالم العربي

بقلم: د. برنارد سابيلا*

في الخمسينيات من القرن الماضي، قال أحد الدبلوماسيين الغربيين المخضرمين بان الوحدة العربية هي وهم وبان لا خوف منها وممن يدعو لها، وكان يقصد آنذاك جمال عبد الناصر تحديدا. وكان رأي هذا الدبلوماسي بأن العرب هم مجموعة دول، ولكل دولة همومها ومصالحها وأولوياتها ومشاكلها الداخلية وبالتالي يجب التعامل مع العرب على هذا الأساس.

أسوق رأي هذا الدبلوماسي لأن جانبا مما يجري في العالم العربي اليوم يؤيد ما ذهب إليه؛ ولكن جانبا آخر لا يتفق معه، إذ إن غالبية من العرب بحسب استطلاع للرأي العام أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في منتصف عام ٢٠١١ شمل ١٢ دولة عربية، منها مصر وتونس وفلسطين والأردن، ووصل إلى أكثر من ستة عشر ألف مشارك ومشاركة، تؤمن بأنهم ينتمون لأمة عربية واحدة ويؤيدون الخطوات التي تقرب ما بين الشعوب العربية وتلغي تأشيرات السفر وتزيد من التعاون العربي-العربي.

وإذا كانت نتائج هذا الاستطلاع مؤشرا فهي حتما تؤكد بان الشعور بالانتماء للعروبة ما زال شعورا قويا لدى عامة العرب، وان اختلفت توجهات الحكومات والدول وانحصرت أو انحسرت همومها بما يجري في داخل دولها بعيدا عن الهموم العربية الأشمل والأعم ومنها قضيتنا الفلسطينية.

ولكن انحصار الهموم بداخل كل دولة ودولة، هو مؤشر أيضا على أزمة حكم حقيقية بحاجة لمعالجة مستنيرة بعيدا عن أدوات القمع والتحكم والمراقبة والتي تمنع عن المواطن حقه في التعبير الحر وفي المطالبة بحقوقه الأساسية من فرص عمل وتعليم وصحة وسكن ملائم تضمن له ولأفراد عائلته العيش الكريم.

ولا شك في أن الانشغال بالأمور الداخلية لدى معظم الدول العربية واستمرار التحارب الداخلي في سوريا، وكذلك التحالفات الإستراتيجية ما بين بعض دول عربية ودول غربية بما فيها إسرائيل لهدف عزل إيران وإسقاط دورها الشرق الأوسطي، تذهب جميعها لإضعاف الاهتمام العربي الرسمي بالقضية الفلسطينية. ولكن العرب شعوبا وجماهير ما زالوا يرون في القضية الفلسطينية قضيتهم هم؛ أي قضية كل العرب وليس فقط قضيتنا نحن الفلسطينيون وذلك بحسب نتائج الاستطلاع أعلاه وبحسب مظاهر ومطالب المجتمع المدني وأحزاب سياسية ذات قوعد شعبية واسعة في دول عربية مختلفة بما يتعلق والعلاقة مع إسرائيل.

ولا تنتهي أزمة الحكم بالضرورة بتغيير النظام أو الحاكم، وان حدث هذا في مصر وتونس وليبيا واليمن. بمعنى آخر، إن ما يجري في الدول والمجتمعات العربية داخليا هو رفض للدكتاتورية وللفساد ولانعدام العدالة المساواة. وبنفس الوقت، فان الشعوب لا تنسى وهي تكافح لخلق أنظمة حكم جديدة تتماشى مع الأسس الديمقراطية لإصلاح النظم السياسية المهترئة، ولوضع دساتير جديدة تؤكد على المواطنة وعلى العملية الانتخابية والعدالة الانتقالية وإصلاح الأجهزة الأمنية. وفي هذه المرحلة الانتقالية الصعبة فان القضية الفلسطينية توضع جانبا ولكنها لا تنسى.

وبالعودة لرأي الدبلوماسي الغربي من خمسينيات القرن الماضي، يستطيع المرء أن يقول بان العرب هم فعلا دولا وحكومات متفرقة، ولكن هذا لا يعني انعدام الإجماع لدى الشعوب العربية على بعض قضايا جوهرية ومنها القضية الفلسطينية. وبالتالي فإذا اختار الساسة في الغرب وفي إسرائيل تحديدا وجهة النظر التي تقول بان القضية الفلسطينية هي في أدنى الأولويات العربية اليوم، فهم على خطأ كبير؛ ذلك لان المرحلة الانتقالية والتي يمر بها العالم العربي اليوم لن تنسي العرب شعوبا وجماهير قضية فلسطين. وقد ترى بعض الحكومات العربية مصلحة آنية في الابتعاد عن القضية الفلسطينية، ولكن هذا الابتعاد سيحاسب عليه الشعب إن عاجلا أم آجلا. وفي الخلاصة، ومع التشاؤم الذي يبديه البعض إزاء إرهاصات ما يحدث في العالم العربي على القضية الفلسطينية، فان التفاؤل يجب أن يكون هو الغالب؛ ذلك لان تحقيق العدالة لشعبنا الفلسطيني يبقى هما عربيا مثبتاً بالدرجة الأولى.

* د.برنارد سابيلا: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، القدس.

بين "الربيع العربي" والقضايا القومية

بقلم: جوزف أنطونيوس*

بعد مرور ما يقرب العام على مقتل العقيد الليبي معمر القذافي (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر [١] ٢٠١١)، الذي كان نظامه آخر الأنظمة الثلاثة التي نجح ما سُمّي "ربيعاً عربياً" [٢] في إسقاطها، لا بدّ من النظر إلى ما حققته الانتفاضات العربية حتى الآن، وخصوصًا في البلدان الثلاثة المعنية.

بداية، ثمة ما يجب التوقُّف عنده، وهو الحدث الذي خُتمت به الثورة الليبية (أو لنقل: الحرب الأهلية الليبية). أقُتِل القذافي أم أعدِم؟ هو السؤال الذي لا بدّ من طرحه؛ إذ تعددت الروايات في شأن مقتله، إحداها تقول إنه أصيب في قصف لقوّات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فاختبأ في أنبوب للصرف الصحّي وخرج حاملًا مسدسًا سائلًا عما يحصل، فتعرض لإطلاق نار واعتُقل ولم يتحمل الإصابة بسبب مرضه، فمات. بينما تؤكد رواية أخرى في الوقت عينه، أن "ثوار" مصراتة قتلوه وحدهم،[٣] واللافت هنا أن بيان حلف شمال الاطلسي في هذا الخصوص لم يؤكد وجود القذافي في الموكب الذي قُصف، وهو ما عزّز غموض دور الحلف في العملية.[٤]

من ناحيتها، حاولت صحيفة (ذا تايمز) البريطانية تحليل اللحظات الأخيرة من حياة القذافي، فتوصلت إلى أن طائرة فرنسية قصفت موكبًا من إحدى عشرة سيارة من دون أن تعرف أنه موكب القذافي، وأن عشرين مقاتلًا لجأوا مع "العقيد" إلى أنابيب الصرف الصحي، قبل أن يعثُر عليهم "الثوار". وتؤكد الصحيفة أمرين: الأول بأن القذافي أصيب برصاصة في معدته، والثاني، "أن الصور التي نُشرت بعد تنظيف رأسه تُظهر نقطتي دخول الرصاصتين بدقة",[٥] ما يرجّح ـ برأي كاتب هذه السطور ـ أن يكون القذافي قد تعرض لإعدام فوري (وهذا ما لا تُؤكّده الصحيفة)، وخصوصًا أن الفيديو يُظهر مسدسًا موجّهًا إلى رأسه قبل أن ينقطع التصوير على حين مفاجئ.

ما يفاقم من ريبة الأمر، أن جثّة القذافي مدفونة في مكان سرّي،[٦] الأمر الذي يعيق إعادة نبش القبر وإجراء التحقيق الملائم في مقتله؛ وأن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كان مستعجلًا لبدء "حقبة جديدة"، مؤكدًا أن مقتله "يوم تاريخي للشعب الليبي"،[٧] وفي ذات إطار التوجه المماثل نستطلع إلى جانب بان كي مون كلا من رئيسي الوزراء الإنكليزي والإيطالي، مضافا إليهما الرئيس الأميركي، حيث جهدوا جميعاً بالحديث عن مستقبل ليبيا بدلًا من إدانة القتل.[٨] وحدهما المفوضية العليا لحقوق الإنسان،[٩] ومنظمة العفو الدولية طالبتا بالتحقيق.[١٠] هذا بالطبع علاوة على أفراد من أسرته. بل إن إدانة الطريقة الهمجية التي قُتل بها، شبه غائبة على المستوى العربي، رسميًا وشعبيًا، كأن المقتول ليس إنسانًا، وهو ما كان يُروّج له الإعلام منذ قيام تظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١.

لماذا إذًا قُتل القذافي؟ حتى لا يثير الفضائح التي أثارها الرئيس العراقي المخلوع صدّام حسين إذا ما حوكِم؟ سؤال تُترك الإجابة عنه للتاريخ.

كان ضروريًا الحديث عن مقتل القذافي قبل النظر إلى المستقبل، إلى السياسات التي يبنيها جيل خلال وما بعد الثورات. كيف ينظر نظام الحكم الليبي الجديد إلى القضايا القومية؟ أين موقع ليبيا "ما بعد ١٧ فبراير" من قضايا العالم العربي؟

انطلاقاً وبنشوء الوضع الليبي الجديد، تحدّثت الصحف الإسرائيلية عن اتصالات إسرائيلية ـ ليبية سرّية، ترمي لإقامة سفارة إسرائيلية في ليبيا، ومن هذه الأحاديث الصحفية ما قدمته "هآرتس"، التي نقلت عن أحمد شعباني،[١١] المتحدث باسم المجلس الانتقالي الليبي، حديثه عن (ضرورة إقامة علاقات مع إسرائيل)؛ أما ال "جيروزاليم بوست"، التي تحدّثت عن ضرورة (تسريع العلاقات الإسرائيلية ـ الليبية التي لا مفرّ منها).[١٢] هذه الاتصالات، إن صحّت، فهي تُظهر المستفيد الأول من "الثورة"، دونما تجني أو مواربة، كما تُظهر تماهيًا ما بين السياستين الليبية والمصرية، لناحية مهادنة إسرائيل، بل أكثر من ذلك، أي الارتماء في أحضانها. وللحديث عن "مصر ما بعد الثورة" مكانه عبر هذه المقالة (وهذا العدد ايضا).

ثمّة ما يمكن تسميته خيبة الأمل من سياسات ليبيا ما بعد الثورة، فبعد وصول الإسلاميين إلى الحكم، وبعد سقوط الطاغية، كان من المفترض أن تتبدّل سياسة ليبيا، بالحد الأدنى، من سياسة طأطأة الرأس التي مارسها القذافي، إلى سياسة رفع الرأس في وجه من يُفترض أنه العدوّ. لكن هذا خلاف ما وقع، فالجماهير نزلت إلى الشارع للتنديد بفيلم سخيف، حتى في مستوى المحاكمة الفنية أيضًا، مسيء للرسول مدّته أقل من ربع ساعة، وقتلت السفير الأميركي،[١٣] وفتحت المجال للولايات المتحدة للتدخل في التحقيق بمقتله، للملاحظة العابرة: إن مستشار البيت الأبيض لشؤون مكافحة الإرهاب جون برينان يزور ليبيا لحظة الشروع بكتابة هذه المقالة،[١٤] وتحريك قوات المارينز على شواطئ ليبيا.

(المصدر: الشروق الإخبارية.كوم)

هذه الجماهير نفسها لم تحرّك ساكنًا لدى اعتداء المستوطنين على المسجد الأقصى بحماية جنود الاحتلال،[١٥] كأنّ العقول المخدَّرة بـ (الدين) تتوقف عن التفكير في السؤال القومي، فحتى أولى القبلتين ومسرى الرسول لا يُحرّكها إذا ما كان في الأمر دفاع عن فلسطين؛ وتعمل وفق أجندة خلق الذرائع للصراع الأميركي ـ الفرنسي على ليبيا، وتقسيم البلاد إلى شرق وغرب، وقد بدأت فعلًا عبر خطوة إنشاء ما بات يعرف عنه ب (مجلس إدارة شؤون المحافظة).[١٦]

ما ينطبق على ليبيا، ينطبق ما هو أخطر منه على مصر؛ فـ"الإسلاميون"، الذين اغتالوا الرئيس المصري أنور السادات في يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، عادوا وكرّموه على يد الرئيس المصري الحالي محمد مرسي، الذي أصدر "قرارًا جمهوريًا قضى بمنح الرئيس الأسبق محمد أنور السادات قلادة النيل العظمى ووسام نجمة الشرف، تقديراً لقراره التاريخي في حرب أكتوبر ١٩٧٣"!. اللافت في هذا المنحى أن مرسي لم يكرّم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في ذكرى ثورة ٢٣ تموز/يوليو [١٧] ١٩٥٢,

بعد انتصار الثورة المصرية في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، علت الآمال بعودة مصر رأسَ حربة في مواجهة العدوّ. وتعززت هذه الآمال لدى تفجير أنابيب الغاز أكثر من مرّة،[١٨] والتظاهر ضدّ السفارة الإسرائيلية في القاهرة،[١٩] ومطالبة محمد سيف الدولة، مستشار مرسي، بـ"تعديل اتفاقيه كامب ديفيد"، مشيرًا إلى "أن هذه الاتفاقية تحفظ أمن إسرائيل وتتهدد الأمن القومي المصري".[٢٠] إلا أن هذه الآمال نُسفت في نيويورك، عندما صرّح ياسر علي، المتحدث باسم مرسي، "أنه لا حاجة حاليًا إلى تعديل اتفاقية كامب ديفيد"![٢١] كأنّ (التعليمة) أعطيَت في نيويورك، مثلما كانت قد أُعطِيَت قبلًا للتخلُّص من السادات بعد انتهاء دوره.

من ثم ماذا على العربي أن يتوقَّع من عقلية سياسية تقترح تشريع الزواج من فتاة بعمر التاسعة، أو بعبارة أخرى تشريع البيدوفيليا!؟ ماذا يتوقّع من عقلية ثيولوجية تُصدر فتوى بتحريم ركوب الدرّاجة لأنها تُثير الفتاة جنسيًا؟ "وماذا عن المختونات؟، بهذه العبارة سخرت إحدى الناشطات بسوداوية حزينة مضحكة!

أما في تونس، مُطلِقة الانتفاضات العربية، فما زال لرفض التطبيع قوّة أكثر فعلًا، مع أن زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي أثار جدلًا كبيرًا حين نُسب إليه تصريح إلى إذاعة "صوت إسرائيل".[٢٢] ومهما يكن مضمون حديثه، فمجرَّد حديثه إلى إعلام العدوّ يجعله وسطيًا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وسطيًا بين الظالم والمظلوم. ومع أن نجيب الغربي، المسؤول عن قسم الإعلام بحركة النهضة، نفى الأمر، إلا أن لا أحد يستطيع أن ينفي مثلًا قول الغنوشي: "إن دستور تونس الجديد لن يحوي على مواد تدين إسرائيل"، وهو ما نقلته مجلة "ويكلي ستاندارد" الأسبوعية الأميركية، من دون أن ننسى أن كلامه هذا جاء على هامش ندوة شارك فيها في معهد واشنطن للدراسات المؤيد لإسرائيل.[٢٣] لكن توقُّعات الغنوشي لم تصحَّ، لأن المجلس الوطني التأسيسي في تونس صادق على سنّ بند في الدستور الجديد يُجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني والصهيونية.[٢٤]

قد يكون في التميُّز التونسي هذا تفسير أو تأكيد لما كتبه محمود محارب في شأن ما تخشاه إسرائيل من الثورة التونسية؛[٢٥] إذ رأى أن الثورة التونسية قد تتسبب بقطع العلاقات "غير الرسمية" بين تونس وإسرائيل، كما رأى أن إسرائيل تخشى أن تكون تونس نموذجًا تحتذي به الشعوب العربية الأخرى، فتنتشر الديمقراطية في العالم العربي، وهو ما يُعَدُّ قاتلًا للكيان الصهيوني. استند هذا التحليل إلى المخاوف الإسرائيلية بُعيد انتصار الثورة التونسية، ونُشر في ٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أي حتى قبل انتصار الثورة المصرية. هذه المخاوف يجب أن تؤخذ في الحسبان لفهم طريقة تعاطي إسرائيل مع الثورات العربية، ولفهم السبب الذي جعل الأميركيين يدعمون وصول الإسلاميين إلى الحكم، وتراخي النظامين الليبي والمصري الجديدين في التعاطي مع إسرائيل، وتخبُّط النظام التونسي الحالي في هذا الشأن، بين التطبيع، والاستجابة لما يريده الشعب.

متظاهرون مصريون امام السفارة الاسرائيلية في القاهرة، أيار ٢٠١١ (المصدر: الشروق الإخبارية.كوم)

---

* جوزف انطونيوس: صحافي لبناني ومحرر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* للاطلاع على الهوامش الرجاء زيارة موقع بديل الإلكتروني www.badil.org/haq-alawda

ما بعد الثورات العربية:

قراءة في قضايا المرحلة الانتقالية وتأثيرات جدل الداخل والخارج عليها

بقلم: تيسير محيسن*

بعد مرور أكثر من عام ونصف على إندلاعها، تبحث هذه المقالة ديناميات الثورات العربية وقضايا المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلدان الربيع العربي، بتأثير جدلية الخارج والداخل: تأثيرات/تدخلات القوى الإقليمية والدولية من ناحية، وضغوط القضايا القطرية والقومية من ناحية ثانية.

من الواضح أن درجة عالية من الضبابية السياسية تكتنف مصير هذه الثورات. فمن ناحية، توقفت، حتى الآن، عند حدود الدول الست التي اندلعت فيها، ومن غير المعروف متى تنتقل عدواها إلى بلدان أخرى. ومن ناحية ثانية، لم تنجح في إسقاط أنظمة الحكم سوى في أربعة بلدان، هي تونس وليبيا ومصر واليمن، بينما انطفأت نارها في البحرين واستعر لهيبها في سوريا فيما يشبه الحرب الأهلية.

هذا وتتباين الآراء وتختلف المواقف حول ما إذا كانت المرحلة الانتقالية ستفضي حتماً إلى بناء دولة عصرية وانتهاج الديموقراطية. فمن قائل أن صعود الاسلاميين إلى سدة الحكم سيحول بالضرورة دون ذلك، وسيدفع المنطقة إلى مزيد من التطرف وسباق التسلح واستمرار النزاعات. وثمة من يرى أن الإسلاميين سيتصرفون، وهم في الحكم، تماماً مثل بقية مكونات الجماعة الوطنية، وفقاً للمبادئ والقيم التي أملتها الثورات العربية واستناداً لواقع تجربتهم العملية وليس استناداً لشعاراتهم ومواقفهم الأيديولوجية.

يجدر التنويه إلى أن أجندة القضايا تختلف من بلد لآخر، بالرغم من وجود العديد من القضايا/التحديات المشتركة أو المتشابهة. هذا علاوة على أن مواقف وسياسات القوى الإقليمية والدولية، أيضاً، تتباين تجاه بلدان الربيع العربي وفقاً لمصالحها أو لاعتبارات جيو- سياسية أو جيو- إستراتيجية. من القضايا المشتركة، الصراع على شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم، التحديات الاقتصادية وتشمل مشاكل الفقر والبطالة وتحقيق النمو الاقتصادي وغير ذلك، العلاقة مع الدول الأخرى ومصالحها في المنطقة.

عند اندلاعها، لم تنشغل الثورات العربية كثيراً بالقضايا القومية، فقد انصبت مطالبها وشعاراتها حول الشأن القطري الداخلي. تغير سلوك القيادات الجديدة بعد انتخابها قليلاً، فقد عبّر بعضها عن مواقف معينة تجاه بعض مما يدور في الإقليم، كما اضطرت إلى إبداء قدر من الاهتمام تجاه بعض القضايا القومية والإقليمية، وصل حد تقديم مقترحات عملية. ومع ذلك، فلا زال الاتجاه الغالب على سلوكها يتمحور حول الأجندات الداخلية، وهو ما يدفع للاعتقاد أن كثيرا من الشعارات التي كانت ترفعها أثناء وجودها في المعارضة، إما إنها كانت لمجرد مناكفة النظام القائم وإحراجه، وإما أنها اكتشفت، وقد وصلت سدة الحكم، صعوبة تحقيق معظمها وخصوصاً تلك المرتبطة بقضايا قومية كالقضية الفلسطينية على سبيل المثال. قد يقول قائل أن الثورات ذاتها التي أوصلت هؤلاء للحكم لم تحمل أي مطالبات إقليمية مكتفية بمطالبها المحلية، وبالتالي فالقيادات الجديدة إنما تعمل وفق منظور الثورة وليس ضده، أو إنها تتمهل حتى تستقر في الحكم وتتغلب على بعض التحديات الداخلية ومن ثم تتوجه للعمل على مستوى إقليمي. وفي ذلك بعض الصحة والمنطق، غير أن سلوك بعض هذه القيادات يدعو للعجب؛ فسرعة تبديل المواقف وتغيير اتجاه السياسة أكبر من أن يتم تبريرها بمنطق الثورة، والإصرار على توجيه رسائل اطمئنان للقوى الدولية والإقليمية يضع قيوداً إضافية على أي فرصة تحرك إقليمي مستقبلي. واللافت أن معظم الرسائل تتمحور حول الاتفاقيات المبرمة وحول الموقف من إسرائيل. بالطبع، لم يكن مطلوباً من أي نظام حكم جديد حملته الثورة من مواقع المعارضة الرنانة إلى سدة الحكم لإدارة أوضاع في غاية التعقيد والصعوبة، أن يعلن الحرب في اليوم التالي، لكن أن يبالغ في طلب ود الولايات المتحدة وإسرائيل على النحو الذي لوحظ بشكل واضح ودون مواربات، فذلك مما يحتاج إلى تفسير وقراءة معمقة. وكلما أمعنت إسرائيل في تهويل ما حدث وشيطنة الحركات الاسلامية، كلما تهافتت هذه النظم أو بعض منظريها، عبر فتاوي وآراء غاية في الخزي، من قبيل إعلان روسيا والصين أعداء للأمة، أو التشكيك في جدوى محاربة التطبيع، واجراء لقاءات سرية كانت تعد من المحرمات في زمن سابق.

لعله من الانصاف القول أن الثورات العربية، لأسباب عديدة، دفعت وتدفع الحركات الإسلامية في العالم العربي إلي مواقف أكثر مرونة وواقعية، بغية انتزاع اعتراف المجتمع الدولي بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تجنيبها الصدام المبكر مع بعض القوى المتربصة. إسرائيل تستغل هذه الحاجة بصورة وقحة، فحملات التحريض علي الحركات الإسلامية تهدف إلي تحقيق أحد هدفين: فإما أن تضفي هذه الحركات مرونة علي مواقفها من إسرائيل والاتفاقيات الموقعة معها، وحتى تقديم تنازلات جديدة لها، وإما أن يتوقف العالم وتحديداً الغرب، عن إجراء الحوار معها، على طريق نزع شرعيتها ومن ثم عرقلة أي توجه لها نحو بناء عوامل القوة وامتلاك زمام مشروعها النهضوي. نقطة ضعف هذه الاستراتيجية يكمن في تجاهل نوايا إسرائيل الحقيقية ومن وراءها الولايات المتحدة التي تعلن ليل نهار أن مصلحتها هي التي تحدد مواقفها تجاه ما يحدث، فقد أعلن وزير الخارجية البريطاني هيج أن "الحكومة البريطانية ستعمل مع الشركاء الدوليين لحفظ الأمن والسلام، وتعزيز التطور الديمقراطي، وحماية مصالح المملكة المتحدة". ويعلق مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، بريجنسكي، على أزمة تمويل المنظمات الأهلية المصرية بقوله "وجود مصالح أمريكية في استقرار مصر، وفي معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل يحتم التعامل مع تلك القضية بطريقة مبتكرة لعبور ذلك المنعطف الخطير في العلاقة بين البلدين".

هناك محددات لمواقف وسياسات القوى الخارجية (الإقليمية والدولية) المتنافسة على النفوذ والثروة، تجاه الثورات العربية ونتائجها؛ التي تتراوح بين القبول الحذر بهذه النتائج، وبين محاولات الالتفاف عليها واحتوائها. هذه الأبعاد هي: العلاقات والمصالح الاقتصادية، شبكة المواصلات والتجارة الدولية، شبكات نقل المعرفة، العلاقات العسكرية/الأمنية، التحالفات والترتيبات السياسية، العلاقات الثقافية. وهناك من يرى أن النفط وإسرائيل من بين أكثر العوامل تحديداً لسياسات الغرب تجاه المنطقة وتحولاتها.

تشهد وقائع التاريخ القديم والحديث على أن المطامح ذات الطابع الاقتصادي، تمثل العامل المشترك بين كافة القوى الخارجية، التقليدية والجديدة، في تحديد مواقفها تجاه المنطقة وتحولاتها، فثمة من يسعى للحصول على نصيب متزايد من أسواق واسعة وواعدة، وذات قوة شرائية متصاعدة بسبب حجم الطبقة الوسطي والمرشحة لمزيد من التوسع والتمكين في ضوء الربيع العربي، ولزيادة حجم وتنويع صادراتها واستثماراتها وتصدير التكنولوجيا وما يرتبط بها من خدمات وأخيراً، الحصول على حصة مضمونة، أكبر حجما وأكثر وزنا مما تحصل عليه حالياً.

المحدد الثاني يرتبط بكون المنطقة العربية تطل أو تتحكم في الكثير من أهم شرايين المواصلات وطرق التجارة الدولية، وفي المقدمة منها قناة السويس، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب. وهو ما ظهر بوضوح في تلويح إفرايم عنبر، رئيس مركز بيجن-السادات، بالخطر الناجم عن صعود الاسلام في شرق حوض البحر المتوسط. وهو يحرض بوضوح الدول الاوربية والولايات المتحدة على القيام بتدابير سريعة تحول دون فقدانها مناطق النفوذ والتأثير في شرق حوض البحر المتوسط لصالح الاسلام المتطرف، على حد تعبيره.

يعتبر المنظور الأمني والعسكري من أبرز محددات رؤية ومواقف الأطراف والقوى الخارجية للمنطقة العربية والتحولات الجارية فيها. يستوي في ذلك موقف الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، التي تبنت مواقف متشددة من الحالة السورية، بإدعاء انتقال الحرب مباشرة الى حدودها. وتزعم إسرائيل، كما جاء في دراسة لإفرايم عنبر، أن شبه جزيرة سيناء تحولت لطريق لتجارة السلاح مع حماس، وأن هذا الوضع يحتاج الى تواجد عسكري أكثر فيها، وقد يدفع لاحتلالها من جديد.

هناك أيضاً، المحدد السياسي، أي أنماط التحالفات وحزمة الأهداف المرجوة. صرح الرئيس الأميركي أوباما بأن "الربيع العربي تحول لا يصدق...، وبينما ما زال الأمر غامضا وغير مؤكد، لكن لدينا مصلحة كبيرة في المحصلة النهائية". كما أطلقت بريطانيا مبادرة "الشراكة العربية"، تهدف، ظاهرياً، إلي تعزيز حرية التعبير والمشاركة السياسية، ودعم دور القانون، ومعالجة الفساد، وفي الواقع هي محاولة لاستعادة نفوذ مفقود. هذا وتسعى إسرائيل إلى اقتناص فرصة سانحة لتحقيق غاياتها وأهدافها التي فشلت في تحقيقها حتى الآن، عبر فك الارتباط وفرض الأمر الواقع باستخدام القوة والخطوات الاستباقية؛ احباط أي فرصة لاستعادة دور مصر الإقليمي القوي، الاجهاز على المسألة الفلسطينية (جغرافيا وديموغرافيا)، احباط أي محاولة لبناء تحالف إقليمي جدي يمكن أن ينشأ ضدها، ضمان حصة الأسد في غنائم المنطقة (الغاز، المياه، الأرض، الملاحة..)، التوصل إلى صيغة توافقية مع إيران وتركيا لتقاسم السيطرة والنفوذ. وهي في كل ذلك تخشى مآلات التحول الديمقراطي في العالم العربي، وهو ما يفسر مبالغتها في تصوير الخطر.

إيران بدورها، وبعد نجاحها في مد نفوذها في العراق وسوريا ولبنان ضمن نظرية الهلال الشيعي، تطمع في أن تستثمر التحولات في زيادة نفوذها إلي دول أخرى. وهي ترى أنها أمام فرصة تاريخية أن تقود العالم الإسلامي، غير أن الثورة السورية تشكل لها تحدياً كبيراً.

روسيا تعتبر الربيع العربي صناعة أمريكية غربية تهدف إلى إعادة تغيير خريطة العالم والشرق الأوسط. وترى القيادة الروسية أن مصالح روسيا تكمن في منع تأسيس عالم أحادي القطبية. هذا ويخشى الكرملين أن يؤثر صعود الإسلاميين في بلدان الربيع العربي على منطقة القوقاز الروسي، وعلى المسلمين الروس عموما.

من الواضح أن العلاقات ما بين المنطقة العربية والأطراف الخارجية الفاعلة فيها تشكل شبكة شديدة التعقيد، لا تخلو من الصراع والتنافس. ولكن ذلك لا يعني أن هذه الشبكة المعقدة من الفعاليات تعمل بمعزل عن الديناميات الموجودة داخل الإقليم العربي، وداخل كل قطر. أبرزها:

- **المسألة السورية:** وصلت الثورة السورية إلى مأزق خطير باعد فرص الحل السياسي، في ظل النفوذ المتنامي للمجموعات الإسلامية المتطرفة؛ وتحوّل المجتمع إلى مجتمع هش ومتداعٍ. يلاحظ تقرير حديث لمجموعة الأزمات الدولية أن السلفية الجهادية وهي تقدم عناصر حاسمة تتمثل في سرد مقنع وجذاب وشعور قوي بالعمل من أجل هدف سام، إنما نشأت من مأزق، وهي تفضي إلى مأزق آخر. وما يحدث اليوم هو مفاقمة الاستقطاب وتعميق الطبيعة الطائفية للصراع. وهو ليس بعيداً عن تدخلات الخارج، في ظل اختلاف وتباين مصالح القوى الفاعلة والمؤثرة، ما قد يدفع نحو حرب إقليمية طاحنة.
- **موضوع الأقليات:** انعكس الربيع العربي على موضوع الأقليات بشيء من القلق والترقب بسبب الفوضى وأعمال العنف، وصعود التيار الإسلامي، وما أثير من علاقة الدين بالدولة وتوابع هذه العلاقة. كان موضوع الاقليات، أو بالأحرى، التنوّع الثقافي قد شهد انتعاشاً عشية انهيار النظام الدولي القديم القائم على القطبية الثنائية. تفاقمت المشكلة عربياً في ظل أنظمة الاستبداد والفساد، الكابتة للحريات والحقوق. فتحت الثورات العربية أفقاً واعداً لحل المشكلة، غير أن محاولات إضفاء الطابع الاسلاموي، والتلويح بشعارات استفزازية، وما يقابلها من محاولات غربية لتهييج المشاعر الأقلوية، من شأنه أن يزيد الأمر توتيرا.
- **المسألة الديموقراطية وشكل الدولة:** أعادت الثورات الاعتبار للمجتمع كمتغير مستقل ومهم في علاقته بالدولة، وفتحت المجال أمام إعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، وبين المجتمع والدولة. أسقطت الثورة مفهوم الدولة العميقة، القائمة على تشابك مصالح الفساد مع مصالح المؤسسة الأمنية، وعلى حرمان المجتمع من أي قدرة على الحركة المستقلة أو الحرة. لكنها طرحت إشكالية أخرى تتعلق بشكل الدولة وطبيعتها التي تروم إعادة بنائها، وما يتعلق بها من مسائل مثل تطبيق الشريعة، والحريات العامة، ومشاركة المرأة والأقليات. واللافت، أن كثيرا من النخب السياسية المدنية عبرت عن خوفها وفزعها من سقوط الدولة القوية/العميقة ومن نتائج الانتخابات التي حملت الاسلاميين إلى الحكم. بدورهم، قدم الاسلاميون أطروحات متباينة حول الدولة، منهم من يشير إلى نموذج تاريخي معين، ومنهم من يبحث عن نموذج أو تجربة معاصرة على غرار التجربة التركية، ومنهم من يريد أن يستعين بنماذج أوروبية. والواقع، أن الجميع يقع في ذات المغالطة المرتبطة بطبيعة العقد الاجتماعي القديم الذي يضع السلطة السياسية فوق المجتمع، ويري في الشرعية الانتخابية المصدر الأول والأهم لشرعية النظام السياسي، دون أن يحاول تضمين شرعية الإنجاز، وشرعية الاحتواء. الجميع يدّعون أنهم يبحثون عن مخرج من الدولة العميقة، أي من معادلة التناسب العكسي بين ضعف المجتمع وقوة الدولة، غير أنهم يكرسون ذات النمط، مع يافطات ايديولوجية مختلفة. ولا يتورع البعض، حتى من أوساط المعتدلين، عن طرح فكرة دولة الخلافة!
- **المسألة الاقتصادية:** ثمة تساؤلات كثيرة حول مستقبل الاقتصاد في دول الربيع العربي، في ظل حكم الاسلاميين. يعترف الاسلاميون بأنهم لن ينجحوا في تحقيق أهدافهم من دون التعاون والمشاركة داخلياً، وخارجياً مع الجهات الدولية الفاعلة. غير أنه من غير الواضح أي نوع من العلاقات سيتطور بين الحكومات الجديدة، وبين مختلف أصحاب المصلحة الاقتصادية. لا يخفى على المراقب أن برامج الاسلاميين وسلوكهم تركز على الطبقة الوسطى وتنشيطها سياسياً. وكيف أنهم يتبنون خيار السوق الاجتماعي، بينما في الواقع يمارسون ذات السياسات الرأسمالية. وكيف أن الأطروحات والحلول المقترحة التي تقدمها حكوماتهم تتسم بأنها حلول جزئية تبتعد عن المنظور الكلي في تناول القضايا الاقتصادية، وأنها لم تقدم رؤية حول ما هي الأولويات التي يمكن البدء بها، ويمكن أن تحدث التحول المرغوب وتغيير البنى القائمة، التي يمكن أن تحدث تغييراً نوعياً في الاقتصاد.

أخيراً، لا يصعب ملاحظة أن الأنظمة الجديدة في بلدان الربيع العربي تتلمس خطواتها بوجل في بيئة شديدة التعقيد والحساسية، فإذا ما أضفنا قلة الخبرة، والحيرة بين التحيزات الأيديولوجية الوهمية والاستحقاقات السياسية الواقعية، وصعوبة الانتقال من رفض الواقع إلى إدارته بين ليلة وضحاها، أدركنا مدى خطورة المرحلة والخشية من تكالب القوى الخارجية، لتجعل من هذه المرحلة الانتقالية العصيبة، فرصة لتسوية حسابات قديمة، أو تحقيق أهداف إستراتيجية.

بلغة أخرى، أكثر عملية، تعيش الأنظمة الجديدة حالة تخبط واضحة تتجلى في تناقضات وأخطاء وانكفاء على الذات وضعف في الأداء، ناجمة عن: مستوى توقعات عالٍ بينما سقف الإمكانيات منخفض، ارتباك السياسة بين الخوف من صدام مبكر مع إسرائيل والغرب، وبين محاولات استرضاء لافتة، الخشية من انتهاك منظومات القوانين والأعراف الدولية، ومحاولات تغيير الصورة النمطية عن الاسلام السياسي، الطمع في استمرار الدعم المالي والحصول على التسهيلات، مع محاولات خجولة لبناء عوامل القوة الذاتية أو التعويض بتحالفات جديدة تراعي مصالح المنطقة وبلدانها. لذلك كله، يصعب التكهن بمصير هذه الثورات ومآلات التحول في بلدان المنطقة، غير أنه من المؤكد أن الإقليم يدخل زمناً آخر يحمل في طياته الكثير من المفاجآت!

---

* تيسير محيسن: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

حكاية البصّة

بقلم: رنين جريس*

هي قرية عربية تقع في أقصى الشمال الغربي من فلسطين المحتلة، ملاصقة للحدود اللبنانية، جنوبي رأس الناقورة، فأهلا الى ذاكرة البصة. كانت القرية جزءاً من لبنان وتتبع لقرى جبل عامل، غير أنها ألحقت بفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى عندما رسمت بريطانيا وفرنسا الحدود بين هذين البلدين باتفاقية سايكس – بيكو.

للبصّة مميزات خاصة لا نجدها في الكثير من القرى الفلسطينية من حيث مدارسها ومتعلميها، ومستوى الدخل الفردي وأنواع المهن وأصناف الحرف، ومكانة المرأه، وغير ذلك من معالم الحياة الاجتماعية في البصّة. حول حكاية هذه القرية ومميزاتها، حدثنا خليل فهد عاصي (١٩٣٧) وأخته مريم عاصي (١٩٣٩)، وهما لاجئين من القرية ويسكنان اليوم في قرية كفرياسيف في الجليل الأسفل.

التعليم ودار الستات

البصّة كانت قرية سبّاقة في الجليل؛ حدثتني مريم عاصي:

كانت كبيرة، ووصل عدد سكانها عام ١٩٤٨ حوالي ٤٢٠٠ شخص، البصّة كانت شبه مدينة وفيها تطور ثقافي. كان فيها مدرسة ثانوية وابتدائية خاصة تابعة للمطران، وكان في كمان مدرسة حكومية. كثير من شباب القرى بالجليل، من كفرياسيف وإقرث وبلاد ثانية كانوا يجوا يتعلموا بالمدرسة الثانوية عنّا، وينتقلوا بعد المدرسة الثانوية على القدس يكملوا تعليمهم بالكليات. قسم من أولاد هذه القرى كانوا يسكنوا بالبصّة بفترة الدراسة. طلاب المدرسة عنّا كان عندهم لباس خاص. طلاب المدرسة الحكومية كانوا يلبسوا مراييل أزرق وأبيض، وبمدرسة المطران كانوا يلبسوا أزرق مع قبة بيضا. قبل ما تبدأ المدرسة كانت الأمهات تشتري القماش والخيّاطات بالبصّة تخيّط. اللباس الموحد كان قانون.

بالبصّة سكنوا عنا نساء ألمان أجوا بفترة الانتداب، وكنّا نسميهم الستات الألمان. هدول الستات بنوا عيادة بالبلد ومدرسة للأطفال وكمان كنيسة، وبهذي المدرسة كانوا يعلموا اللغة الالمانية بالإضافة للعربية والانجليزية. أختي درست هناك ابتدائي وكانت تعرف ألماني.

المدرسة الحكوميّة بالبصّة كانت مختلطة، أولاد وبنات، بس مدرسة المطران كانت مقسّمه لقسمين، مدرسة للأولاد ومدرسة للبنات. كان في نسبة منيحة من البنات يروحوا على المدرسة، لأنه بلدنا كانت مثقفة وفيها انفتاح وكان مهم البنات تتعلم. حتى لبس البنات بهديك الأيام كان مختلف، يعني البنات كانوا يلبسوا لبس أنيق وكُم قصير وبدون ما يغطوا راسهم.

خلال التعليم كنّا نروح على الكنيسة. بذكر من الكنيسة بابها الصغير والواطي واللي كان يوصل بين مدرسة المطران والكنسية. كنا نفوت من هذا الباب ونصلي. ودائماً أيام الأحد كنا نطلع مع أبوي نصلّي، وإحنا راجعين نشتري لحمة ونروح ع البيت ونعمل كبة ونشرب عرق. هذي كانت عادة عند كل أهل البصّة. كانت الناس بعد الصلاة ترقص وتدبك الدبكة البلدية، وكانت البصّة من القرى القليلة اللي فيها يختلطوا الشباب مع الصبايا وقت الأعياد وبالدبكة.

منتزة المشيرفة

عن الحياة الاجتماعية والترفيهية في البصّة حدثنا خليل عاصي قائلاً: البصّة كان فيها منتزة في منطقة اسمها المشيرفة، هو تقريباً كان الوحيد في الجليل، وكان يجي عليه ناس من عكا والقدس وحيفا ومن كل أنحاء فلسطين بفترة عيد العنصرة وبفترة الصيف، وكل الرحلات المدرسية بالمنطقة كانت تيجي للبصة. المنتزة كان قريب من البحر وكان عبارة عن مقهى ومطعم. حتى الانجليز كانوا يفوتوا على المنتزه عشان يوكلوا ويشربوا كحول، لأنه الكامب تبعهم كان قريب من البصّة بمنطقة اسمها جبال اللوز. هذا المنتزه كان لعمي أيوب عاصي الملقب باسم رباح، كانوا يسمّوها قهوة رباح، ومن المنتزة كنّا نقدر نشوف منطقة رأس الناقورة اللي على الحدود، والبحر على مدّ البصر، وكمان شط عكا-حيفا. وتضيف مريم:

بتذكر وأنا صغيرة كنّا مرّة بالمنتزه، وكنت عم بمشّط شعري، والمشط علق بشعري، أنا كنت كثير حِركة وأنا طفلة. المهم أهلي داروا بين الناس لحتى لاقوا حلاّق وطلبوا منه يفك المشط عن شعري، هذه الحادثة مش ممكن أنساها (ضاحكة).

محطة الباصات وفندق الخيّاط

يستمر خليل عاصي في الحديث حول الحياه الاجتماعية المميزة في قرية البصّة قائلاً:

البصّة كان فيها ١٤ مقهى وأفران للخبز، يعني ثلاث أرباع أهل البصّة كانوا يخبزوا بالفرن مش بالبيت. وكان في أوتيل، بناية الأوتيل موجودة لليوم ومهملة. هذا الأوتيل كان لخالي إبراهيم خياط. موقعه بأول البلد بالمدخل الرئيسي. الطابق الأول من الفندق كان فيه أكبر مقهى بالبصّة والطابق الثاني كان الأوتيل. الطريق بين لبنان وفلسطين كانت مفتوحة والناس اللي كانت تيجي من لبنان كانت تنزل من الجبل وتيجي على البصّة وتقعد بالاوتيل. أنا كنت أنزل ع القهوة عند خالي بعد المدرسة، كان عنده ماكنة مشروب مثل اللي بتشوفها اليوم بالمحلات وكنت أشرب عصير بارد. بيتنا كان قريب من الأوتيل، حوالي ١٠٠ متر. الساحة اللي جنب الأوتيل كانت محطة باصات وتكسيات، كان فيها كثير محلات تجارية ودكاكين، وكل البضائع كانت متوفرة، يعني إذا ما كنت تلاقى بعكا غرض كنت تلقاه بالبصّة. كان الشخص من البصّة إذا أراد يسهر في بيروت يطلع بالتاكسيات. أما الباصات فكانت توصل من البصّة لعكا حيفا ويافا والقدس.

شبكة مياة البصّة

أنشئ في البصّة مجلس محلي سنة ١٩٢٢، وشرع هذا المجلس سنة ١٩٤٦ بإنشاء شبكة من قنوات المياه التي مدّت منازل القرية بمياه الشرب، كما ساعد المجلس القرويين في الشؤون الزراعية، كاستئجار النواطير للحقول. وفي أوائل الأربعينات كان في القرية جمعية تعاونية للفلاحين تملك الأدوات الزراعية وشاحنة، هذا بالإضافة إلى آلة للحصاد.

حول شبكة المياه، حدثنا خليل عاصي:

كل القرى اللي حوالينا كانت تستعمل الآبار والعين كمصدر للري، بينما قبل الـ ٤٨ كان عنّا بالبصّة شبكة مياه، وكانت البلد مليانه حدائق والرشاشات فيها. الضيف بالبصّة كان يستغرب من الوضع المتطور فيها. الميّ عنّا ما وصلت لكل بيت ولكن كانت عدة مراكز بالبلد مع حنفيّات ميّ والناس تاخذ منها، واعتقد انه بعض البيوت دخلت لشبكة الميّ لأنه كان المفروض إنه مشروع الميّ يكمل ويوصل لكل بيت، بس صارت الحرب.

الفراري

"أبوي كان يحكي لنا عن فترة حكم الأتراك"، تضيف مريم، وتكمل:

كان الشباب اللي يفرّوا من الخدمة العسكرية يسموهم "الفراري". الأتراك كانوا ييجوا ياخذوا الشباب على الجيش، اللي معه مصاري كان يعطي للجيش وابنه ما يروح. بهذيك الفترة سيدي توفى واللي ربّى أبوي كانت ستّي. ستّي ما كان معها مصاري عشان تعطي للأتراك حتى ما ياخذوا ابنها الوحيد. المهم، أبوي هرب مع بعض الشباب على دير اليتامى بالناصرة وتخبّوا هناك. الجيش التركي أجا وصار يدوّر على شباب من القرى وما لاقوهم، وهيك نجيوا من الخدمة.

صورة بالبصة - ١٩٣٧ الطفل خليل عاصي، تحمله والدته سعدة عاصي، على اليمين أخته مرتا وعلى اليسار أخته حنة. (المصدر: زوخروت)

احتلال البصّة

في ١٩٤٦ – ٤٧ تشكلت بالبصّة لجنة قومية فرعية، عملت على شراء أسلحة من لبنان وسورية وأنشأت تنظيم النجادة وهو تنظيم شبه عسكري. كما قامت الجمعية بدوريات حراسة حول القرية، وشارك عدد من أبنائها في معارك مختلفة في الجليل، وقامت مناوشات بينهم وبين المستوطنات المجاورة. كانت هذه اللجنة ايضاً تقيم مهرجانات سياسية في القرية.

تم احتلال البصّة في ١٤ أيار ١٩٤٨ خلال عملية "بن عامي". وورد في كتاب " تاريخ الهجناه" أن القوات الصهيونية نزلت عند هذه القرية الساحلية بالقوارب، فكان هذا النزول، من زاوية معينة أول عملية لسلاح البحرية. ويضيف الكتاب أن سكان القرية "قد فروا لدى ظهور القوات اليهودية". كما وتشير شهادة حديثة لأحد الجنود الذين شاركوا في احتلال البصّة، بأن بعض الجنود قاموا بتجميع ١٩ شابا داخل الكنيسة الارثوذكسية، ومن ثمّ إعدامهم رمياً بالرصاص.

الجنرال مكنيل

حول تهجيرهم من البصّة الى قصر الجنرال في قرية المزرعة، حدثتني مريم عاصي:

لما بدأت الحرب، ومعارك بترشيحا والكابري بدأنا نحس بالخطر. صاروا يقولوا أجا جيش القاوقجي عشان يساعد العرب، وصارت معركة الكابري وصاروا يقولوا: انتصرت العرب. طلع هذا كله حكي فاضي. الجيش العربي انسحب واليهود احتلتنا. معظم أهل البصّة طلعوا على لبنان وما تبقى، حوالي ٧ الى ٨ عائلات تهجّرو الى القرى المجاورة. إحنا بيتنا، رحنا على قرية المزرعة على قصر الجنرال مكنيل. هذا كان جنرال بريطاني وأخواتي اللي أكبر مني، كانوا يشتغلوا عند زوجة الجنرال ببيتها بالقصر لأنهم كانوا يحكوا انجليزي منيح. ولمّا صار في خطر على حياة الناس بالبصّة، أختي طلبت من الجنرال إنه يجيب أهلها على المزرعة. بتذكر انه دخلت على البصّة سيارة جيش إنجليز وأخذوني أنا وأخوتي وأهلي. السيارة كانت كبيرة مفتوحة من ورا. أنا وإخوتي وأمي أخذنا معنا شوية أواعي من البيت وطلعنا ع السيارة. الجنرال البريطاني قال لأبوي: ما تاخذوا معكم إشي لأنه راح ترجعوا بعد أسبوعين. أبوي سكّر باب البيت والمفتاح بعده معنا لليوم.

المجزرة

وتضيف مريم عاصي من مخزون ذكرياتها:

لما أجـو استحلوا، إحنا بيتنا كـان على طـرف الـشـارع. طلع واحـد من البصّة وكـان معه بـارودة مصدّية وطخّ على الجيش اليهودي. لما شافوه الجيش، هـرب منهم وصـار يركض لحد ما مسكوه بـاب بيتنا وطخّوه. اليهود فكروا إنه هذا بيته للشاب اللي طخّ، قاموا حرقوا كل البيت. بيتنا احترق أول بيت بالبصّة. لما احترق إحنا كنا بالمزرعة. بالبصّة إنقتلوا مجموعة من الشباب. اللي صار إنه لما طلع قسم كبير من الناس من البصّة ع لبنان، اليهود مسكوا بعض الشباب وحطّوهم بقلب الكنيسة وطخّوهم وقتلوهم قدام أهلهم. أم واحد من الشباب بعدها عايشة لليوم وساكنة بمعليا. اليهود كمان قتلوا أخ وأخت بجيل ١٢ و١٤، قتلوهم قدام أبوهم.

اللجوء الى المزرعة

عن اللجوء الى المزرعة ومن ثم الانتقال للعيش في قرية كفرياسيف، حدثتني مريم عاصي قائلة:

نقلنا على المزرعة، قعدنا بقصر الجنرال انا وأهلي لحالنا، لأنه الجنرال ترك البلاد بال ٤٨. وبعد بسنتين، لما شفنا إنه مش راح نرجع على البصّة وإنه صعب نعيش بالمزرعة وخصوصاً إنه ما فيها مدارس، فكّرنا نروح نسكن بعكا، بس أبوي قال: أنا قروي وبدي أروح على قرية. وبهداك الوقت تعرفنا على عائلة من كفرياسيف وساعدونا نلاقي بكفرياسيف بيت للإيجار وهيك نقلنا. وبعدين أجت الإعاشة التابعة للاونروا حتى تساعد اللاجئين. كانت الاونروا تعطي حليب ناشف، بيض ناشف، وهيك أمور.

البراكية

وتضيف مريم عاصي حول عيشها وعائلتها كلاجئين في كفرياسيف:

أبوي كان فلاح وصاحب أراضي بالبصّة، ولما نقلنا على كفرياسيف، رفض أبوي إنه يشتغل بالاجرة عند اشخاص أخرين او عند اليهود بالكيبوتسات. إحنا لما أجينا على كفر ياسيف من المزرعة استأجرنا غرفة، وبعدين سكنا أنا وكل أخوتي وأهلي ببراكية من غرفتين.

بذكر بالشتا لما كنا ندرس كانت الدنيا تشتي على الزينكو ويطلع صوت قوي، ط ط ط ط، ويصير سليمان أخوي يقرأ بصوت عالي. كان أبوي يفيّقنا الساعة خمسة الصبح عشان ندرس لأنه حسب رأيه، بساعات الصبح بيكون راسنا فاضي وأسهل نعبيه بالمعلومات. بالبراكية قعدنا عشر سنين، يعني لسنة ٥٨، بعدين أختي مرتا صارت تحاول تقنع أبوي انه نشتري أرض ونعمّر بيت، بس أبوي كان رافض، وكان يقول لها: ولا ممكن أسكن ببلد مش إلي، أنا بظلّ بالبراكية لحد ما أرجع على البصّة ونعمّر دارنا كمان مرّة هناك. المهم بالـ ٥٨ اشترينا أرض بكفرياسيف وأختي قالت لأبوي: خلينا نعمّر وبس نرجع على البصّة بنعطي هاي الدار لأبو إلياس دلة، لأنه مرته من البصّة وكان إلها أرض هناك جنب المطار، وإحنا بناخذ أرضهم اللي بالبصّة. ساعتها أبوي وافق وعمّرنا وسكنا ببيت وأخيراً.

القرية اليوم

لم يبق من القرية اليوم سوى بعض المباني، منها الكنيسة الأرثوذكسية، استعملها المستوطنون كحظيرة للأبقار، أمّا اليوم فهي مغلقة ويحاول أهل البصّة تنظيفها بين الحين والآخر، ولكنها مهملة وجدرانها مشققة، ويمنع أهل القرية من الصلاة فيها أو ترميمها. في الموقع أيضا مقام الخضر ومنزل لعائلة الخوري مهدوم جزئياً وما زالت قناطره المميزة في طابقه الثاني سليمة. جنوبي الكنيسة الأرثوذكسية هنالك مبنى حديث نسبياً من طابقين كان يسمّيه أهل البصّة بيت السِتّات الألمان، وهو منزل وكنيسة وعيادة ومدرسة ابتدائية كانت تابعة للإرسالية التبشيرية الألمانية. مقابل مقام الخضر من جهة الغرب، يقع مسجد القرية، استعمله المستوطنون بعد الاحتلال ولعدة سنوات كحظيرة أبقار، إلا أنه اليوم محاط بجدار من الصفيح وضعته السلطات الإسرائيلية بعد أعمال ترميم غير مكتملة قامت بها جمعيات أهلية فلسطينية في الداخل. في الجزء الشمالي للقرية، وبين ركام البيوت المهدمة، يمكن رؤية الكنيسة الكاثوليكية بوضع مزرٍ ويصعب الوصول إليها. مقبرتا البصّة الإسلامية والمسيحية تقعان غربي القرية وكلاهما منتهكتان ومهملتان، يحيط بهما منطقة صناعية حديثة لمدينة "شلومي"، وفي كلتيهما يقوم العابثون بنبش القبور وهدمها وتدنيسها.

كان في البصّة مقبرتان إسلاميتان صغيرتان وقديمتان في مركز البلد، كما تبين الخرائط البريطانية، إلا أن الاحتلال جرفهما وأقام عليهما كلية تعليمية اسمها كلية "إيرز".

عن المستعمرات التي بنيت على أراضي البصّة لاحقاً حدثنا خليل عاصي:

أنشأ الإسرائيليون مستعمرة بيتست و"موشاف" ليمان سنة ١٩٤٩ على اراضي البصّة. من الشمال اقيم "كيبوتس" "روش هنكراه"، أي رأس الناقورة، على أراضي القرية، وأقيمت أيضا بلدة "شلومي"، سنة ١٩٥٠ القائمه على قسم من أرض البصّة. أما مستعمرة "متسوبه"، التي أسست في سنة ١٩٤٠ قرب البصّة، فقد توسعت ويقع بعض أبنيتها الآن على أراضي القرية. أنا أول مرّة زرت البصّة كان بس بسنة ١٩٨٠، مع اني ساكن ببعد ١٥ كيلومتر عنها. بديش أشوفها خربانة (دامعاً). أبوي توفي سنة ١٩٧٥، راح مرّة واحدة بال ٤٨ يلقط زيتون وطرده الجيش الإسرائيلي ومن هذاك اليوم، من الـ ٤٨ حتى وفاته بالـ ٧٥ ما دعست إجره في البلد. أول مشوار اضطريت أروح فيه على البصّة كان سنة ١٩٨٠ لما أجا خالي وبنت خالتي وعمي، يزورنا من لبنان وطلبوا نروح على البصّة. لما رحت ع البلد كانت البلد أغلبها خربانة والبيوت مهدومة ما عدا بعض البيوت.

* كتابة وتحرير: رنين جريس/ مركزة وحدة التاريخ الشفهي في جمعية ذاكرات، أجرى المقابلات رنين جريس وعمر اغبارية بتاريخ تموز ٢٠١٢.

مقام سيدنا الخضر، قرية البصة المهجرة (المصدر: مركز بديل)

من بريد القدس: "رافي"

بقلم: حسام باسم غوشه*

باب الاسباط (المصدر: الايام)

بشعرهِ الذي نَهشه الشيب وقوامه الرياضي بصحبة حذائه الرشيق "نيو بلنس"، يقتحم هذا الشاب الهرِم إحدى بوابات القدس، وغالباً ما يقع اختياره على باب الأسباط، فيدخل مع قوافل الحجيج من النصارى والمسلمين، ويخرج من بوابة الساهرة برفقة جنازة بعد صلاة الظهر "الخفيفة".

يظن أنه متخفٍ، لكنه كالراقص بالعَتمة، ما أن يلمح أحد أطفال الحيّ المشعوذين حذاءه أو رأسه حتى ينحني إلى آذان أصدقائه هامساً، فيتبعثروا بهدوء كحبات الفلافل فور سقوطها في المِقلاة، حاملين إلى حصونهم نبأ قدوم رافي. يتولى الأب إخبار أقربائه عبر جهاز الخليوي، والأم بالهاتف، والأخت ترسل "إس إم إس" تحدد فيها كل الأسماء وتختصرها بسبع أحرف: "أجا رافي".

رافي موظف التأمين، كالخطابة التقليدية، إذا رأى صبياً ناداه وسأله بلطف: "بتعرف بيت فلان؟"، يعتذر الطفل ببراءة مصطنعة وينكر.

لا زلت أذكر جيداً عندما دخل رافي بيتنا ولم يسأل أحداً سواي، كنت في السادسة وقتها، لم أتعثر بألوان وجنتي أمي أو لعثمات أبي، استمتعت وأنا أدّعي العفوية، أحسست نفسي أكبر منهم كلهم وأنا في جلسة التحقيق هذه، أتبع تعليمات جدتي بحذافيرها فلا أنظر إلى عينيه مباشرةً، وأقتصد في الإجابة قدر الإمكان... الخ. صدقتْ جدتي وصدّقني رافي، وسلِمت عائلتي من سحب بطاقة الإقامة المؤقتة بالقدس.

آه يا رافي لو تعلم كم نتسامر بنوادرك، أو قل بالعامية "نهفاتك" المشوقة أكثر من حلقات المحقق كونان، عندما تنتصر عليك لكنة الأوروبي وتفشل بتقمص شخصية العربي. بطريقةٍ أو بأخريات ستصلك هذه السطور "ولاد الحلال كتار" وستستفسر عني في القِشلة وربما تتعرف على أصدقائي في العالم الإفتراضي، وتظن أنك استنتجت الكثير، وتدعوني لتحقيق في مبنى المسكوبية الروسي، وتضع اسمي على الحواجز وتبقيني لساعات في مكعبات الانتظار النتنة، لذلك سأوفر عليك الكثير ولن أتظلل تحت اسمٍ مستعار. سأترُك لك اسمي الثلاثي في السطر الأخير.

حسام باسم غوشة.

* حسام باسم غوشة: ناشط ثقافي من القدس وصحفي مختص بالشؤون الثقافية، تظهر مقالاته في عدد من الصحف العربية مثل "الأخبار" والحياة اللندنية والقدس العربي.

قريباً يصدر مركز بديل تقويمه السنوي للعام الجديد ٢٠١٣

يشمل هذا التقويم للعام ٢٠١٣ لمحة عامة عن أبرز الحقوق الإنسانية التي يجب أن تتوفر للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، بالإضافة إلى مجموعة من الصور ذات الصلة كما يحتوي التقويم على صور لأفضل المشاركات في جائزة العودة السنوية ٢٠١٢ في حقول البوستر والكاريكاتير والصور والقصص المصورة.

جائزة العودة للفيلم الوثائقي القصير

تمديد مهلة استلام المشاركات في حقل الفيلم الوثائقي حتى ١٥-١١-٢٠١٢

بناء على طلب من المهتمين والراغبين في المشاركة، قررت لجنة التحكيم الخاصة بجائزة العودة للعام ٢٠١٢ حقل الأفلام القصيرة ومركز بديل تمديد فترة استلام المشاركات في هذا الحقل، لشهر اضافي، أي حتى ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢. يذكر ان هذا الحقل يندرج ضمن المرحلة الثالثة من الجائزة والتي تحمل عنوان: فعالية التمسك بتطبيق القرار ١٩٤ (١١/ كانون أول).

موضوع الفلم:

يتناول موضوع الفيلم الوثائقي القصير قضية التهجير المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والمنافي، وكيف يقاوم الفلسطينيون التهجير ومظاهر النكبة الفلسطينية المستمرة (التهجير القسري، الاستيطان، مصادرة الأراضي والاعتداءات على الحقول، الجدار والحواجز، التهويد وهدم البيوت، الاعتداءات الجسدية... وغيرها من سياسات التهجير)

شروط خاصة:

١. الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل.
٢. المسابقة مفتوحة لجميع المهتمين بغض النظر عن الجنسية، أو مكان الإقامة.
٣. أن تكون اللغة المعتمدة هي العربية، وفي حال وجود محادثة أو مقابلة مصورة، يجب أن تكون مترجمة إلى العربية على شكل subtitles.
٤. أن يكون فيلماً وثائقياً- تسجيلياً فقط، وان لا يحتوي على ما هو غير واقعي أو متخيل؛ هذا أن الغرض من الفلم هو التوثيق والبحث التاريخي.
٥. التقنيات المطلوبة للفيلم الوثائقي هي لقطات متحركة "فيديو" وتسجيل صوتي بدرجتي وضوح ودقة عاليتين.
٦. لا يجوز تجميع فلم بالاقتباس؛ حيث يجب أن تكون جميع اللقطات المستخدمة في الفلم من عمل المنتج أو فريق الإنتاج (في حال أن العمل يشتمل على أكثر من شخص واحد).
٧. أن لا يزيد وقت الفيلم الوثائقي عن ٧-٥دقائق.
٨. الفيلم الوثائقي غير محصور في أسلوب أو طريقة معينة، ولكن يشترط استخدام تقنيةPAL-SPفي عملية التصوير والمونتاج،
٩. على المشترك/ة تسليم العمل على DVDلغايات التقييم، وفي حال الفوز، يشترط تسليمه المادة الأصلية على كاسيت Mini DV-SPلغايات البث التلفزيوني.
١٠. لا تعاد المواد المشاركة المقدمة إلى أصحابها.
١١. يحق لمركز بديل نسخ، عرض، بث وتوزيع أي من الأفلام المشاركة في الجائزة دون المساس بحقوق المشارك/ة الفكرية (الفنية/الإبداعية).
١٢. أي فيلم يحتوي على مضامين أو رموزا عنصرية من أي نوع أو شكل، سيتم استثناءه من المنافسة.

موعد وطريقة التقديم:

- يتم تسليم الأفلام المشاركة على أقراص DVD وتكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمنتج وعنوان الاتصال به وخطة العمل الخاصة بالعمل (script) وذلك على البريد الالكتروني**awdaaward@badil.org** أو تسلم باليد او ترسل بالبريد السريع على عنوان مركز بديل.
- آخر موعد لتسليم الأفلام الاثنين ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٢

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولى: ٢٠٠٠ يورو
الجائزة الثانية: ١٠٠٠ يورو
ويتكفل بديل أيضا:
بعرض الأفلام الحائزة على المرتبة الأولى والمرتبة الثانية ومناقشتها بحضور المشارك/ة خلال أمسية ثقافية وأدبية يقيمها مركز بديل في ذكرى صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يصادف ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

يكرم مركز بديل أصحاب أفضل ٣ مشاركات (غير الفائزين بالمرتبتين الأولى والثانية) بمنحهم جوائز تقديرية خلال الأمسية الثقافية.

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
نضال العزة
باسم صبيح
نضال الزغير

تصميم
الايام
مونتاج
عطاالله سالم

الهيئة الاستشارية
عيسى قراقع (بيت لحم)
احمد محيسن (بيت لحم) هشام نفاع (حيفا)
رنين جريس (حيفا) رانيا ماضي (جنيف)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: haqelawda@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org